جامعة ابن خلدون– تيارت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي لشعبة علوم مالية ومحاسبية

بعنوان

الأساليب المالية والمحاسبية المستخدمة في اتخاذ القرارات واختيار الاستثمارات– دراسة حالة–

تخصص: محاسبة و جباية معمقة

من إعداد الطلبة:

- عبد الفتاح بن رحمون
- مراد بوروبة

تحت إشراف:

د. هوارية زيتوني

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
حيرش عبد القادر	أستاذ محاضر " أ"	رئيسا
زيتوني هوارية	أستاذة محاضرة " أ"	مشرفا
عون الله سعاد	أستاذة محاضرة "أ"	مناقشا
عزيرو راشدة	أستاذة محاضرة "ب"	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .....

السنة الجامعية: 2021– 2022 م

إهداء

بعد الصلاة و السلام على سيدنا محمد، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات و يتحقق ما كان بالأمس حلما كما طال انتظاره، الحمد لله الذي وهبنا نعمة العقل، و أمدنا بالقوة و الإرادة حتى أتممنا هذا العمل، نهدي ثمرة جهدنا و تفانينا و ما جنيناه من أتعاب و ما حصدناه خلال سنوات الدراسة: إلى والدانا العزيزين اللذين لم يبخلوا علينا من عون أو دعاء و كانوا لنا الدعم و السند في إنجاز هذا العمل.

إلى كل أخواتنا و إخوتنا.

إلى كل الزملاء و الزميلات في كلية الاقتصاد بجامعة ابن خلدون- تيارت.

إلى كل الأصدقاء الذين ساهموا في مساعدتنا لإتمام هذا العمل من قريب أو بعيد في إنارة عقولنا بالعلم النافع دون استثناء.

شكر و تقدير

قال تعالى:"نرفع درجات من نشاء و فوق كل ذي علم عليم"

نحمد الله حمدا كثيرا على نعمه الكثيرة التي أنعمها علينا و على إتمامنا لهذا العمل، و لهذا نقدم بأخلص و أسمى عبارات الشكر و التقدير إلى الأستاذة المشرفة: " هوارية زيتوني " على تقديمها يد العون و المساعدة لنا و التي لم تبخل علينا بنصائحها القيمة و إرشاداتها الشديدة، و إلى عمال شركة و نخص بالذكر قسم المالية و المحاسبة لتقديم يد العون لنا طيلة فترة التربص.

دون أن ننسى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية عموما و أساتذة قسم المالية و المحاسبة، و كذا جميع أساتذتنا في جميع الأطوار الذين كانوا السبب فيما نحن عليه اليوم بعد الله عز و جل .

فهرس محتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
شكر و تقدير	ب
الملخص	ت
الفهرس	ث
قائمة الجداول	ج
قائمة الأشكال	ح
المقدمة	ذ
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الأساليب المالية	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية المعلومات المالية و المحاسبية	3-14
المطلب الأول: تعريف و أهداف المحاسبة و مبادئها	3
المطلب الثاني: مفهوم المعلومات المالية و أهميتها	7
المطلب الثالث: تصنيف المعلومات المالية و خصائصها	8
المبحث الثاني: منهجية التحليل المالي	15-23
المطلب الأول: تعريف التحليل المالي	15
المطلب الثاني: عرض القوائم المالية	15
المطلب الثالث: أساليب التحليل المالي و الأطراف المستفيدة	17
خلاصة الفصل	24
الفصل الثاني: اتخاذ القرارات و تمويل الاستثمارات في المؤسسة	
تمهيد	26
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول عملية اتخاذ القرارات	27-35
المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار و خصائصها	27
المطلب الثالث: مراحل اتخاذ القرار و العوامل المؤثرة فيه	31

المبحث الثاني: طبيعة اتخاذ القرارات	41-36
المطلب الأول: أساليب اتخاذ القرارات	36
المطلب الثاني: نماذج اتخاذ القرار	39
المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه عملية اتخاذ القرارات	40
المبحث الثالث: القرارات الأساسية بالمؤسسة	59-42
المطلب الأول: ماهية قرارات الاستثمار	42
المطلب الثاني: مفاهيم حول قرارات التمويل	46
المطلب الثالث: العلاقة بين قرارات الاستثمار و قرارات التمويل	48
خلاصة الفصل	50
الفصل الثالث: دور نظام المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات و إختيار الإستثمارات دراسة الحالة نافطال NAFTAL	
تمهيد	52
المبحث الأول: نظرة شاملة عن مؤسسة نافطال NAFTAL	66-53
المطلب الأول : تقديم مؤسسة نفطال	53
المطلب الثاني : شرح وتفصيل الهيكل التنظيمي لوحدة نافطال	59
المطلب الثالث : أنواع المنتوجات	64
المبحث الثاني : منهج و عينة البحث	91-67
المطلب الأول : الطريقة و الإجراءات	67
المطلب الثاني : نتائج الدراسة	75
خلاصة الفصل	91
خاتمة	**94**
قائمة المصادر و المراجع	98
الملاحق	103

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(3–1)	قدرة الإستعاب بالقارورة	56
(3–1)	أبعاد وبنود الإستبيان لأساليب المالية و المحاسبية في إتخاذ القراراة و إختيار الإستثمارات	69
(3–2)	نتائج حساب صدق المقارنة	70
(3–3)	حساب صدق الإتساق الداخلي لبعد الخصائص الأساسية	71
(3–4)	صدق الإتساق الداخلي لبعد إتخاذ القرار	72
(3–5)	صدق الإتساق الداخلي لبعد مدى إختيار الإستثمارات في الأساليب المالية	72
(3–6)	قيمة معامل ألفاكرونباخ لإستبيان الأساليب المالية والمحاسبية	74
(3–7)	قيم المعامل الثبات و التجزئة النصفية لأستبيان الأساليب المالية و المحاسبية في إتخاذ القرارات و اختيار الإستثمارات	74
(3–8)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	75
(3–9)	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	76
(3–10)	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	77
(3–11)	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	79
(3–12)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية	80
(3–13)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة	81

(**3–14**)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الأجر الشهري	81
(**3–15**)	النسب المئوية و المتوسطات الحسابية للإنحراف المعياري لعبارات البعد الأول .	83
(**3–16**)	النسب المئوية و المتوسطات الحسابية للإنحراف المعياري لعبارات البعد الثاني .	85
(**3–17**)	مدى اختيار الإستثمارات في الأساليب المالية و المحاسبية	87
(**3–18**)	يوضح معامل الإرتباط المعلومات المحاسبية و إتخاذ القرارات وخاصة الإستثمارية و المالية.	91
(**3–19**)	يوضح معامل الإنحدار بين المعلومات الحاسبية و إتخاذ القرارات الإستثمارية.	91

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1–1)	الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	23
(2–2)	مراحل عملية اتخاذ القرار	31
(1–3)	مخطط لطريق عملية داخل المركز	56
(2–3)	الهيكل التنظيمي لوحدات النافطالية	56
(4–3)	مخطط تقسيم المنطقة	57
(5–3)	مخطط تقسيم نافطال سنة 2002	58
(6–3)	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	59
(7–3)	عينة دراسة حسب متغير الجنس	76
(8–3)	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	77
(9–3)	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	78
(10–3)	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	79
(11–3)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية	80
(12–3)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الأجر الشهري	82

مقدمة

مقدمة:

إن استمرار ونمو المؤسسة الاقتصادية مرهون بقدرة و كفاءة المسير في صنع القرارات المهمة خاصة ما تعلق منها بالقرارات الاستثمارية و التمويلية، و التي يتوقف عليها تعظيم العوائد، و تدنية التكاليف إلى أدنى قدر ممكن و لن يتحقق ذلك دون إدراك المسير لجميع العوامل المؤثرة في صنع هذه القرارات، و تعتبر المعلومة المحاسبية مورد مهم في المؤسسة لمساهمته في عملية اتخاذ القرارات في المنظمة، كما تحتاج المؤسسة إلى معلومات محاسبية تاريخية و حالية و مستقبلية من أجل اتخاذ القرارات الخاصة بالتسيير.

كما تعتبر المحاسبة أداة للمراقبة الداخلية للعمليات حيث تسمح بمراقبة نشاط المؤسسة، و تسهل عملية اتخاذ القرارات المالية، إذ تعتبر هذه الأخير من أهم الوظائف الإدارية التي تتحكم في نجاح المؤسسة أو فشلها لما لها من ارتباط وثيق بمدى صحة قراراتها و مدى كفاءة و فعالية هذه العملية.

1. **إشكالية الدراسة:** انطلاقا مما سبق ذكره و نظرا لأهمية موضوع الأساليب المالية و المحاسبية

المستخدمة في اتخاذ القرارات و اختيار الاستثمارات ، و أمام تنامي الاهتمام بعملية اتخاذ القرارات يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تؤثر المعلومات المحاسبية على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية؟

و لدراسة الموضوع من جميع جوانبه الأساسية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ فيما تتمثل أهمية المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية ؟
- ✓ كيف تساهم المحاسبة في عملية اتخاذ القرارات ؟
- ✓ هل تعتمد مؤسسة نفطال على الأساليب المحاسبية في اتخاذ قراراتها الاستثمارية و التمويلية؟

2. **فرضيات الدراسة:** وللإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بوضع فرضيات كانت كما يلي:

- ✓ الأساليب المالية والمحاسبية لها أهمية كبيرة داخل المؤسسة الإقتصادية.
- ✓ تساهم الأساليب المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات سواء كانت قرارات إستراتيجية أو تشغيلية.
- ✓ تعتمد مؤسسة نفطال على و بشكل كبير على الأساليب المالية و المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإستثمارية و التمويلية.

3. **أهمية الدراسة:**

تتمثل اهمية الدراسة في ان موضوعها يخص جميع مؤسسات على السواء وبما ان عملية اتخاذ القرارات لاتتم لى بتوفير قاعدة من الاساليب المالية والمحاسبية حتى تفي باحتياجات متخذى القرار ومن هذا تبرز اهمية هذه الدراسة وتلخص في النقطتين التاليتين:

- ✓ الأساليب المالية و المحاسبية أدوات مهمة و فعالة في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- ✓ تزايد أهمية المعلومات المالية في عملية اتخاذ القرارات.

4. **أهداف الدراسة:** يمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي:

- ✓ إبراز أهمية المحاسبة المالية في عملية اتخاذ القرارات.
- ✓ التعرف على الأساليب المالية و المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية و التمويلية.
- ✓ التعرف على العلاقة الموجودة بين القرارات الاستثمارية و القرارات التمويلية.
- ✓ الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية حول الموضوع و إسقاطها على الحالة التطبيقية.

5. **أسباب اختيار الموضوع:** تم اختيار هذا الموضوع بناءا على مجموعة من المبررات نذكر منها ما يلي:

أ–عوامل ذاتية:

بما أن هذا الموضوع ملم بجانب من جوانب التخصص المدروس " محاسبة و جباية معمقة " تولدت لدينا الرغبة الملحة في معالجة هذا الموضوع لاستكشاف مدى فاعليته و تأثيره في المؤسسات الاقتصادية.

ب–عوامل موضوعية:

- ✓ أهمية الموضوع و خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الحالية التي تتسم بتوسيع رقعة المنافسة و انفتاح الاقتصاد الوطني؛
- ✓ محاولة التعمق أكثر في هذا الموضوع نظرا للأهمية التي تحظى بها المعلومات و المحاسبة داخل مؤسسة الاقتصادية.

6. **حدود الدراسة:** من أجل الإلمام بإشكالية الدراسة، و فهم جوانبها المختلفة حدد مجال دراستنا كما يلي:

- ✓ **المجال الزماني:** دامت فترة الدراسة 30 يوم ، حاولنا من خلالها جمع المعلومات الضرورية؛
- ✓ **المجال المكاني:** بغية الوصول إلى حقيقة دور الأساليب المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية قمنا بدراستنا في مؤسسة نفطال.

حددت دراسة موضوعنا في إطار مكاني و زماني؛ فيما يخص الإطار المكاني فقد تم توزيع مجموعة من الاستبيانات على عينة من موظفي مؤسسة نفطال ، أما الإطار الزمني فقد اقتصر على سنة 2022 م.

7. **المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:**

لإنجاز بحثنا هذا و التوصل إلى إجابات عن التساؤلات المطروحة فقد اعتمدنا في هذه الدراسة على:

- ✓ **المنهج الوصفي:** تم اعتماده في الجانب النظري و هذا من أجل توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالبحث.

- ✓ **المنهج استعمال الاستبيان** : تم اعتماده في الجانب التطبيقي للدراسة بالاعتماد على الاستبيان و توزيعه على عينة من موظفي مؤسسة نفطال وهذا من خلال حساب النائج المتوصل إليها من إستبيان بواسطة التحليل ب spss v26

8. **الدراسات السابقة:**

1. **دراسة مصطفى يوسف سبس(مذكرة ماجستير)، بعنوان: دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات – دراسة ميدانيية على عدد من شركات القطاع الخاص:** هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية المعلومات المالية المستقبيلة و التقنيات المستخدمة في استنباط معلومات مالية مستقبيلة تتمتع بقدر كاف من الدقة و الموضوعية و توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها أن الافصاح عن المعلومات المالية المستقبلية تؤثر تأثيرا ملموسا في اتخاذ القرارات في السوق المالي.

2. **دراسة بن خروف جليلة (مذكرة ماجستير)، بعنوان: دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات:** حيث عالجت هذه الدراسة مدى مساهمة المعلومات المالية في تقييم أداء المؤسسة و اتخاذ القرار، و قد هدفت الدراسة إلى التعرف على المعلومات المالية، مع ابراز أهمية استخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و كذا اتخاذ القرارات و توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أبرزها أن الاختلاف في عرض و اعداد القوائم المالية القوائم المالية و طرح الإفصاح عن المعلومات و تقديمها يؤثر مباشرة في مستخدميها.

3. **دراسة أحمد جنان سعدون (مذكرة ماجستير)، بعنوان: نظام المعلومات المحاسبي و دوره في اتخاذ القرارات:** هدفت هذه الدراسة إلى إعطاء نظرة على النظام ثم على المعلومات و البيانات و المعرفة و التفرقة بينهم و علاقة نظام المعلومات المحاسبي بوظائف التسيير و توصلت الدراسة الى عديد من النتائج من أهمها أن نظام المعلومات الإدارية نوع من أنواع نظام معلومات المصممة لإنتاج المعلومة الإدارية والتي تساعد في دعم مختلف أنشطة وظائف الإدارة.

9. **تقسيمات الدراسة:**

من أجل الفحص الشامل لموضوع الدراسة ارتئينا إلى تقسيم الموضوع من خلال ثلاثة فصول؛ الفصل الأول و الذي جاء بعنوان مفاهيم أساسية حول الأساليب المالية و الذي تضمن مبحثين إذ تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية المعلومات المالية و المحاسبية و التي عالجناها في ثلاثة مطالب: المطلب الأول تطرقنا فيه إلى تعريف و أهداف المحاسبة و مبادئها، أما المطلب الثاني تطرقنا إلى مفهوم المعلومات المالية و أهميتها و في المطلب الثالث تناولنا تصنيفات المعلومة المالية و خصائصها، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى منهجية التحليل المالي و قسمناه إلى ثلاثة مطالب و التي عرضنا فيها تعريف التحليل المالي و عرض للقوائم المالية و أساليب التحليل المالي و الأطراف المستفيدة من ذلك.

و تطرقنا في الفصل الثاني و الذي جاء تحت عنوان اتخاذ القرارات و تمويل الاستثمارات في المؤسسة و الذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول المفاهيم الأساسية بعمليات اتخاذ القرارات و الذي قسمناه إلى ثلاثة مطالب و التي جاء فيها مفهوم عملية اتخاذ القرار و خصائصها، و عناصر و مراحل اتخاذ القرار و العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى طبيعة اتخاذ القرارات و الذي قسمناه إلى ثلاثة مطالب تطرقنا فيها إلى أساليب و نماذج اتخاذ القرار و الصعوبات التي تواجه عملية اتخاذ القرارات و في المطلب الثالث القرارات الأساسية بالمؤسسة (الاستثمار، التمويل) و العلاقة بينهما.

أما الفصل الثالث خصصناه للدراسة الميدانية حيث قمنا بالتعرف على مؤسسة نافطال و التعرف على أهمية الأساليب المالية و المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات و ذلك من خلال توزيع الاستبيان على مجموعة من موظفي مؤسسة نافطال.

الفصل الأول:

مفاهيم أساسية حول الأساليب المالية

تمهيد

يسعى المحاسب دائما للحصول على المعلومة المحاسبية التي تساعده في اتخاذ القرارات المالية المناسبة، فمهمة المحاسب هي توفير المعلومات المالية المناسبة التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

تعتبر المعلومة المالية في عصرنا الحاضر موردا هاما وذو قيمة كبيرة لا تقل أهمية عن أي مورد آخر في المنظمة الاقتصادية فهي تساهم في عملية اتخاذ القرارات في المنظمة الاقتصادية بشكل خاص فيما يتعلق بكيفية استثمار مواردها و تخصيصها بالشكل الأمثل و تحقيق قيمة اقتصادية مضافة للمؤسسة.

كما يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية و المالية المختلفة للمؤسسة، التي تهدف إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية عن طريق استخدام أساليب و أدوات تحليلية مناسبة من قبل المحللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة و مدى ترابطها.

لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى المفاهيم الأساسية للمعلومات المالية و أساليب تحليلها.

المبحث الأول: ماهية المعلومات المالية والمحاسبية

في ظل عصر التطور التكنولوجي و المعرفي الهائل و كذلك الثروة الهائلة في وسائل الاتصال، تعتبر المعلومات المالية موردا هاما ذو قيمة كبيرة لا تقل أهمية عن أي مورد آخر في المنظمة الاقتصادية فهي تساهم بشكل أساسي في عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة المالية، و بالتالي تحقيق قيمة اقتصادية مضافة و تحقيق الربح.

المطلب الأول: تعريف وأهداف المحاسبة و مبادئها

تعتبر المحاسبة أحد المكونات الرئيسية لأي تنظيم سواء كان هدفها ربحي كالمنشآت التجارية أو غير ربحي كالوحدات الحكومية. فبدون المحاسبة لن يكون بمقدور المنظمات معرفة الموقف المالي في نهاية كل سنة مالية بشكل دقيق يمكن أصحاب القرار من اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة.

1. تعريف المحاسبة

عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين المحاسبة على أنها:" نظام يختص بتحليل و تبويب و تسجيل العمليات المالية التي تحدث في المؤسسة الاقتصادية و ذلك بقصد تحديد نتيجة أعمال هذه الوحدة عن فترة مالية معينة و تحديد مركزها المالي في نهاية السنة المالية ".[1]

كما يمكن تعريفها على أنها:" نظام للمعلومات يقوم بترجمة الأحداث المالية إلى معلومات وفقا لمجموعة من المبادئ و الفروض المحاسبية تفيد مستخدمي القوائم و الأطراف أصحاب المصالح بالمنشأة في اتخاذ القرارات ".

كما تعرف على أنها تقنية محاسبية موجهة لتزويد و تقديم العديد من المعلومات الرقمية ذات الصيغة القانونية و الاقتصادية في كل وقت.

- تقنية محاسبية: استعمال لغة و قواعد خاصة بالمحاسبة

[1] محمد مطر: **مبادئ المحاسبة المالية**، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن ط4، ج1، 2007، ص 25.

- المعلومات الرقمية:

- تسمح الإطلاع على كل ما تملكها المؤسسة من: سلع، عتاد، بنايات، أراضي؛
- و ما دفعته من مصاريف: الكراء، النقل، الصيانة، الأجور؛
- النتائج السنوية: أرباح أو خسائر.

- في كل وقت: نطلع على المعلومات في كل لحظة من أي تاريخ كان (مارس، جوان، نوفمبر.....الخ).[1]

و منه نستنتج أن المحاسبة تعتبر حلقة وصل بين المنشأة و متخذي القرارات (أصحاب المصالح) كما أن لها تأثير على القرارات التي يتخذها المستفيدون من المعلومات المحاسبية كما أن الهدف منها هو تحديد مركزها المالي.

2. أهداف المحاسبة

إن الهدف الأساسي للمحاسبة المالية هو التعرف على نتيجة النشاط من ربح أو خسارة هذا بالإضافة إلى تحقيق أهداف عديدة منها:[2]

- تسجيل جميع العمليات المالية التي في المؤسسة عند حدوثها مباشرة ووفق تسلسل زمني بهدف الرجوع إليها عند الحاجة.
- تبويب و تصنيف العمليات المالية بهدف التعرف على ما لها من أصول و ما عليها من التزامات، استخراج نشاط المؤسسة و بيان مركزها المالي للتعرف على الموجودات و التزامات

[1] ناصر مرزوق، عزام بشكير: **مدخل إلى المحاسبة العامة– دروس وأعمال موجهة مصححة**، الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2008، ص 16.

[2] صورية كحول: **دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب–بسكرة** "، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص محاسبة و نظم معلومات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017، ص 19-20.

المؤسسة و ما طرأ عليها من تغير منذ نهاية الفترة المالية السابقة و حتى تاريخ إعداد قائمة المركز المالي الجديدة.

- مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة و رسم السياسات المستقبلية و هذا من خلال التقارير المالية التي تقدمها المحاسبة لإدارة المؤسسة.
- توفير معلومات تخدم أغراض فئات من داخل المؤسسة و أخرى من خارجها كالعاملين و الملاك الحاليين و المتوقعين و الجهات الحكومية و غيرها.

3. مبادئ المحاسبة

يجب أن تحترم المحاسبة مجموعة من المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة و المتمثلة فيما يلي:[1]

1. مبدأ استمرارية الاستغلال

يجب إجراء التسجيلات المحاسبية من خلال منظور مواصلة المؤسسة نشاطها أي استمرارية استغلالها.

فإعداد الكشوف المالية للمؤسسة يجب أن يكون على افتراض متابعتها لنشاطها في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث و قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات و التي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب.

2. مبدأ مصداقية المعلومات

يجب أن تصف التسجيلات المحاسبية الأحداث والوضعيات التي تعرفها المؤسسة وصفا كاملا، مخلصا واضحا و دقيق فالمعلومات المحاسبية يجب أن تكون ذات جودة خالية من الخطأ أو الحكم المسبق المعتبر كما يجب أن يوليها المستعملون ثقتهم لتقديم صورة صادقة عما هو مفترض أن تقدمه أو ما يمكن أن ينتظر منها أن تقدمه بصورة معقولة.

3. مبدأ قابلية المقارنة

[1] محمد العزازي: **التسيير المحاسبي و المالي– السنة الثانية ثانوي**، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 2013، ص 12- 13.

يجب أن يتم إعداد و عرض المعلومة المحاسبية في ظل احترام استمرارية الطرق المحاسبية، بحيث تسمح لمستعمليها بإجراء مقارنات معتبرة في الزمن و بين الكيانات.

4. مبدأ التكلفة التاريخية

يجب أن يتم تقييم أي عنصر عند الحصول عليه باستخدام قيمته الأصلية الحقيقية عند تاريخ الاقتناء أو الإنتاج (تكلفة الاقتناء أو تكلفة الإنتاج)، أو بمبلغ الخزينة الذي يقبض، أو بمبلغ الخزينة الذي من المفترض دفعه لانقضاء الخصوم أثناء السير العادي للنشاط.

5. مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني

تسجل المعاملات و الأحداث الأخرى في الدفاتر المحاسبية و تعرض في الكشوفات المالية للمؤسسة طبقا لحقيقتها المادية و واقعها الاقتصادي و ليس فقط على أساس مظهرها و شكلها القانوني.

6. مبدأ استمرارية الطرق المحاسبية

على المؤسسة تطبيق نفس الطرق المحاسبية عبر الدورات المتعاقبة، أي عليها تقدير العناصر و تقديم المعلومات بكيفية مماثلة و ذلك لضمان الانسجام و قابلية إجراء مقارنة هذه المعلومات.

و المقصود بالطرق المحاسبية هو الاتفاقات المحاسبية القاعدية و الخصائص النوعية و المبادئ المحاسبية الأساسية، و كذا القواعد و الممارسات و الإجراءات الخاصة المطبقة من طرف كيان ما لإعداد و عرض كشوفه المالية.

7. مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية

الدورة المحاسبية هي الفترة التي تنقضي بين تواريخ حساب نتيجة المؤسسة، و تتوافق الدورة المحاسبية عادة مع السنة المدنية، و يمكن أن تكون مختلفة إذا كان نشاط المؤسسة موسميا.

يجب أن تتم التسجيلات المحاسبية بطريقة تسمح بربطها بالدورة التي تخصها، و هكذا فإن نتيجة كل دورة محاسبية تكون مستقلة عن نتيجة الدورة التي سبقتها أو التي تليها، و من أجل تحديد نتيجة الدورة

بهذه الكيفية ينبغي أن تحمل كل دورة بالوقائع و المعاملات و الأحداث و العمليات الخاصة بها فقط دون غيرها من الدورات.

8. مبدأ الحيطة (الحذر)

يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك، قصد تفادي خطر تحول شكوك موجودة الآن إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه.

و بصفة عامة فإن مبدأ الحيطة ينقضي بأن يتم تسجيل أي نقص للقيمة و الخسائر المحتملة قبل تحقيقها الفعلي في المقابل لا يمكن تسجيل الأرباح إلا بعد وقوعها الفعلي.

9. مبدأ عدم المقاصة

يقضي هذا المبدأ عدم القيام بالمقاصة بين فوائض القيمة ولا بين المدينين و الدائنين.

المطلب الثاني: مفهوم المعلومات المالي وأهميتها

1) تعريف المعلومات المالية:

يمكن تعريف المعلومات على أنها:" هي كل الحقائق و البيانات و المعرفة المسجلة في شكل من أشكال التسجيل الصالحة للاستفادة منها بأي صورة سواء مقروءة أو مسموعة ".

و تعرف المعلومات المحاسبية بأنها:" كل المعلومات الكمية و الغير كمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها و التقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية و في خطط التشغيل و التقارير المستخدمة داخليا".[1]

[1] يحي السقا: **نظام المعلومات المحاسبية**، وحدة حدباء للنشر، العراق، 2003، ص 26.

أما المعلومات المالية فهي البيانات التي يكون لها صدى لدى مستقبلها، و تؤدي إلى تخفيض عدم التأكد، و توصل رسالة إلى متخذ القرار تكون قيمتها أعلى من تكلفتها و من المحتمل أن تستدعي استجابة متخذ القرار.[1]

2) أهمية المعلومات المحاسبية

تتمثل أهمية المعلومات المالية لاتخاذ القرار الصحيح إلى مايلي:[2]

- يؤدي توافر المعلومات المحاسبية إلى تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة باتخاذ القرارات مما يساعد على اتخاذ القرار السليم الذي يحقق المنفعة المطلوبة.
- تستخدم المعلومات المحاسبية كمدخلات لنماذج تحليل العوامل الأساسية و ذلك للتنبؤ بقيمة الأسهم و تكون المعلومات المحاسبية في إشكال مختلفة منها النسب المالية و السلاسل الزمنية.
- يساعد توافر المعلومات على تحقيق أهداف المنظمة.

المطلب الثالث: تصنيف المعلومات المالية

يختلف تصنيف المعلومات المالية و تبويبها تبعا لاعتبارات عديدة، و يمكن تصنيف المعلومات المالية كما يلي:

1. من حيث مصدرها[3]

أ. **معلومات مالية داخلية:** و هي معلومات تعبر عن أحداث و وقائع تمت داخل المنظمة، و يتم الحصول عليها من الأفراد و الأقسام الداخلية، و تتمثل هذه المعلومات في التقارير و الكشوفات اليومية و الموازنات التخطيطية و تقارير الأداء.

---

[1] مصطفى يوسف سبسي: **دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات– دراسة ميدانية على عدد خاص من شركات القطاع الخاص**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2011، ص 6.

[2] سليمة نشنس : **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي– دراسة حالة الجزائر**، مذكرة قدمت ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص تسيير ، فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، 2005، ص 65.

[3] سمير الصبان و إسماعيل جمعة: **تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1997، ص ص 8-7.

ب. **معلومات مالية خارجية:** تتضمن معلومات عن البيئة المحيطة و ظروف السوق، و تحتوي على مؤشرات تنبؤية تمكن مستخدميها من اتخاذ الاحتياطات اللازمة و التخطيط لمواجهة الأحداث قبل وقوعها و يتم الحصول عليها من مصادر خارجية كالعملاء و الممولين و الجهات الحكومية و المنظمات المهنية و غيرها.

2. من حيث توقيت الحصول عليها[1]

أ. **معلومات مالية جاهزة:** و هي تلك المعلومات التي يتم الحصول عليها بشكل سريع و مباشر عند الحاجة إليها، و تكون معدة و مجهزة مسبقا.

ب. **معلومات مالية غير جاهزة:** و هي معلومات غير متوفرة عند الحاجة إليها، مما يتطلب وقتا أطول في إعدادها و تجهيزها.

3. من حيث ارتباطها بالزمن[2]

أ. **معلومات مالية جامدة:** هي المعلومات المالية التي تعبر عن قيمة حدث معين في لحظة زمنية محددة.

ب. **معلومات مالية ديناميكية:** و هي المعلومات التي تعبر عن حالة التغير التي حدثت في قيمة الحدث خلال فترة زمنية.

4. من حيث دلالتها[3]

أ. **معلومات مالية تاريخية:** و هي معلومات تتعلق بقياس الأحداث و العمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية، و تستخدم هذه التقارير في تقييم كفاءة المنظمة في تحقيق أهدافها، و بيان حقيقة المركز المالي للمنظمة، و كذلك تستخدم للأغراض الضريبية.

---

[1] مصطفى يوسف السبسي : **دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات**، ص 9.

[2] محمد عطية مطر، و آخرون: **نظرية المحاسبة و اقتصاد المعلومات " الإطار الفكري و تطبيقاته العملية "**، دار حنين للنشر، الأردن، 1996، ص 127.

[3] عمر حسنين: **تصميم النظام المحاسبي مع دراسة تطبيقية على البنوك التجارية و شركات التأمين**، الإسكندرية، 1999، ص 25.

ب. **معلومات مالية حالية:** و هي معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية و تتعلق بالأنظمة التشغيلية للمنظمة، يتم تقديمها بصورة فورية و دورية منتظمة و في الوقت المناسب، كما يمكن من خلالها الأداء الفعلي مع الخطط المرسومة التي تتعلق بالنشاط الجاري فقط.

ج. **معلومات مالية مستقبلية:** و هي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط و التنبؤ بالمستقبل و مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة و اختيار البدائل المتاحة.

5.الخصائص المعلومات المالية

هناك عدة خصائص تميز المعلومات المحاسبية و التي يمكن على ضوئها التمييز بين المعلومات الأكثر منفعةو المعلومات الأكثر منفعة لأغراض اتخاذ القرارات، كما أن هناك جملة من القيود التي يجب أن تجتازها المعلومة المحاسبية حتى يمكنها أن تتضمن كافة الخصائص الضرورية.[1]

1) الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية

الخصائص النوعية هي الصفات التي يجب توافرها في المعلومات المقدمة في القوائم المالية حتى تصبح مفيدة و هذه المواصفات تميز المعلومات المفيدة عن المعلومات الأقل منفعة.

أ. **الملائمة:**المعلومات لكي تكون مفيدة من وجهة نظر المستخدم لها، يجب أن تكون

ملائمة لاحتياجات اتخاذ القرارات الاقتصادية، و تتوافر خاصية الملائمة في المعلومات عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية و الحالية أو المستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية و الملائم تعني أن ترتبط المعلومات بالعمل أو الاستخدام الذي أعدت من أجله أو ترتبط بالنتيجة المرغوب تحقيقها و يستلزم ذلك أن تكون للمعلومات القدرة التأثيرية على العمل المرغوب، و لضم ذلك ينبغي أن تكون المعلومات متاحة في الشكل الملائم و الوقت المناسب و بما أن هناك درجات مختلفة لملائمة المعلومات للأغراض المتعددة و دور المحاسبة في هذا الصدد هو توفير المعلومات الأكثر ملائمة للاستخدام المعين مع أنها قد تكون أقل

[1] سليمة نشنش: **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي– دراسة حالة الجزائر**، ص ص 65- 71.

ملائمة لاستخدام آخر، فالمعلومات الملائمة تساعد متخذي القرارات على التنبؤ بالأحداث المتوقعة في المستقبل أو تساعد متخذي القرارات على التنبؤ بالأحداث المتوقعة في المستقبل أو تساعد على تأكيد أو تصحيح التنبؤات السابقة.

ب. إمكانية الاعتماد على المعلومات:[1]

يمكن الاعتماد على المعلومات محاسبية إذا وجد متخذ القرار أنها تعكس الظروف الاقتصادية والأحداث التي تعبر عنها، وتتوفر خاصية إمكانية الاعتماد على المعلومات عندما تكون خالية من الخطأ والتحيز ومعروضة بأمانة وأن تكون هذه المعلومات قابلة للتحقيق، ولكي تكتسب المعلومات المحاسبية الثقة من جانب المستخدمين يجب توفر هذه الصفات، أمانة، التعبير، الحيادية قابلة للتحقيق والكمال.

1. **أمانة التعبير**: يجب عرض المعلومات المحاسبية بأمانة بحيث تعبر الأرقام عن الموارد

و الأحداث بصدق دون تنزيف أو تمويه، وهذا يعني أن تعبر المعلومات بأمانة عن المعاملات و الأحداث و من العوامل الهامة المؤثرة في أمانة العرض ضرورة الاهتمام بالمحتوى دون الشكل فلكي تعبر المعلومات بأمانة عن المعاملات والأحداث الأخرى التي قصد أن تمثلها فإنه يجب عرض المعاملات والأحداث الأخرى وفقا لجوهرها وواقعها الاقتصادي و ليس فقط شكلها القانوني فمثلا إذ تمت عملية بيع أوتنازل عن ملكية بعض الأصول إلى طرف آخر بموجب اتفاق قانوني مع بقاء حق الانتفاع للمؤسسة فإنه من الضروري الإفصاح عن استمرار الانتفاع وبخلاف ذلك تكون الحقيقة غير كاملة.

2) **قابلية التحقق**: حتى تكون المعاملات المحاسبية قابلة لتحقيق، يجب أن تكون لها دلالة

محددة وأن يكون لها استقلالها بصرف النظر عمن يقوم بإعدادها أو استخدامها، فإذا قام ثلاثة مراجعين قانونيين بالتحقق من المعلومات المحاسبية الواردة في قوائم مالية معينة، وإذا استخدموا نفس أساليب القياس وانتهى كل منهم إلى نتيجة تختلف عن الآخر، فمثل هذه المعلومات غير قابلية للتحقيق ويصعب الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

[1] محمود عبد ربه محمد: **طريقك إلى البورصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 138.

3) **الحيادية:** لكي تكون المعلومات من الممكن الاعتماد عليها يجب أن تكون محايدة وغير

متحيزة لصالح مجموعة من الأفراد على حساب مجموعة أخرى و يعني الحياد أيضا أنه عند صياغة أو تطبيق المعايير المحاسبية يركز الاهتمام على ملائمة المعلومات و إمكانية الاعتماد عليها و ليس على النتائج الاقتصادية المتوقعة من استخدام قاعدة محاسبية معينة.

4) **الكمال:** لكي تكون المعلومات من الممكن الاعتماد عليها فالمعلومات في القوائم المالية

يجب أن تكون كاملة، فالحذف يمكن أن يجعل المعلومات خاطئة و مضللة وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها.

1. الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية

بالإضافة إلى الخصائص النوعية الرئيسية يوجد خصائص أخرى ذات أهمية كبيرة لا تقل عن سابقتها أوصى مجلس معايير المحاسبة المالية بضرورة توافرها في المعلومات المالية إلى جانب الخصائص النوعية الرئيسة و التي تساهم بالتوازي مع الخصائص النوعية الأساسية في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية. و تتمثل فيما يلي:[1]

أ. **خاصية القابلية للمقارنة:** تعتبر المعلومات التي يتم قياسها و التقرير عنها بصورة

متماثلة في المنظمات الاقتصادية المختلفة قابلة للمقارنة. حيث تمكن خاصية القابلية للمقارنة المستخدمين من تحديد جوانب الاتفاق و الاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية، طالما أنه لم يتم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية متماثلة. و يقصد بخاصية القابلية استخدام نفس طرق القياس السائدة في المؤسسة الأخرى التي تمارس نفس النشاط الاقتصادي حتى يتيح لمستخدميها اتخاذ القرار بعد إجراء مقارنات مع المؤسسات المماثلة الأمر الذي يزيد من فاعلية اتخاذ القرار.

[1] مصطفى يوسف سبسي: **دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات_ دراسة ميدانية على عدد من شركات القطاع الخاص**، ص 65.

فمن البديهي القول أن استخدام أساليب محاسبية مختلفة، يجعل القوائم المالية التي تصدرها المنظمات الاقتصادية غير قابلة للمقارنة، فالمعلومات المالية الخاصة بمنظمة اقتصادية معينة تكون مفيدة، إذا أمكن مقارنتها بالمعلومات الخاصة بالمنظمات الأخرى ، و لذلك فإن خاصية القابلية للمقارنة تعني أن المعلومات المالية تصبح أكثر فائدة لمستخدميها، عندما يتم عرضها بالشكل الذي سيجعلها قابلة للمقارنة مع المنظمات الاقتصادية المماثلة، أو ما بين الفترات المالية المختلفة لنفس المنظمة.

و يرى الباحث أن فاعلية المعلومات المالية و إمكانية استخدامها في عقد المقاربات و المقارنات يعتبر أمرا حيويا، و ذلك نظرا لعدم توفر مقياس مطلق لتقييم الأداء، و بالتالي تعتبر المدخل الأساسي و المنهج العملي لإجراء التحليل المالي. فالهدف من إجراء المقارنات هو تحديد و تفسير أوجه الاختلاف و التشابه في المعلومات المالية، و ذلك عن طريق إيجاد علاقة بين نوعين أو أكثر من المعلومات والأرقام.

و لكي تكون المعلومات المالية قابلة للمقارنة يجب أن يتوفر فيها الشرطان التاليان:

1. سهولة العرض و استخدام أسلوب واحد للقياس المحاسبي يسهل إجراء تقييم تلك المعلومات؛
2. الثبات في القياس والعرض للمعلومات من فترة زمنية لأخرى.

ب. **خاصية الثبات:** إن خاصية الثبات تقتضي أن تطبق المنظمة نفس الأساليب و

الطرق لنفس الأحداث المحاسبية من فترة محاسبية لأخرى.

إن خاصية الثبات لا تعني بشكل مطلق أن الوحدة المحاسبية لا يمكنها التحول من طريقة محاسبية معينة إلى أخرى، بل يمكنها التغيير في الطرق المحاسبية التي تستخدمها و ذلك في الحالات التي يثبت فيها أن الطريقة الجديدة تعد أفضل من القديمة. و في هذه الحالة يلزم الإفصاح عن طبيعة و أثر هذا التغيير المحاسبي و مبرر إجراءه وذلك في القوائم المالية الخاصة بالفترة التي حدث فيها التغيير.

إن حدوث تغير في الظروف أو المبادئ المحاسبية المستخدمة، يلزم الإفصاح عن طبيعة و أثر هذا التغيير المحاسبي ومبرر إجراءه، و ذلك في القوائم المالية الخاصة بالفترة التي حدث فيها التغيير. كما أن حدوث تغير في المبادئ المحاسبية المستخدمة، يجب أن يشير إليه المراجع في فترة توضيحية لتقرير المراجع. حيث

تقوم هذه الفترة بتحديد طبيعة التغيير و إرشاد القارئ إلى الملاحظة الواردة في التقارير المالية التي حدث فيها هذا التغيير.

المبحث الثاني: منهجية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوعا هاما من مواضيع الإدارة المالية و ضرورة قصوى للتخطيط السليم ، فهو يشخص حالة المؤسسة خلال فترة معينة باستعمال وسائل و طرق تهدف مجملها إلى فحص السياسات المالية التبعة من طرف المؤسسة.

المطلب الأول: تعريف التحليل المالي (Financial Analysis)

هناك جملة من التعاريف التي وضعت للتحليل المالي ومن بينها ما يلي:

التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير و أسس يهتم بجمع البيانات و المعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة و إجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة و إيجاد الربط و العلاقة فيما بينها.[1]

التحليل المالي هو عملية تهدف إلى تقييم طُرق استثمار وتوظيف المال في الشركات، ودراسة الكفاءة والأرباح الناتجة عن عملياتها، وتعتمد على استخدام مجموعة

من الوسائل، مثل تحليل النسب الماليّة؛ بهدف إدراك الفرص والمشكلات الخاصة بالاستثمار.[2]

المطلب الثاني: عرض القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلال حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية.

[1] رشاد العصار و آخرون: **الإدارة و التحليل المالي**، دار البركة للنشر، عمان، ط1، 2001، ص 151.

[2] محمد أبو خليف، **تعريف التحليل المالي و أهدافه**، https://mawdoo3.com ، 2022/03/20، 11:41.

1. مفهوم القوائم المالية

تمثل القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة فهي تمثل الناتج النهائي للعملية المحاسبية و التي تصف العمليات المالية للمنشأة و تتعلق كل قائمة مالية بتاريخ معين أو تغطي فترة معينة من نشاط الأعمال.[1]

2. أنواع القوائم المالية

لقد حدد الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية عناصر القوائم المالية التي يجب أن تعدها الشركات في 4 قوائم و هي كالتالي:[2]

1. **قائمة المركز المالي "الميزانية"**: هي قائمة تلخيصية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة فهي بمثابة مرآة عاكسة تبين ما لها من موجودات و ممتلكات (استخدامات) و تسمى بالأصول و ما عليها من التزامات (موارد) و تسمى بالخصوم من قبل الملاك أو من قبل الغير. و باختصار فهي صورة فوتوغرافية للذمة المالية للمؤسسة في تاريخ معين.[3]
2. **حسابات النتائج"قائمة الدخل"**: هو بيان ملخص للأعباء و الإيرادات المحققة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية،دون اعتبار لتواريخ دفعها أو تحصيلها،و يسمح بإبراز نتيجة الدورة سواء كانت ربحا أو خسارة.
3. **قائمة التدفقات النقدية**: يعتبر جدول تدفقات الخزينة قائمة مالية أساسية من القوائم المالية لأنه يسمح بإعطاء مستعملي القوائم المالية أساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية و النقدية المعادلة و كذا المعلومات حول استخدام هذه التدفقات النقدية و يقدم جدول تدفقات الخزينة التدفقات النقدية الحاصلة أثناء الدورة مصنفة إلى:

---

[1] طارق عبد العالي حماد،**تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار و منح الائتمان نظرة حالية و مستقبلية** ،الدار الجامعية،الإسكندرية ،2007،ص63.

[2] حنيفة بن ربيع و آخرون،**الواضح في المحاسبة المالية وفقSCF و المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، ط1، ج2، منشورات كليلك، الجزائر، 2013، ص ص425-444.

[3] ناصر مرزوق، عزام بشكير: **مدخل إلى المحاسبة العامة**، الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2008، ص 23.

- التدفقات التي تولدها الأنشطة التشغيلية (الأنشطة التي تولد إيرادات و لا تكون مرتبطة بالأنشطة الاستثمارية و الأنشطة التمويلية).
- التدفقات الناشئة عن الأنشطة الاستثمارية (عمليات صرف أموال عن حيازة أصول طويلة الأجل أو عملية تحصيل أموال عن بيع أصول طويلة الأجل).
- التدفقات الناشئة عن الأنشطة التمويلية(أنشطة ينتج عنها تغيير في حجم و بنية الأموال الخاصة أو القروض).
- التدفقات المتأتية من فوائد و حصص الأسهم،تقدم كل منها على حدة و ترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى أخرى الأنشطة في العملياتية للاستثمار أو التمويل.

4. **ملحق القوائم المالية:** هو وثيقة تلخيصية تعد جزء من القوائم المالية و هو يوفر التفسيرات الضرورية من أجل فهم أفضل للميزانية و حساب النتائج، و يتمم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لقارئ الحسابات.

المطلب الثالث: أساليب التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه

1. أساليب التحليل المالي

التحليل المالي منظومة من الطرق و الأساليب التي يستخدمها المحلل لتحليل البيانات و المعلومات المرتبطة بموضوع التحليل إلى مؤشرات مالية تهدف إلى توضيح الماضي و انجازاته لرسم سياسات المستقبل.

1.1 التحليل المالي باستخدام النسب المالية

يتم عادة إجراء التحليل المالي من خلال النسب بالاعتماد على عدة مجموعات رئيسية تشكل جوانب مختلفة في تقييم المؤسسة و فيما يلي توضيح للنسب المالية.

أ. **تعريف النسب المالية** Financial Ratios

النسب المالية هي علاقة بين متغيرين، يتم استخراجها من بنود القوائم المالية الأساسية بغرض تحديد اتجاهات و دلالات معينة.[1] تصنف النسب المالية في ثلاث مجاميع رئيسية وكل مجموعة تؤشر أداءا معينا للشركة و هي كالتالي:

1. **مجموعة السيولة "liquidity Group "**:يقصد بها قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل أي أن الشركة لديها المال الكافي لتسديد ديونها قصيرة الأجل و هي تنقسم إلى:[2]

1.1 ***نسبة السيولة العامة***:توضح هذه النسبة مقدار الموارد المتاحة في الأجل القصير لخدمة ديون الشركة القصيرة الأجل.و تحسب كالتالي:

نسبة السيولة العامة=الأصول المتداولة÷الخصوم المتداولة

2.1 **نسبة السيولة السريعة**:هي نسبة توضح قدرة الشركة على مواجهة المطلوبات المتداولة بالموجودات المتداولة الأكثر سيولة ما عدا المخزون و المدفوعات مقدما.و تحسب كالتالي:

نسبة السيولة السريعة=(الأصول المتداولة –المخزون)÷الخصوم المتداولة

3.1 **نسبة السيولة الجاهزة**:هي النسبة التي تهتم بأكثر أصول المنشأة سيولة و هي النقدية و ذلك في علاقاتها بالتزامات المنشأة قصيرة الأجل.و تحسب كالتالي:

نسبة السيولة الجاهزة=النقدية÷ الخصوم المتداولة

[1] مدونة مالك للمحاسبة: **التحليل المالي باستخدام النسب المالية –شرح بالتفصيل التحليل المالي مع الأمثلة**، https://www.malek-accounting.com ، 2022/03/20، 12:25.

[2] عدنان تايه النعيمي و ارشد فؤاد التميمي،**التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة**،دار اليازوري العلمية لنشر و التوزيع،عمان،2008،ص ص 85-92.

2. مجموعة النشاط " Activity Group ":تقيس لنا هذه المجموعة من النسب كيفية تسيير المؤسسة لمجموع أصولها ذات درجات السيولة المختلفة مقارنة بدرجات استحقاق عناصر الخصوم و يمكننا دراسة نسب النشاط من خلال مهلة ائتمان الزبائن و مهلة تسديد الموردين كما يلي:[1]

1.2 مهلة ائتمان الزبائن: تقيس هذه النسبة المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاهها و يجب أن لا تتجاوز مدة 90 يوم عادة.و تحسب كما يلي:

مهلة ائتمان الزبائن=}(الزبائن+أوراق القبض)÷المبيعات السنوية متضمنة الرسم{×360

2.2مهلة تسديد الموردين:تبين لنا هذه النسبة المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون.و تحسب كالتالي:

مهلة تسديد الموردين=}(الموردون+أوراق الدفع)÷المشتريات السنوية متضمنة الرسم{×306

3. **مجموعة المديونية "Leverage Group"**:تقيس لنا هذه المجموعة من النسب مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على مواردها المالية الذاتية و على الأموال الأجنبية على اعتبار أن الأموال لا تكفي عادة لتمويل الاستثمارات و تتمثل في:[2]

1.3نسبة السيولة الآجلة:تعتبر النسبة الأساسية التي يفحصها البنك قبل أن يمنح قرضا طويل الأجل لأنها تمثل هامش استدانة المؤسسة.و تحسب كما يلي:

نسبة السيولة الآجلة=الديون متوسطة و طويلة الأجل÷الأموال الدائمة

2.3نسبة القدرة على التسديد:توضح هذه النسبة المدة التي تستغرقها المؤسسة لتسديد ديونها متوسطة و طويلة الأجل في حالة استخدامها كل قدراتها على التمويل الذاتي.و تحسب كما يلي:

نسبة القدرة على التسديد=الديون متوسطة و طويلة الأجل÷قدرة التمويل الذاتي

---

[1] مليكة زغيب و بوشنقير ميلود،**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، ط2،2011،ص ص39-40.

[2]مليكة زغيب و بوشنقير ميلود،**مرجع سابق**، ص ص 40-43.

3.3 نسبة الاستقلالية المالية: تقيس لنا هذه النسبة حصة المساهمين مقارنة بجموع موارد المؤسسة. و تحسب كما يلي:

نسبة الاستقلالية المالية=الأموال الخاصة÷مجموع الخصوم

4.3 نسبة تغطية المصاريف المالية: تبين لنا هذه النسبة درجة تغطية رقم الأعمال السنوي الصافي للمصاريف المالية للمؤسسة، و كلما كانت هذه النسبة منخفضة، كلما كان ذلك في صالح المؤسسة و العكس صحيح.و تحسب كما يلي:

نسبة تغطية المصاريف المالية=المصاريف المالية÷رقم الأعمال السنوي الصافي

2.1 التحليل المالي باستخدام التوازنات المالية

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل و الخزينة.

1. رأس المال العامل FR: يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة و الحكم على مدى توازنها المالي خاصة على المدى القصير و ذلك بتاريخ معين. و يتمثل هذا الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة.و يتم حساب رأس المال العامل و الذي يرمز له بـ"ر م ع "كما يلي:[1]

***من أعلى الميزانية:**

ر م ع =الأموال الدائمة –الأصول الثابتة

***من أسفل الميزانية: ر م ع =أصول متداولة –ديون قصيرة الأجل**

كما يمكن تقسيمه إلى أربعة أنواع و هي كالتالي:

[1] مليكة زغيب و بوشنقير ميلود،**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ص ص 49-50.

1) ***رأس المال العامل الإجمالي:*** و هو مجموع الأصول المتداولة لدا يرى بعض المحللين الماليين لا داعي لوضع مصطلح أخر من الناحية المالية هناك مصطلح يؤدي إلى نفس المعنى.

2) ***رأس المال العامل الصافي:*** هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة و هو"**ر م ع**".

3) ***رأس المال العامل الخاص:*** و هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة.

رم ع الخاص=الأموال الخاصة –الأصول الثابتة

4) ***رأس المال العامل الأجنبي:*** هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة.

ر م ع الأجنبي=ر م ع الصافي –ر م ع الخاص

2. ***احتياجات رأس المال العامل BFR:*** تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل،و تتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية.و يمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية:[1]

إ ر م ع =(الأصول المتداولة–القيم الجاهزة)–(الموارد المالية قصيرة الأجل –القروض المصرفية)

[1] اليمين سعادة: **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها**،رسالة ماجستير،تخصص إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2008 -2009، ص 64.

ج-الخزينة الصافية: هي مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال و تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة.تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:[1]

خ ص=ر م ع-إ ر م ع

أو:

خ ص= القروض المصرفية-القيم الجاهزة

2.الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

هناك أطراف متعددة تستفيد من نتائج التحليل المالي وفقا للأهداف التي يسعى لها كل طرف و من هذه الأطراف:[2]

- ***إدارة الشركة:*** إذ يظهر التحليل المالي مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها و قدرتها على تحقيق مصلحة المالكين و المساهمين و كسب ثقة دوي المصالح المشتركة.
- ***المالكين و المساهمين:*** في ظل فصل الملكية عن الإدارة لاسيما في الشركات الساهمة الكبيرة فإن الحاجة إلى نتائج التحليل المالي مسألة في غاية الأهمية تكمن في قدرة الإدارة على تحقيق مصالح المالكين و المساهمين في إطار تعظيم ثروتهم.
- ***المستثمرون و الدائنون:*** إذ تتم الاستفادة من نتائج التحليل من خلال قدرة الإدارة على تحقيق القدرة الايرادية و نصيب السهم الواحد من الأرباح و الأرباح الموزعة، أما بالنسبة لدائنون التحقق من قدرة الشركة على سداد التزاماتها المالية(الدين الأصلي و فوائده).
- ***هيئة الأوراق المالية:*** لمعرفة المعلومات عن الشركات و مدى مساهمتها في دعم الشفافية و الإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالية.

[1] اليمين سعادة: **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها** ، ص 66.

[2] عدنان تايه النعيمي و ارشد فؤاد التميمي، **التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، ص 31.

❖ ***الغرف التجارية و الصناعية:*** للتحقق من مدى مساهمة الشركات في تفعيل الاقتصاد الدولي؛

❖ ***الأجهزة الضريبية:*** لأغراض تطبيق التشريعات الضريبية.

❖ ***البنوك و غيرها من المؤسسات المالية:*** بهدف تقدير الجدارة الائتمانية للشركة و إقرار منح الائتمان .

و الشكل التالي توضيح للأطراف المستفيدة من التحليل المالي

الشكل رقم(1): الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

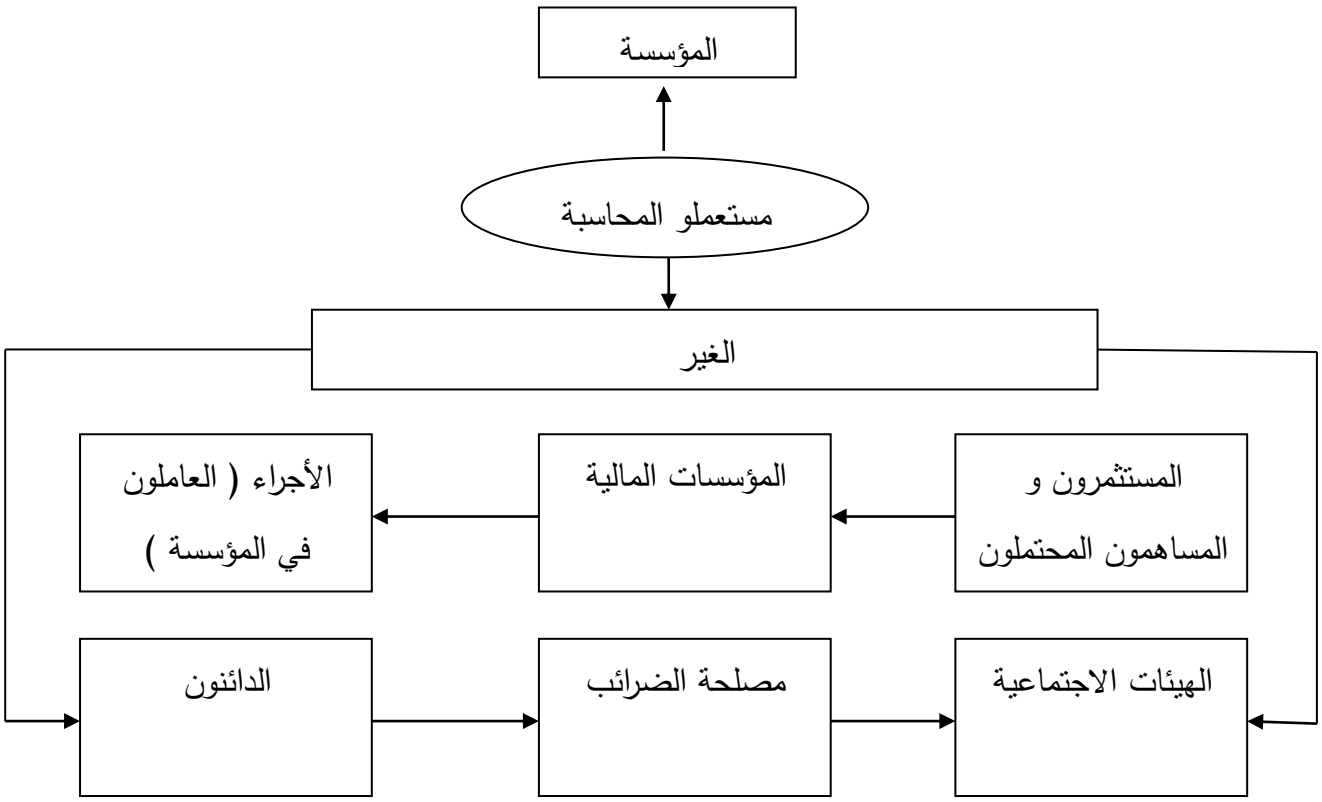

المصدر: من إعداد الطلبة

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق توصلنا إلى أن المحاسبة أداة لقياس و توصيل المعلومات المالية التي تعكس أداة الشركة و بيان مركزها المالي، كما تعد التقارير المالية و إنتاج المعلومات التي تتضمنها من أهم الممارسات المحاسبية التي تأثرت بالتطورات التي حدثت في مهنة المحاسبة نتيجة التطورات العلمية و التكنولوجية و الاقتصادية، كما سعى المحاسبين إلى زيادة المنفعة النسبية للمعلومات المحاسبية المقدمة للمستثمرين الحاليين و المحتملين و المقرضين و مستخدمي المعلومات الآخرين و ذلك لتوفير الأساس السليم للمعلومات للمتعاملين بالأسواق المالية.

الفصل الثانـي:

اتخاذ القرارات و تمويل الاستثمارات في المؤسسة

تمهيد

إن القرارات الإدارية تعتبر بمثابة جهاز لاتخاذ القرارات و صنع القرار المناسب لكل عمل تنظيمي أو تنفيذي، فالقرارات تتخذ عند وضع الأهداف و السياسات و البرامج و تحديد الموارد الملائمة و اختيار أفضل الطرق، كما أنها نتأثر بالعوامل الشخصية أو التكوين الاجتماعي لمتخذ القرار كما يتأثر القرار بالظروف الاجتماعية و اعتبارات البيئية التي تدعو لاتخاذه.

فاتخاذ القرارات في المؤسسات لا يقتصر على مستوى معين بل يمتد إلى عدة مستويات، و عليه فإن المهم بالنسبة للمؤسسة هو العمل من اجل اتخاذ قرارات سليمة و فعالة.

و عليه سنتطرق إلى المفاهيم الأساسية لعملية اتخاذ القرار و العلاقة بين قرار الاستثمار و قرار التمويل.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول عملية اتخاذ القرارات

تعتبر عملية اتخاذ القرار من أهم الوظائف الإدارية، حيث أن نجاح المؤسسة أو فشلها، له ارتباط وثيق بمدى صحة قراراتها و مدى كفاءة و فعالية هذه العملية، و فيما يلي سنوضح مفهوم عملية اتخاذ القرار و العناصر المتعلقة به.

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار و خصائصها

قبل التطرق إلى مفهوم اتخاذ القرار يجدر بنا أولا التطرق إلى تعريف القرار و أنواعه.

1. مفهوم القرار

هناك تعاريف متعددة لمعنى القرار و تؤكد جميعها على أن:" القرار الإداري يقوم على عملية المفاضلة، و بشكل واعي و مدرك، بين مجموعة من بدائل، أو الحلول (على الأقل بديلين أو أكثر) متاحة لمتخذ القرار لاختيار واحد منها باعتباره أنسب وسيلة لتحقيق الهدف أو الأهداف التي يبتغيها متخذ القرار ".[1]و باختصار القرار هو عملية الاختيار بين البدائل.[2]

2. أنواع القرارات

تتميز القرارات التي يتم اتخاذها على مستوى المؤسسات بالتنوع، فمنها الروتيني البسيط و منها الاستراتيجي و منها التشغيلي،و منها المبرمجة أو المتوقعة، و منها غير المبرمجة أو غير المتوقع، و عليه يمكن تقسيم القرارات إلى نوعين و هي كالتالي:

القرارات بحسب كونها مبرمجة أو غير مبرمجة: تنقسم إلى نوعين رئيسيين و ذلك باختلاف المشاكل التي تسعى المؤسسة لإيجاد حلول مناسبة لها و هي كالتالي:

1. **القرارات المبرمجة (القرار الروتيني):**و يقصد بها تلك القرارات التي تتعلق ببرنامج تم إقراره و الأموال مرصودة له و الأمور تسير فيه بانتظام. و عندما تنتهي الفترة الزمنية للميزانية المحددة أو يحين

[1] منعم زمرير الموسومي: **بحوث العمليات_ مدخل عملي لاتخاذ القرارات**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص13.
[2] عمار بوحوش: **الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة**، ط2، دار البشائر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008، ص 157.

موعد منح الرواتب و إعطاء الإجازات للموظفين فإن المسئولين الإداريين يتخذون الإجراءات الإدارية الاعتيادية و المتكررة و ذلك ضمن السلطات المفوضة و الصلاحيات المعطاة لهم،[1]عادة ما تكون هذه القرارات متكررة أو طريقة وصفها محددة و واضحة و بالإمكان التنبؤ بنتائج بثقة عالية على أساس التجارب السابقة، مثل: صرف الأجور، الترقيات بالأقدمية؛[2]

2. **القرارات غير المبرمجة:** تتمثل في القرارات التي تعالج مواقف لا تتكرر، فهي مواقف متميزة تحدث بشكل عارض و لا توجد سوابق لمعالجتها، و تزيد درجة تعقيدها و درجة المخاطرة المتضمنة، و تطلب بالتالي قدرا معتبرا من التفكير الإبتكاري.[3]

القرارات بحسب مستواها و أجلها الزمني:يمكن تصنيفها من هذه الناحية إلى:

1. **قرارات إستراتيجية:**و هي التي تعني بحل مشاكل أو تحقيق أهداف ذات أبعاد أو تأثيرات كبيرة على المنشأة و مستقبلها و من أجل اختيار أفضل الطرق فعالية لتحقيق هدف المنشأة،[4]تتميز القرارات الإستراتيجية بتوجيهها المستقبلي و احتوائها على درجة كبيرة من الغموض، و يتطلب هذه القرارات أساسا لوضع الأهداف المحددة المنظمة و الخطط طويلة الأجل للوصول إلى هذه الأهداف؛[5]
2. **القرارات التشغيلية:** هي القرارات التي تصنع في المستويات التنظيمية الدنيا، و المتعلقة بالعمليات التشغيلية للمؤسسة، و هي أقرب لإتباع تعليمات و إرشادات منها إلى الاختيار ما بين البدائل، و يؤخذ هذا النوع من للقرارات في ظل ظروف التأكد التام و نتائجها معروفة مسبقا؛[6]
3. **القرارات التكتيكية:** هي قرارات قصيرة الأجل تصنع على مستوى الإدارة الوسطى و الإدارة التنفيذية، و تقل نسبيا في مداها الزمني و آثارها من حيث العائد و التكلفة و درجة المخاطرة الكامنة في صنعها عن القرارات التشغيلية.[7]

---

[1] عامر الكبيسي: **القرارات الإدارية في خدمتك**، المجلة التونسية للإدارة، العدد 26، 1980، ص 15.

[2] أمين عبد العزيز حسن: **إدارة الأعمال**، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2001، ص 152.

[3] أحمد سيدمصطفى، **المدير و تحديات العولمة**، ط1، دار الكتب المصرية، مصر، 2001،ص 192.

[4] جمال الدين لعويسات: **الإدارة و عملية اتخاذ القرار**، ط4، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص 27.

[5] جمال الدين لعويسات: **مرجع سابق**، ص 36.

[6] حسين بلعجوز: **نظرية القرار**، مؤسسة الثقافة الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 89.

[7] فرحات غول: **الوجيز في اقتصاد المؤسسة**، ط1، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008، ص 165.

3. مفهوم عملية اتخاذ القرارات

يعرف اتخاذ القرار على أنه:" اختيار من بين بدائل وفق معايير محددة استجابة لموقف معين، فعملية اتخاذ القرارات ما هي إلا مواقف للتأمل و المفاضلة و المناظرة و المراجعة و النظر للنتائج التي قد تترتب على قرار دون الآخر، كما أن اتخاذ القرار قد يكون حل لمشكلة ما أو استغلال فرصة معينة أو معالجة موقف معين.[1]

كما يمكن تعريف عملية اتخاذ القرارات على أنها:" عبارة عن عملية فنية لتحديد الاختيارات و التعرف على أحسن البدائل المتوفرة ".[2]

و مما سبق يمكننا القول بأن اتخاذ القرار عملية عقلانية تبنى على اختيار البدائل و دراسة قرارات معينة من خلال مجموعة من القواعد و الإجراءات بدءا من تحديد المشكلة وصولا إلى اختيار البديل المناسب.

4. خصائص عملية اتخاذ القرار

هناك عدة خصائص تتميز بها عملية اتخاذ القرار يمكن إجمالها بالآتي:[3]

- ❖ إن عملية اتخاذ القرار تتصف بالواقعية حيث أنها تقبل بالوصول إلى الحد المعقول وليس الحد الأقصى
- ❖ إن عملية اتخاذ القرار تتأثر بالعوامل الإنسانية المنبثقة عن سلوكيات الشخص الذي يقوم باتخاذ القرار أو الأشخاص الذين يقومون باتخاذه.
- ❖ إن عملية اتخاذ القرار هي عامة وهذا يعني أنها تشمل معظم المنظمات على اختلاف تخصصاتها،وشاملة حيث تشمل جميع المناصب الإدارية في المنظمات.
- ❖ أنها عملية تتكون من مجموعة خطوات متتابعة.
- ❖ أنها عملية تتأثر بالعوامل البيئية المحيطة بها.
- ❖ أنها عملية تشمل عدة نشاطات ولذلك ربما قد توصف بعض الأحيان بالقصد في نشاطات أخرى.

---

[1] فرحات غول: **الوجيز في اقتصاد المؤسسة** ، ص 163.

[2] عمار بوحوش،**الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة**، ص 157.

[3] أحمد عبد الهادي شبير: **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات**،أطروحة لنيل شهادة الجامعة الاسلامية،فلسطين،أكتوبر، 2006،ص 76.

❖ تتصف عملية اتخاذ القرار بالاستمرارية أي أنها تمر من مرحلة إلى مرحلة باستمرار.

المطلب الثاني: عناصر عملية اتخاذ القرار

تتمثل العناصر الأساسية لعملية اتخاذ القرار فيما يلي:[1]

1) **متخذ القرار**: قد يكون فردا أو جماعة حسب الحالة، أيا كان متخذ القرار فلديه السلطة الرسمية الممنوحة له بموجب القانون أو المفوضة له من جهة رسمية تمتلك هذه السلطة تعطيه الحق في اتخاذ القرار.
2) **موضوع القرار**: و يقصد به المشكلة التي تستوجب من متخذ القرار إيجاد حل لها.
3) **المعلومات و البيانات**: عندما يراد اتخاذ قرار ما لابد من جمع معلومات و بيانات كافية لطبيعة المشكلة أو الموضوع و أبعادهما، و ذلك لإعطاء متخذ القرار رؤية واضحة عنهما، بالمعلومات و البيانات مسألة حيوية يتوقف عنها نجاح القرار، كما أن المؤسسات الحديثة اليوم لديها نظام متكامل للمعلومات يوفر لمتخذ القرار ما يشاء من المعلومات بسرعة متناهية.
4) **الأهداف و الدوافع**:القرار المتخذ إنما هو تعبير عن سلوك أو تصرف معين يراد القيام به من أجل تحقيق هدف، و تحقيق الهدف يعني حدوث عملية إشباع، و بناء عليه لا يتخذ قرارا إلا إذا كان وراءه دافع لتحقيق هدف معين، و تتبع أهمية هدف القرار و قوة الدافع من وراء اتخاذه من مدى أهمية الهدف المراد تحقيقه من القرار المتخذ، و عليه يمكن القول أن الهدف يبرز اتخاذ القرار.
5) **التنبؤ**:هو شيء أساسي لمتخذي القرار،ذلك لأن معظم القرارات تتعامل مع متغيرات مستقبلية معظم اتجاهاتها مجهولة يجب التنبؤ بها وتقديرها،وتحديد انعكاساتها وتأثيرها على المؤسسة، فالتنبؤ يساعد متخذ القرار على معرفة ما سوف يحدث في المستقبل، ويساعده في إدراك أبعاد المشاكل التي تواجهه أو أبعاد المشكلة التي يريد الاتخاذ القرار حيالها ومعالجتها.
6) **قيود اتخاذ القرار**: يواجه متخذ القرار عددا من القيود البيئية الداخلية والخارجية قد تكون أحد المعوقات التي أمامه عند اتخاذه القرار، وهذه القيود يجب أن يحسن التعامل معها وأن يخفف من آثارها السلبية قدر الإمكان.

[1] صورية كحول: **دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية**، ص ص 73-74.

7) **البدائل:** ويقصد بها مجموعة الطرق أو الحلول المتاحة التي يمكن الاعتماد عليها لبلوغ الأهداف المنشودة، ولهذه الغاية فإنه لابد من ترتيب هذه الحلول وفقا لدرجة قربها أو بعدها من للمعايير الذي يتم وضعه وذلك تمهيدا لاختيار البديل الأقرب لمعيار الموضوع " اتخاذ القرار المناسب " أي البديل أو القرار الأفضل من بين البدائل أو القرارات المتاحة.

كما أنه من عناصر اتخاذ القرار مايلي:[1]

8) **المعايير:** وهي السمات أو الشروط والمتطلبات الواجب توافرها في كل بديل، وعادة مايتم تقدير البدائل بمدى توافر هذه المعايير أو كل معيار فيها.

9) **التفصيلات:** وتعكس فلسفة متخذي القرار، ونستطيع القول أنها قيم متخذي القرار، حيث أن قيم الفرد هي التي تحدد تفضيلاته.

10) **جودة القرار:** وهو تقدير إذا ما كان القرار جيدا أو سيئا، وهنا لابد أن نشير إلى أن القرار الجيد هو القرار المعتمد على المعلومات المتوافرة وتفضيلات متخذ القرار.

11) **ملائمة بيئة القرار:** فلا يمكن للقرار أن يتم تنفيذه إلا في ظل بيئة مواتية ومشجعة على تنفيذ القرار.

المطلب الثالث: مراحل اتخاذ القرار و العوامل المؤثرة فيه

يواجه المسئولون في المؤسسات مواقف متعددة، تتطلب اتخاذ قرارات معينة من أجل استغلال فرصة ما أو حل مشاكل معينة، و هو ما يتطلب التعرف على كيفية الوصول إلى القرار المناسب و الأفضل.

1. مراحل عملية اتخاذ القرارات

يمكن تحديد مراحل اتخاذ القرار في الخطوات التالية:

الشكل رقم (2): مراحل عملية اتخاذ القرار

المصدر: فرحات غول، **الوجيز في اقتصاد المؤسسة**، ص 166.

أ. **تحديد و تشخيص المشكلة**: تعتبر بمثابة الخطوة الأولى و الأهم، لأن إدراك حدود المشكلة و أبعادها يساعد في عملية اتخاذ القرار، مثل: انخفاض الأداء، نقص المبيعات، شكاوى الزبائن، و بالتالي يتطلب الأمر التعمق في جوانب المشكلة لتشخيصها تشخيصا دقيقا، و انطلاقا من المقولة التشخيص نصف العلاج، فإن الخطأ في التشخيص و ما يتبعه من التحديد الخاطئ المشكلة سيؤثر سلبا و بصورة خطيرة على جميع الخطوات اللاحقة.[1]

ب. **تحديد الهدف أو الأهداف من القرار**: إن الهدف الصحيح هو نصف القرار، و تعتبر مرحلة تحديد الهدف من أصعب و أشق المراحل، لأن فيها الكثير من الإبداع و النظرة الواسعة و البعيدة و التنبؤ الصائب.[2]

ت. **تحديد البدائل**: تتمثل هذه الخطوة في بداية التفكير في بدائل التصرف الممكنة (الحلول)، تبدأ بجمع المعلومات ذات العلاقة بالمشكلة عن البدائل المتاحة و تحليلها، في هذه المرحلة من الأحسن تحديد كلا من البدائل النمطية الواضحة و البدائل المبتكرة الغير عادية، مع الإشارة إلى أن فترة تحديد البدائل تختلف بحسب الموقف أو المشكلة المطروحة.[3]

ث. **تقييم البدائل**: ويتم في هذه المرحلة الشروع بتقييم شامل لكافة البدائل المتاحة ثم إيضاح الجوانب السلبية التي يقترن بها كل بديل من حيث تحقيق الأهداف والموارد المتحققة، إضافة للتكاليف للمقارنة بكل بديل وسبل التنفيذ من حيث الموارد المطلوبة وكلفتها وغيرها من الجوانب ذات الارتباط بعملية التقييم لجميع البدائل. [4]

[1] فرحات غول ، **الوجيز في اقتصاد المؤسسة**، ص 166.

[2] جمال الدين لعويسات، **الإدارة و عملية اتخاذ القرار**، ص 30.

[3] فرحات غول،**مرجع سابق** ، ص 168.

[4] مصطفى يوسف سبسي،**دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات**، ص 70.

ج. **اختيار البديل الأفضل:** بعد الانتهاء من تحديد وتقييم كل بديل وتحديد نقاط القوة والضعف لكل بديل من البدائل المتاحة وعليه يستطيع متخذو القرار اختيار أفضل بديل يراه مناسبا وعموما يجب على متخذ القرار أن يقوم بمقارنة الايجابيات والسلبيات البدائل المتاحة بحيث تتضمن هذه المرحلة أربعة معايير لاختيار أفضل بديل وهي المخاطرة، الاقتصاد في الجهد، التوقيت وقيود الموارد.[1]

ح. **تنفيذ القرار:** وهي الخطوة الأخيرة في عملية اتخاذ القرارات، وهي تنفيذ القرارات ومراقبتها لكي يتم التأكد من أن القرار سيحقق الأهداف الموضوعة له، وهناك عدة عوامل لا بد من مراعاتها في هذا المجال و هي:

- توقيت القرار توقيتا ملائما لكي يحقق الهدف المنشود.
- تحديد التنظيم الملائم لتنفيذ القرار.
- مراعاة اقتصادية التنفيذ.
- تحديد عدد الأشخاص الذين سيتأثرون بالقرار الجديد.[2]

خ. **تقييم النتائج (متابعة التنفيذ و تقييم النتائج):** بعد وضع القرار موضوع التطبيق لا تكون مرحلة اتخاذ القرار قد انتهت و لكن تظل مرحلة أخرى هامة وهي تقييم نتائج تطبيق القرار والتحقق من أن القرار المتخذ يحقق النتائج المرغوبة والأهداف المرجوة،[3] و يمكن استخدام ثلاثة خطوات في عملية التقييم: [4]

- تحديد النتائج المطلوب تحقيقها من القرار مع وضع تقدير زمني الفترة التي يستغرقها تحقيق هذه النتائج.
- تنفيذ القرار الذي تم اتخاذه كجزء من عملية اتخاذ القرارات.
- تقييم نتائج للقرار أولا بأول على ضوء النتائج المحددة سلفا.

---

[1] صورية كحول، **دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية**، ص 101.

[2] جمال الدين لعويسات،**الإدارة و عملية اتخاذ القرار**، ص ص 32_ 33.

[3] جمال الدين لعويسات،**مرجع سابق** ، ص 33.

[4] فرحات غول،**الوجيز في اقتصاد المؤسسة**، ص 172.

2. العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار

إن القرارات التي تتخذ تتأثر بالصفات الموجودة في الناس، و عليه فاتخاذ القرارات لا يرتبط بالإحصائيات و الطرق العلمية و الكفاءة الشخصية فقط، بل يرتبط بعوامل أخرى مؤثرة و مساهمة في وضع القرار في صيغته النهائية، و من هذه المؤثرات نخص بالذكر العوامل التالية:[1]

1. القيم.
2. الميول الشخصية.
3. المستوى الثقافي.
4. الاعتبارات السياسية.
5. المعلومات المفضلة و المؤثرة في القرار.
6. التأثيرات البيئية.
7. الإمكانات المالية.
8. الكفاءات و الإطارات الوطنية و الأجنبية.
9. الهياكل التنظيمية و رغبات القيادة.

بما أن القرارات تتخذ في ظروف معينة و تحت ضغوط مختلفة، و عليه يجب على متخذ القرار أن يراعي مجموعة من العوامل عند اتخاذ القرار و هي:[2]

1. ضرورة توافر المرونة الذهنية التي تكفل الإلمام بكل العناصر المؤثرة في مصير القرار و انعكاساتها لمستقبلية.
2. التركيز على الجوانب العلمية و الإجراءات القابلة للتطبيق.

[1] عمار بوحوش، **الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة**، ص ص 173 -174.
[2] عمار بوحوش، **مرجع سابق** ، ص ص165-167.

3. السعي لإقناع الآخرين بسلامة و حيوية القرار و تقديم الحجج الدامغة بأن القرار يخدم المصلحة العامة و قائم على أسس متينة.
4. توفر عدد من البدائل القابلة للتطبيق لكل قرار بحيث يكون في إمكان الإنسان المشرف على التنفيذ، القيام بدراسة الاختيارات و البدائل و يتوصل إلى اتخاذ قرارات إضافية تساعده على تحقيق الأهداف المنشودة.
5. ترك الأعمال الجزئية و التكميلية للقرارات لأولئك الذين يحولون القرارات النظرية إلى نتائج ملموسة؛
6. الابتعاد عن السرعة في اتخاذ للقرارات سواء بسبب الضغوط الواردة من القيادة أو بسبب الأزمان الطارئة.
7. التفريق بين القرار المتخذ بقصد معالجة قضايا معينة و مسايرة التغيرات و الظروف المستجدة و بين القرار المتخذ لتغيير أوضاع لصالح فرد معين.
8. القدرة على الاستجابة لاقتراحات العاملين و مناقشة المسائل الطارئة معهم في الوقت المناسب.
9. الحرص على تكملة القرارات و إضافة الإجراءات الجديدة التي تساهم في تحديثها و إنعاشها.

المبحث الثاني: طبيعة اتخاذ القرارات

يلجأ متخذ القرار إلى الاعتماد على مجموعة من أساليب التقليدية منها و الحديثة التي تساعده على اتخاذ القرار، كما أن عملية اتخاذ تعتمد على مجموعة من النماذج.

هذا ما سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إليه.

المطلب الأول: أساليب اتخاذ القرارات

تتعدد الأساليب المساعدة لاتخاذ القرارات الإدارية من السهل إلى أصعب من حيث الجهد و الوقت و التكاليف، فهناك مفاهيم إدارية تغلب الجانب الفني لإدارة أساليب غير عملية لاتخاذ القرارات، في حين توجد مفاهيم إدارية تغلب الجانب العلمي للإدارة أساليب عملية لاتخاذ القرارات.

1. الأساليب التقليدية لاتخاذ القرار

يقصد بالأساليب التقليدية تلك التي تفتقد للدقة و التمحيص و لا تتبع المنهج العلمي في عملية اتخاذ القرارات و أهمها ما يلي:

أ. **الخبرة:** يستخدم المدير متخذ القرار خبرته الناتجة من تعامله مع المشكلات السابقة ليطبقها على المشكلات الحالية المتشابهة للمشكلات السابقة، و يمكن تطبيقها خاصة في القرارات الجارية المتكررة و لا تتطلب المقارنة بين البدائل المتاحة من حيث نتيجة كل بديل و اختيار بديل واحد منها و تتواجد عيوب كثيرة في هذا الأسلوب لعدم تطابق للمشاكل القديمة مع المشاكل الحديثة. و عليه يتطلب جمع المعلومات من مصادرها الأولية و تحليلها بغرض حل المشكلة القائمة فعلا أفضل

بكثير من الاعتماد على السياقات القديمة، التي قد تشوب خبرة المدير مجموعة من الأخطاء و الثغرات؛[1]

ب. **المشاهدة و الملاحظة:** بهذا الأسلوب قد يبقى متخذ القرار رجلا تقليديا ليس لديه الرغبة في تحمل المخاطر و التطور مع الأساليب الجديدة، كما تتفاوت الثقافات عند متخذي القرارات تفاوتا كبيرا بسبب الاختلاف في الإدراك و الخلفية الثقافية و نواحي الاهتمام لكل واحد منهم، و عليه فإن التقيد بأسلوب المشاهدة لن ينتج قرارا متكاملا و لن يفي بالغرض المطلوب خاصة مع التعقيدات البيئية التي يتفاعل معها القرار؛[2]

ت. **التجربة:** تمثل التجارب السابقة مصدرا مهما يمكن الاستغناء به في اتخاذ للقرارات إذ مما لا شك فيه أن هناك كثيرا من المواقف المشابهة الموقف الحالي قد اتخذت فيه قرارات معينة. فإذا كانت تلك القرارات قد أدت نتائج طيبة فإن من المفيد الاستفادة من التجارب السابقة في اتخاذ القرارات الحالية. وإذا كانت التجارب السابقة تمثل مقياسا جيدا لاتخاذ قرارات في مواقف مشابهة، يجب أن لا تكون المعيار الوحيد في اتخاذ القرار فقد تكون التجارب السابقة غير كافية للحكم على الموقف ما. و لذلك فإن على المدير أن لا يتقيد فقط بهذه التجارب و يجعلها المقياس الوحيد لاتخاذ القرارات بل لابد و أن يعتمد على حكمه الشخصي و تقديره للأمور؛[3]

ث. **الحدس:** إن الحدس من الجانب الفلسفي يعني نموذج من المعلومات و الإدراك القائم على الخبرة أو السبب، و هو يعتمد على تطوير نوعية التفكير و الحدس كمفهوم يستمد من مصدرين هما: وضوح الفكرة المقترحة بحيث لا يحتاج إلى إثبات و اعتقاد بأن الحقيقة تفوق قوة التفكير أي الحدس هو القدرة على تحديد ما هو صحيح دون الحاجة إلى إثبات
أو معلومات إضافية؛[4]

---

[1] إبراهيم السعيد مبروك:**المعلومات و دورها في دعم و اتخاذ القرار الاستراتيجي**، المجموعة العربية للتدريب و النشر، مصر، 2012، ص 231.

[2] إبراهيم السعيد مبروك:**المعلومات و دورها في دعم و اتخاذ القرار الاستراتيجي** ، ص 232.

[3] جمال الدين لعويسات،**الإدارة و عملية اتخاذ القرار**، ص 75.

[4] صورية كحول، **دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية**، ص90.

ج. **دراسة أراء و الاقتراحات:** إن اعتماد على أراء الخارجية هو أسلوب ديمقراطي في اتخاذ القرارات و هي أسلوب لا ينتهجه كل المديرين و لكنه يظل على أي حال أسلوبا أفضل في اتخاذ القرارات الآتية من القرارات الفردية. و كذلك فإن القرار المبني على المشاركة و إعطاء الرأي يشجع العناصر المعنية بتنفيذه كل في المجال الذي يخصه. غير أن هذا الأسلوب قد لا يكون هو الوسيلة المثلى في اتخاذ القرارات العاجلة التي لا تحتمل المداولة أو التأخير.[1]

بالرغم من أن الأساليب التقليدية استطاعت أن تحقق نوعا من النجاح في ظل ظروف و مواقف معينة إلا أنه مع كبر حجم المؤسسات و تعقد مشاكلها أصبح لابد من الاعتماد على أساليب عملية تمكن من حل المشاكل و تقييم البدائل و تساعد على التنبؤ بالمستقبل.

2. أساليب الحديثة (العلمية)

و فيما يلي عرض لأهم الأساليب الحديثة و هي:[2]

أ. **البرمجة الخطية:** يقصد بالبرمجة الخطية أنها عبارة عن أسلوب رياضي يستخدم في إيجاد الحل الأمثل لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها، و تشير كلمة خطية إلى أن العلاقة بين المتغيرات المكونة المشكلة المدروسة هي علاقة خطية أنا كلمة برمجة فتشير إلىالتقنية الرياضية المستخدم في الحل، و تتناول البرمجة الخطية التقييم الكمي البدائل لاختيار أفضلها، كما تساعد على اكتشاف التحسينات الممكنة في استخدام الموارد و اقتراح التعديلات اللازمة للحصول على أفضل النتائج و ذلك في ضوء الإمكانات المتاحة و تستخدم هذه الطريقة في حالة وجود خط مستقيم بين المتغيرات؛

ب. **البرمجة الديناميكية:** البرمجة الديناميكية هي عبارة عن تقنية تستخدم في الحالات التي تتطلب اتخاذ قرارات على مراحل متعددة بحيث يؤثر القرار عند مرحلة معينة على للقرارات التي تتخذ في المراحل المقبلة و بشكل يؤدي إلى التحقيق الأمثل لدالة الهدف؛

ت. **تقليد المواقف و المحاكاة:** عبارة عن تقنية تستخدم للتعامل مع المسائل المعقدة لتخصيص الموارد التي يمكن حلها بدقة التحليل الرياضي، و تعتمد هذه التقنية على إنشاء تاريخ حياة نموذجي لنظام

[1] جمال الدين لعويسات،**مرجع سابق**، ص 76.

[2] صورية كحول، ، **دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية**، ص ص 92- 98.

يمثل المسألة الفعلية و قواعدها التشغيلية، و يتيح التنفيذ المتكرر لتقليد المواقف مع تغيير قواعد التشغيل في كل مرة من اكتشاف طرق تحسين أداء النظام. و يستخدم هذا أسلوب في تنفيذ دراسات النظم المعقدة التي تكثر فيها للمتغيرات الرياضية و التي يكثر فيها التنبؤ بالمستقبل، كما يعتمد في استخدامه على الحاسوب، و يستلزم هذا أسلوب من محلل النظم أن تكون له خلفية جيدة في بحوث العمليات؛

ث. **التحليل الحدي:** يهدف هذا الأسلوب إلى دراسة و تحليل البدائل المتعددة المطروحة أمام متخذ القرار و المفاضلة بين هذه البدائل لمعرفة مدى الفائدة أو المنفعة المتحققة من هذه البدائل مستخدما في ذلك قواعد التحليل الحدي كأساس المفاضلة بين تلك البدائل؛

ج. **أسلوب شجرة القرارات:** شجرة القرارات هي عبارة عن تمثيل بياني يظهر سهولة تركيب عملية اتخاذ القرار و ما تحتويه من بدائل و حالات الطبيعة و للنتائج المترتبة، و يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب المهمة في التحليل الكمي لما له من إمكانية في الوصول إلى البديل الأمثل عندما تكون المشكلة المطلوب حلها أكثر تعقيدا بحيث يصعب حلها أكثر تعقيدا بحيث يصعب حلها باستخدام الأساليب الكمية الأخرى، و يتم اللجوء إلى هذا الأسلوب لحل المشاكل المعقدة ذات القيم الاحتمالية؛

ح. **نظرية المباراة:** تعرف تحت اسم نظرية المباريات و السلوك الاقتصادي، تقوم هذه النظرية على افتراض أن هناك عدة أطراف متنافسة تشترك في مباراة، و كل طرف يبني تصرفاته على ضوء التصرف المتوقع من طرف الخصم. إذ أن كل واحد من متخذي القرار يسعى لكسب الطرف الآخر و التغلب عليه؛[1]

خ. **أسلوب دراسة الحالات:** يعتبر هذا الأسلوب العلمي من الأساليب الهامة المستخدمة في مجال اتخاذ القرارات، إذ يقوم أسلوب دراسة الحالات على تعريف وتحديد المشكلة محل القرار والتفكير في أسبابها و أبعادها وجوانبها المختلفة، وتصور الحلول البديلة لها اعتمادا على المعلومات المتوفرة عن المشكلة بالإضافة إلى أنه يساعد على تطوير و تحسين قدرات و مهارات المديرين على التحليل و التفكير الإبتكاري لحل المشاكل الإدارية التي تواجههم.

المطلب الثاني: نماذج اتخاذ القرار

هناك عدة نماذج لاتخاذ القرار منها ما يلي:[1]

[1] ناصر دادي عدونو آخرون: **دراسة الحالات في المؤسسة و مالية المؤسسة**، ط1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص 153.

1. **النموذج العقلاني:** يعتبر النموذج العقلاني لاتخاذ القرار معياري أكثر من كونه وصفي، فهو يحاول وصف الظروف التي يتخذ فيها المدراء القرارات في المنظمات الرسمية بناء على بعض الافتراضات الدقيقة، فالنموذج العقلاني يحدد ما يجب على المدير أن يقوم به لكي يكون متخذ قرار فعالا.

   إن اتخاذ القرار العقلاني هو الاختيار من بين مجموعة من البدائل المعطاة، ولكل بديل مجموعة من النتائج المفضلة يتم ترتيبه أولا، حيث يتم ترتيب النتائج حسب درجة التفضيل.

2. **النموذج التنظيمي:** إن النموذج التنظيمي يجمع بين المجالات السلوكية والتحليل الكمي على عكس النموذج العقلاني الذي يرتكز على المجالات الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، لذلك فإن خيار متخذي القرار يأخذ بالاعتبار العوائق في البيئة الخارجية، ويقدم النموذج الكلاسيكي طريقة جديدة أكثر انفتاحا لاتخاذ القرار في المنظمات.

3. **النموذج السياسي:** يرتكز النموذج السياسي على فروع علم السياسة والفلسفة وعلم الاجتماع، أساسه سلوكي يشبه النموذج التنظيمي في أنه موجه النتائج قصيرة المدى، أنا الاختلاف فهو أن النموذج السياسي يستخدم إستراتيجية المساومة أو التسوية لاتخاذ القرار، ويكون موجه للنتائج التي تكون مقبولة للعديد من المشاركين على عكس النموذج التنظيمي الذي يقود إلى النتائج التي تعود بالنفع على المؤسسة على المدى القصير.

4. **نموذج العمليات:** يعتبر هذا النموذج مشابه للنموذج التنظيمي بشكل كبير، فكلا النموذجين يعتمد على المجالات الكمية في الاقتصاد والرياضيات و الإحصاء بالإضافة إلى المجالات السلوكية في الفلسفة وعلم النفس و علم الاجتماع، كذلك فإنهم يتعاملوا مع البيئة المفتوحة و التي تخضع للسياسة والقانون وعلم الإنسان، وأخيرا فكلاهما ذات طبيعة متداخلة في اتخاذ القرارات.

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه عملية اتخاذ القرارات

إن متخذ القرار غالبا ما يوجد ما يواجه العديد من الصعوبات أو التحديات التي تعرقل عملية اتخاذ القرار، حيث أن من أهمها ما يلي: [2]

[1] خليل محمد العزاوي: **الإدارة لاتخاذ القرار الإداري**، ط 1، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2006، ص 179.

[2] مصطفى يوسف سبسي،**دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات**، ص 71.

1. نقص البيانات و المعلومات المتاحة عند اتخاذ القرار.
2. صعوبة تحديد المشكلة المراد معالجتها، لاسيما إذا اتسمت هذه المشكلة بتداخل المتغيرات المختلفة التي يتعذر معها تحديد الأسباب الأساسية التي ساهمت بها.
3. صعوبة تحديد الأهداف المراد إنجازها.
4. إن عم القدرة على تحديد البدائل المتاحة بدقة من ناحية، وكذلك عدم القدرة على تحديد المنافع أو العيوب التي ترتبط بكل بديل من البدائل المتوفرة يعد أيضا من الصعوبات التي تواجه متخذي القرارات؛
5. عدم توفر الوقت اللازم لمتخذي القرار في إطار عملية اتخاذ القرارات، وخاصة في القرارات التي غالبا ما تكون عامل الوقت المتاح حاسما في اتخاذها.

المبحث الثالث: القرارات الأساسية بالمؤسسة

تواجه المؤسسة كل يوم العديد من القرارات إلا أنها تختلف من حيث درجة الأهمية فهناك قرارات تعتبر أساسية و عامة كقرارات استثمار و قرارات التمويل فهما الركيزة الأساسية حتى تحافظ على مكانتها في السوق و تضمن استقرارها و استمرارها، و عليه سنتطرق إلى العلاقة بين قرارات الاستثمار و التمويل.

المطلب الأول: ماهية قرارات الاستثمار

قبل التطرق إلى قرارات الاستثمار إرتئينا إلى التعرف على المفاهيم الأساسية حول الاستثمار.

1. **مفاهيم أساسية حول الاستثمار.**
2. **تعريف الاستثمار.**

الاستثمار هو عملية توظيف أموال للحصول على تثبيتات عينية تمثل تجهيزات جديدة للمؤسسة

(الأراضي، البناءات...)، أو الحصول على تثبيتات عينية و معنوية تعتبر وسائل إنتاج جديدة للمؤسسة

(البراءات، العلامات، معدات و أدوات صناعية...) و كذلك الحصول على وسائل توزيع أو وسائل إدارة و تسيير (معدات النقل، معدات الإعلام الآلي....)، و ذلك على أمل أن يحقق هذا التوظيف تدفقات نقدية على مدى فترات زمنية تكون مبالغها أكبر من المبالغ الموظفة حاليا و ذلك بهدف زيادة ثروة للمؤسسة.[1]

3. **أهداف الاستثمار**

[1] محمد العزازي، بوعلام بن لعور: **التسيير المحاسبي و المالي السنة الثالثة من التعليم الثانوي**، الديوان الوطني المطبوعات المدرسية، الجزائر، 2009، ص 220.

تختلف أهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار، حيث أنها تكون حسب أمل المرجو من القيام الاستثمار هدف عام أو خاص، و يمكن تلخيص الأهداف فيما يلي:[1]

- إن هدف أي مستثمر هو الحصول على عائد مناسب من أجل استمرار المشروع أو المؤسسة الاقتصادي عامة.
- بالمحافظة على قيمة رأس المال المستثمر.
- الحصول على عائد مستمر و زيادة رأس ماله و تنميته باستمرار.
- توفير حد مناسب من السيولة لتغطية العملية الإنتاجية و مواجهة حالات الطوارئ التي يمكن أن تحدث.

و من أجل تحقيق هذا لابد أن تكون هناك دراسة للمشاريع وصولا إلى اختيار الفرصة الإستثمارية بالمناسبة و المتاحة من بين الفرص الأخرى المقترحة.

4. قرارات الاستثمار

تعد قرارات الاستثمار من أهم القرارات بالمؤسسة و أكثرها تعقيدا، و عليه سنتطرق إلى مفهوم قرارات الاستثمار و المقومات و المبادئ الأساسية لقرارات الاستثمار بالإضافة إلى أنواع هذه القرارات الاستثمارية.

أ–مفهوم قرار الاستثمار

هو القرار الذي يقوم على صرف الإنفاق الفوري من أجل الاستفادة من الربح على عدة فترات متتالية يعتبر قرار الاستثمار من أهم و أصعب و أخطر القرارات التي تتخذها الإدارة بالمشروع فهي ذات تأثير على بقائه و استمراره و نموه و لا تقتصر هذه الاستثمارات على الموجودات الثابتة فقط و إنما أيضا الزيادة في أصول المتداولة و المترتبة على الاستثمار و اهتمام الشركة بالقرارات الاستثمارية الطويلة الأجل و المتمثل بالاستثمار في الموجودات الثابتة، و المعروف أنها من أصعب و أخطر أنواع القرارات المالية .[2]

[1] ناصر دادي عدون و آخرون،**دراسة الحالات في المؤسسة و مالية المؤسسة**، ص 136.

[2] خانم نوري كاكه حمه العطار: **نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات و أكثرها على نجاح القرارات المالية_ دراسة حالة في شركة أسيا سيل للاتصالات**، مجلة الميدان للدراسات الرياضية و الاجتماعية و الإنسانية، العدد 07، المجلد 02، جوان 2019، ص 12.

ب–المقومات الأساسية لقرار الاستثمار

إن أي قرار استثماري ناجح يقوم على مقومات أساسية تسمح باتخاذ القرار السليم، و من أهم المقومات التي يعتمد عليها تتمثل في الإستراتيجية الملائمة.

إن الإستراتيجية التي يتبناها المستثمرون تختلف باختلاف أولوياتهم الاستثمارية، و تكمن أولوية المستثمر في منحنى تفضيله استثماري الذي يختلف وفق ميله اتجاه العناصر التالية التي يتأثر بها و تتمثل في الربحية و السيولة و الأمان.

و بصورة عامة يمكن تصنيف المستثمرين إلى ثلاثة أصناف، و ذلك حسب منحنيات تفضيلهم الاستثمارية إلى: المستثمر المضارب، المستثمر المتحفظ و المستثمر المتوازن.[1]

5. المبادئ الأساسية لاتخاذ قرار الاستثمار

حتى يمكننا الوصول إلى قرار استثماري سليم ودقيق، يجب الأخذ بعين الاعتبار عاملين أساسين هما:[2]

- **العامل الأول:** يجب أن يعتمد متخذو قرار الاستثمار في قراره، على أسس ومبادئ علمية من أجل الوصول إلى قرار سليم وعليه أن يأخذ بالخطوات التالية:
  - تحديد الهدف الأساسي للاستثمار.
  - تجميع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار.
  - تحديد العوامل الملائمة.
  - تقديم العوائد المتوقعة الخيارات المطروحة.
  - اختيار البديل المناسب المتوافق مع الأهداف.
- **العامل الثاني:** إذا كنا تكلمنا عن العامل الأول وقلنا أنه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، فلا يكفي ذلك، بل على متخذي القرار أن يهتم أيضا ببعض المبادئ عند اتخاذه لقرار الاستثمار حتى يكون قراره سليما، ومن بين هذه المبادئ ما يلي:
  - مبدأ تعداد البدائل الاستثمارية.

[1] ناصر دادي عدون و آخرون،: **دراسة الحالات في المؤسسة و مالية المؤسسة** مرجع سبق ذكره، ص 138.
[2] ناصر دادي عدون و آخرون،: **مرجع سابق**، ص ص 138 – 139.

- مبدأ الخبرة والتأهيل.
- مبدأ الملائمة.
- مبدأ تنويع وتوزيع المخاطر.

ما نلاحظه أن على المستثمر أن يهتم بهذين العاملين في قراراته الاستثمارية،حيث أنها تتأثر بعدة عوامل ، و لذا يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المخاطر و كيف يمكنه مواجهتها، حيث أنه لا يوجد تأكد من المستقبل و كل استثمار يبنى على الخطر فلا يمكن أن نستثمر دون أن مخاطر.

6. أنواع القرارات الاستثمارية

يعتمد قرار الاستثمار من حيث شكله وهدفه وتوقيته على البيانات والمعلومات الضرورية لاتخاذ الأشكال الثلاثة لقرار الاستثمار، حيث يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية على أساس القاعدة التي تقارن القيمة السوقية مع القيمة الحقيقية للأوراق المالية، على الشكل التالي:[1]

1) **قرار الشراء:** يتخذه المستثمر عندما يشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية ممثلة بالقيمة الحالية التدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد والمخاطرة تزيد عن سعرها السوق، مما يولد لديه حافزا لشراء تلك الأداة سعيا وراء تحقيق مكاسب رأسمالية من ارتفاع يتوقعه في سعرها السوق مستقبلا.
2) **قرار عدم للتداول:** عندما يكون السوق في حالة عدم توازن حيث يتساوى السعر السوقي مع القيمة الحقيقية يفقد المستثمر أي حافز للبيع حيث تنتفي لديه المخاطر من انخفاض السعر في المستقبل، كما يفقد الحافز للبيع حيث تنتفي لديه الآمال من تحقيق مكاسب رأسمالية مستقبلية.
3) **قرار البيع:** عندما يرتفع السعر السوقي عن القيمة الحقيقية للأداة المالية يتولد لدى المستثمر الحافز للبيع خوفا من مخاطر انخفاض السعر مستقبلا.

7. اختيار المشروع الاستثماري المناسب

يتم اختيار المشروع الاستثماري الذي تكون خصائصه متوافقة مع أهداف المؤسسة و هي كالتالي:[1]

[1] مصطفي يوسف سبسي،**دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات**، ص ص 87-88.

أ–رأس المال: أو تكلفة الحصول على الاستثمار و الذي يشمل بالإضافة إلى سعر الشراء مصاريف النقل و التركيب و التهيئة.

ب–العمر إنتاجي: و هي الفترة التي يستعمل فيها هذا الاستثمار

ت– التدفقات الصافية الخزينة: و هي مجموع المبالغ النقدية التي من المتوقع أن تتدفق (مصاريف إضافية، إيرادات المشروع) نتيجة استغلال هذه الاستثمارات.

ث– القيمة الباقية: سعر التنازل التقديري لهذا الاستثمار بعد نهاية عمره إنتاجي.

المطلب الثاني: مفاهيم حول قرارات التمويل

التمويل هو تغطية الاحتياجات المالية للمؤسسة بالحصول على أموال من أنسب المصادر المتاحة، و احتياجات المؤسسة تكون متعلقة بالعمليات الاستثمارية أي الحيازة على التثبيتات أو بتسيير الوظيفة المالية أو بخزينة المؤسسة، و عندما يتعلق الأمر بعمليات الاستثمار فإن التمويل في هذه الحالة هو البحث عن موارد ثابتة تقوم بتمويل استخدامات ثابتة.[2]

أولا_ مصادر التمويل

مهما تعددت المؤسسات ومهما اختلفت أنواعها و أشكالها فإن هيكلها المالي يعتمد على مصدرين رئيسيين لا ثالث لهما وهما:[3]

1) **التمويل الخارجي**:ويقصد به تمويل الاستثمارات في المؤسسة بالاعتماد على الأموال التي يتم الحصول عليها من المصادر الخارجية، وتحصل المؤسسة على تلك الأموال بشروط و إجراءات يحددها سوق المال وعائد الفرصة البديلة وعليه تحتاج عمليات التمويل الخارجية إلى وقت أطول من التمويل الداخلي[4] وتتمثل

---

[1] حمود رابحي: **الأنيس في التسيير المالي و المحاسبي_ دروس و تمارين**،نوميديا للطباعة و النشر و التوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص ص 277_ 278.

[2] محمد العزازي، بوعلام بن لعور،**التسيير المحاسبي و المالي السنة الثالثة من التعليم الثانوي**، ص 184.

[3] محمد العزازي، بوعلام بن لعور،**مرجع سابق**، ص ص 185-186.

[4] صورية كحول، **دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية**، ص 122.

- ✓ **القروض غير العادية:** هي القروض السندية التي تلجأ إليها المؤسسات الكبيرة، و ذلك باللجوء العلني للادخار، بحيث يتم طرح سندات للاكتتاب في رأس مال الشركة، بحيث يلجأ عدد معين من المساهمين إلى الإسهام في رأس مال الشركة بعدد معين من أسهم المطروحة في بورصة الأسهم.

يسمح القرض غير العادي بالحصول على مبالغ مهمة يكون من الصعب الحصول عليها من مقرض واحد.

- ✓ **القروض العادية:** هي القروض التي تحصل عليها المؤسسة من مقرض واحد عادة يكون أحد البنوك أو إحدى المؤسسات المالية، و التي تدفع المؤسسة لقاء الحصول عليها فوائد ثابتة أو متغيرة. كل المؤسسات مهما كان حجمها أو شكلها القانوني يمكن أن تلجأ إلى القروض العادية.
- ✓ **الإعانات:** المساعدات الحكومية التي تأخذ شكل تمويل الموارد إلى كيان ما، من أجل تعويض التكاليف التي تحملها أو التي على المستفيد أن يتحملها في مقابل امتثاله أو استعداده للامتثال لبعض الشروط المتصلة بنشاطاته. و الإعانات قد تكون إعانات تجهيز كما قد تكون إعانات للاستثمار.
- ✓ **القرض الإيجاري:** إن هذه الطريقة تتمثل في الحيازة على التثبيتات عن طريق عملية إيجار تنتهي بتملك المستأجر لهذا التثبيت في نهاية العقد. و تكون تكلفة التثبيت بالنسبة للمؤسسة المستأجرة هي مجموع أقساط الإيجار المدفوعة في كل فترة لمؤسسة القرض الإيجاري. و لا يظهر التثبيت في الميزانية الخاصة بالمؤسسة المستأجرة و لكن يظهر ضمن المؤسسة المؤجرة المالكة للتثبيت.

2) **التمويل الذاتي (الداخلي):** هو تمويل الناتج عن النشاط الاقتصادي للمؤسسة،و هو التمويل الناتج عن الأرباح غير الموزعة؛ أي الأرباح التي أبقاها أصحاب المؤسسة لتمويل المؤسسة.

و يبين التمويل الذاتي مدى قدرة المؤسسة على تكوين مصادر تمويل داخلية تمكنها من تمويل عملية تجديد تثبيتاتها أو تسديد القروض طويلة الأجل التي مولت بها الحيازة على هذه التثبيتات.

1. قرارات التمويل

أ. تعريف قرار التمويل

يعرف بأنه القرار الذي يتعلق بأنواع مصادر الأموال و كيفية الحصول عليها، و الموازنة بين أنواعها المختلفة في سبيل الوصول إلى هيكل رأس المال الأمثل.[1]

ب. **العوامل المؤثرة في قرارات التمويل**

تحصل المؤسسات على الأموال اللازمة لتمويل أنشطتها من مصدرين و المفاضلة بين هذين النوعين من مصادر التمويل يجب الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:[2]

- ✓ تكلفة التمويل، فالتمويل مهما كان مصدره داخليا أو خارجيا فله تكلفة يجب مراعاتها.
- ✓ ملائمة التمويل للمجال الذي تستخدم فيه الأموال فإذا كان الهدف من التمويل هو التوسع الرأسمالي فيستحسن في هذه الحالة أن يكون التمويل طويل الأجل، أما إذا كان الهدف هو تمويل رأس المال العامل فيكون التمويل قصير الأجل من أجل تخفيض تكلفة الأموال.
- ✓ السيولة النقدية في المؤسسة، و هنا يجب وضع السيولة النقدية في المؤسسة التي ترغب في التمويل، فإذا كان الوضع حرجا على المؤسسة أن تغض النظر عن تكلفة التمويل.
- ✓ الشروط و القيود التي تفرضها الجهة التي تقوم بالتمويل كالضمانات المقدمة و توزيع الأرباح، و قدرة المؤسسة على طلب تمويل إضافي من مصادر أخرى.
- ✓ المزايا الضريبية و التي يحققها التمويل الخارجي في الوقت الذي لا يحققها التمويل الداخلي.

المطلب الثالث: العلاقة بين قرارات الاستثمار وقرارات التمويل

يعتبر قرار الاستثمار و التمويل من أهم القرارات للإدارة المالية و الغالب أن هذه القرارات تسعى لاستخدام أموالها الاستثمارية، إما عن طريق إيجاد الموجودات المالية أو إيجاد الاستثمارات العينية، أما قرارات التمويل

[1] خانم نوري كاكه حمه العطار: **نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات و أكثرها على نجاح القرارات المالية**، ص 12.

[2] صورية كحول، **دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية**، ص ص 119-120.

تحدد تشكيلة التمويل من مصادر التمويل المتاحة أي القرارات التي تهتم بمصادر التمويل بالمناسبة و مبالغها و كيفية الحصول عليها،[1] و من هنا يمكن توضيح للعلاقة بين قرارات التمويل و الاستثمار من خلال الآتي:

1. تأثير قرارات الاستثمار على قرارات التمويل[2]

يجب الإشارة إلى ضرورة قيام المؤسسة بوضع سياسة لتحديد الهيكل المالي المستهدف، على أن تلتزم به عند تمويل الاقتراحات الاستثمارية المستقبلية، فإذا كان الهيكل المالي المستهدف يتكون من 40 % قروض و 60 % حقوق ملكية فينبغي تمويل أي اقتراح استثماري بنفس هذه التشكيلة من الأموال.

لنفرض أن مؤسسة ما يتكون هيكل رأسمالها من قروض و حقوق ملكية، و لقد اضطرت هذه للمؤسسة لسبب أو آخر الاعتماد بالكامل على إصدار أسهم عادية جديدة لتمويل اقتراح استثماري و نتيجة لتنفيذ هذا الاقتراح سوف تتغير التشكيلة التي يتكون منها هيكل رأس المال و لكي تحافظ المؤسسة على الخليط المستهدف، فإن عليها أن تقترض مبلغ إضافي عندما يكون هناك حاجة لذلك في المستقبل، و بهذا يكون الاقتراح الاستثماري قد خلق طاقة افتراضية إضافية.

و هكذا يمكن القول بأن ترتب على تنفيذ اقتراح استثماري ما، تغير في تشكيلة الأموال التي يتكون منها رأس المال بسبب زيادة نسبة حقوق الملكية فسوف يترتب عن ذلك زيادة في الطاقة الافتراضية، و يصبح من المتوقع قيام المؤسسة بالتخطيط للحصول على قرض إضافي، عندما تكون هناك حاجة مستقبلية لمزيد من الموارد المالية.

2. تأثير قرارات التمويل على قرارات الاستثمار[3]

قرار الاستثمار يتأثر بالتدفقات النقدية الإضافية التي تصاحب طريقة التمويل المستخدم مما يظهر تأثير قرار التمويل على قرار الاستثمار غير أن هذا ليس هو النمط الوحيد للتفاعل بين القرارين حيث تلعب تكلفة الأموال دورا مهما في اتخاذ قرارات الاستثمار و يتمثل هذا الدور في:

---

[1] خانم نوري كاكه حمه العطار،: **نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات و أكثرها على نجاح القرارات المالية**، ص 12.

[2] صورية كحول،**دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية**، ص126.

[3] مرجع نفسه، ص ص 125-126.

- تمثل معدل الخصم لإيجاد القيم الحالية للتدفقات النقدية للمشروعات الاستثمارية و التعريف على صافي القيمة لكل متغير و دليل ربحيته، أي حساب بالنسبة بين القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية،

  و التكلفة المبدئية للاستثمار.
- تستخدم بطريقة مباشرة في حساب القيم الحالية للتدفقات النقدية في طريقة صافي القيمة الحالية و بطريقة غير مباشرة كمعيار في طريقة معدل العائد الداخلي، حيث لا تقبل إلا الاقتراحات التي معدل عائدها الداخلي أكبر أو يساوي تكلفة الأموال.
- تشكل تكلفة الأموال حجر الزاوية بالنسبة للإدارة المالية فهي توجهها نحو تعظيم حقوق الملكية بقبول المشروعات التي عوائدها أكبر من تكلفة الأموال المستخدم في تمويلها، و ترشدها نحو التوصل إلى الهيكل المالي الأمثل لرأس المال.

خلاصة الفصل

من خلال المفاهيم المتعلقة باتخاذ القرارات و القرارات الأساسية للمؤسسة توصلنا إلى بعض النتائج المهمة و هي:

- القرار هو صلب العملية الإدارية سواء كان ذلك في تحديد الأهداف أو الوسائل المطلوبة لتحقيقها؛
- تعتبر عملية اتخاذ القرار إحدى أهم الوظائف الرئيسي في المؤسسة لصعوبتها و تعقدها، كما تتزايد صعوبتها بزيادة البدائل المتاحة في عملية اتخاذ القرار.
- هناك قرارات أساسية في المؤسسة كقرارات الاستثمار و قرارات التمويل لما لها من أهمية، فهما بمثابة الركيزة الأساسية للمؤسسة و ضمان استمرارها.
- أي قرار خاطئ قد يؤدي بالمؤسسة إلى نتائج وخيمة قد تصل حد الإفلاس لذلك فقرارات التمويل و الاستثمار من أصعب القرارات و أكثرها حساسية.

الفصل الثالث:

دور نظام المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات

و إختيار الإستثمارات _ دراسة حالة نفطال_

تمهيد

بعد الدراسة النظرية حول الأساليب المالية والمحاسبية في اتخاذ القرارات و اختيار الاستثمارات سنقوم بإسقاط المعارف النظرية على الجانب التطبيقي مما يعطيها أكثر موضوعية

ولقد تم اختيار مؤسسة نفطال Naftal بتيارت لإجراء دراسة تطبيقية لمعرفة كيف يعتمد على الأساليب المالية في اتخاذ القرارات حيث يهدف هذا الفصل إلى عرض ومناقشة الجوانب التطبيقية لهذا الموضوع من أجل التعرف على فعالية الأساليب المالية في اتخاذ القرار في إدارة المؤسسة محل الدراسة.

ولإتمام دراستنا في هذا الفصل قسمناه إلى ثلاثة مباحث هي كالآتي:

- **المبحث الأول**: نظرة شاملة عن مؤسسة نفطال Naftal.
- **المبحث الثاني**: المنهج وعينة البحث.

المبحث الأول: نظرة شاملة عن مؤسسة نفطال NAFTAL

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعرف على مؤسسة نفطال وهيكلها التنظيمي بالإضافة إلى تقديم أنواع المنتوجات المعروضة من قبل المؤسسة محل الدراسة ومختلف مهامها.

المطلب الأول: تقديم مؤسسة نفطال NAFTAL

هي مؤسسة ذات طابع تجارى متفرعة عن المؤسسة الأم سوناطراك (SONATRACH) بعد إعادة الهيكلة التي لحقت العديد من المؤسسات العمومية وهذا وفقا للمرسوم 08/ 101 لصادر بتاريخ.1980/04/06 والذي بنص على إنشاء مؤسسة وطنية لتكرير وتوزيع المواد البترولية

ENTRPRISE DE RAFFINAGE DES PRODUITS PETROLIERS (ERDP)

و بعد ذلك تم تعديل هذا المرسوم إلى مرسوم ثاني تحت رقم 87 /189 والصادر بتاريخ 1987/08/25 والذي ينص على تقسيمERDP إلى مؤسستين هما:

أ) **نفطال NAFTAL**: تعنى المؤسسة الخاصة بتكرير المواد البترولية ولها وحدات فى كل من : سكيكدة ارزيو،حاسي الرمل، حاسي مسعود الجزائر.

ب) **نفطالNAFTAL** : وتعنى بالمؤسسة الخاصة بتوزيع وبيع المواد البترولية بحيث لها حاليا على المستوى الوطنى، (67)مركز ومستودع للتوزيع بالنسبة للمحروقات والزيوت والمطاط ، (44) مركز تعبئة قارورات الغاز، و(16) وحدة تصنيع الزفت، و(53)مستودع للتمويل بالوقود للنقل الجوى والبحري و(59) مستودع تخزين وتوزيع الغاز، و(1576) محطة خدمات لتوزيع المحروقات منها 901 محطة للخواص، و(3250) شاحنة للتوزيع و(175) رافعات القارورات، و(14550) نقطة بيع لقارورات الغاز، و(380) دام من الأنابيب لنقل الغاز، و80% من الاستهلاك الوطني للمواد البترولية يتم توزيعها عن طريق محطات الخدمات .

الوحدات النفطالية: تضم نفطال 48 وحدة على المستوى الوطني + الوحدات الخاصة بالموانئ +4 وحدات خاصة بالصيانة ووحدة واحدة للإعلام الآلي.

*أما فيما يخص العمال فهي تشغل 29000 عامل.

تعريف مؤسسة نفطال (وحدة تيارت):

تفرعت وحدة تيارت من ENCC

(Entreprise Nationale de charpente et chaudronnerie : ENCC

بتاريخ 1983/06/05 وبدأت أشغالها في 1984/10/15 و بما أن الولاية تتميز بشتاء بارد تنخفض درجات ابتدءا من شهر أكتوبر إلى شهر أفريل تقريبا وصيف حار وجاف فإن رقم أعمالها يختلف اختلافا كبيرا بالنسبة للفصلين فيزيد في فصل الشتاء و ينخفض في فصل الصيف.

موقعها الجغرافي:

تقع وحدة نفطال في المنطقة الصناعية زعرورة جنوب شرق ولاية تيارت على بعد 05 كلم إذ تقدر مساحتها بـ08 هكتار 4000 م منها مبنية وهي مساحة شاسعة تتلائم مع كبر المؤسسة وتنوع نشاطها ويعتبر هذا الموقع استراتيجيا نظرا لطبيعة المنتوجات الخطرة على السكان والبيئة وعدد عمالها 160 عامل والتي تحتوي على مركزين: الأول متعدد المنتوجات والثاني مركز الملء ومستودع عين مناد (BR) بالسوقر والشلالة وكذا شركة التوزيع أي المحطات الخدمية ونقاط البيع.

1) **مركز متعدد المنتوجاتCMP** :

هذا المركز يهتم بكل أنواع الزيوت التي يحتاجها الزبائن، ولهذا المركز يهتم بإفراغ الشاحنات المحملة بأنواع الزيوت SUPER-PETROL-GAZOIL-ESSENCEالقادمة من وحدة الإنتاج أرزيو في خزانات كبيرة قدرها حوالي 35 م^{3}عددها أربعة عشر (14) صهريج (خزان) ويحتوي هذا المركز على مخزنين:

أ) **المخزن الأول:** يتم فيه تخزين الزيوت التي تنتجها وحدة تيارت وتبلغ مساحة هذا المخزن حوالي 7000 طن شهريا.

ب) المخزن الثاني: مخصص لتخزين العجلات المطاطية والتي يتم استلامها من وحدة وهران بالحفظ وكلها مستوردة 100 %.

2)مركز الملء CE (Centre Enfuteur): في هذا المركز تتم عملية ملء (تعبئة) قارورات الغاز بكل أحجامها مع العلم أن B هو البوتان وP هو البروبان.

يتم إفراغ الشاحنات القادمة من وحدة أرزيو في خزانات

غاز البوتان يفرغ في خزانات دائرية الشكل سعتها حوالي 2 م^3.

غاز البر وبان يفرغ في خزانين أسطواني الشكل أفقيين ثم يتم ضخه عن طريق الأنابيب إلى مركز الملء حيث يتم تعبئة في قارورات.

وهذين المركزين يتبعان أسلوب أمني حريص جدا لتفادي وقوع حوادث الحريق، كما يوجد أيضا مركز متعدد المنتوجات بدائرة فرندة مخصص بإنتاج الزيوت الاصطناعية يحتوي أيضا على مستودع مناوب لتخزين توزيع مادةMAZOUTEمازوت حيث تقدر استيعاب هذا المستودع لهذه المادة حوالي 1000م^2

- وتقدر قدرة إنتاج هذا المركز من 12000 إلى 16000 قارورة من نوع B13 يوميا.

3) شبكات التوزيع:

أ– بالنسبة للوقود: يوجد 42 محطة خدمية مستغلة عبر الولاية بقدرات إستعاب مختلفة منها 24 محطة ذات قدرة إستعاب كبيرة 08 محطات ذات قدرة إستعاب صغير وتوجد 03 فقط تتضمن توزيع مادة السير غاز Sirgaz، كما توجد 12 محطة خدمية على قيد التنفيذ.

ب– بالنسبة لغاز بترول المميع GPL: حتى يلبي مركز الملء كل الاحتياطات ويغطي كل تراب الولاية تم تشكيل 03 مستودعات مناوبة لتوزيع قارورات الغاز من نوع B13 (1). وهي مبنية كالآتي في الجدول مع قدرة استيعابها.

الجدول رقم(1): قدرة الإستعاب بالقارورة

المستودع المناوب	قدرة الإستعاب بالقارورة B13
فرندة	25000
السوقر	20000
آفلو	25000

المصدر:من إعداد الطالبين

يبين لنا الجدول قدرة إستعاب بلقارورة B13 حيث يوجد ثلاث مستودعات لتوزيع الغاز:حيث يحتوي مستودع فرندة على 25000 من غاز البترول المبيع اما في مستودع سوقر فيحتوي على 20000 من غاز و مستودع افلو يحتوي ايضا على 25000 من الغاز

مخطط للطريق العملية داخل المركز

الشكل رقم(1): مخطط للطريق العملية داخل المركز

المصدر: مديرية الموارد البشرية لشركة نفطال

الشكل رقم (2): الهيكل التنظيمي للوحدات النفطالية

الوحدات:

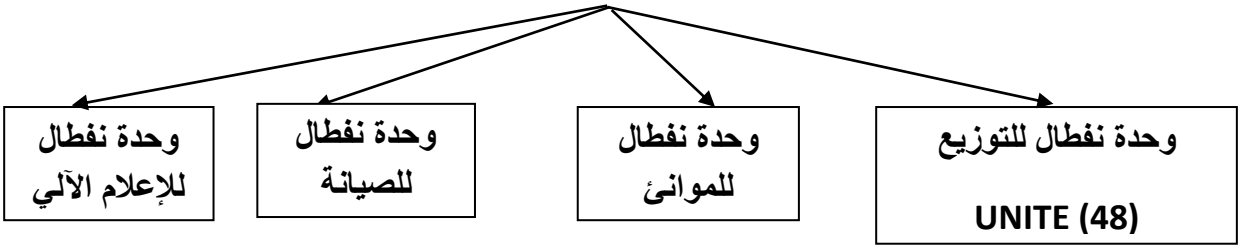

المصدر: الموارد البشرية لشركة نافطال

1) **وحدات نفطال للتوزيع**: وهي وحدات مكلفة بتنفيذ ووضع سياسة المبيعات التموينات وتوزيع المواد البترولية وهي متواجدة بكل ولايات القطر الجزائري.
2) **وحدات نفطال للموانئ**: وهي وحدات جهوية للخدمات مكلفة بكل عمليات العبور بالنسبة للمواد التي تستوردها من الخارج والمتواجدة ب: وهران ، الجزائر، سكيكدة، وعنابة.
3) **وحدات نفطال للصيانة**: وهي وحدات جهوية للخدمات كذلك مكلفة بعمليات الصيانة وتجديد هياكل المؤسسة ومتواجدة ب: وهران، الجزائر، بشار، قسنطينة.
4) **وحدة نفطال للإعلام الآلي**: وهي وحدة مكلفة بتنفيذ ووضع سياسة معلوماتية بالمؤسسة ومتواجدة بالعاصمة.

منتوجات مؤسسة نفطال: تتمثل منتوجات نفطال في:

1. الفحم والزيوت الموجهة للطيران والبحرية.
2. غاز البترول المميع (Gaz de pétrole liquéfié) (بوتان وبروبان).
3. الزفت Bitumes
4. العجلات المطاطية
5. سيرغاز GPL CARBURANT
6. غاز طبيعي فحمي GAZ Natural Carburant

ملاحظة: تعتبر نفطال شركة ذات أسهم يقدر رأس مالها ب 6.650.000.000 ومقر إدارتها العامة يتواجد بشراقة الجزائر العاصمة .

الشكل رقم(3): مخطط تقسيم المنطقة

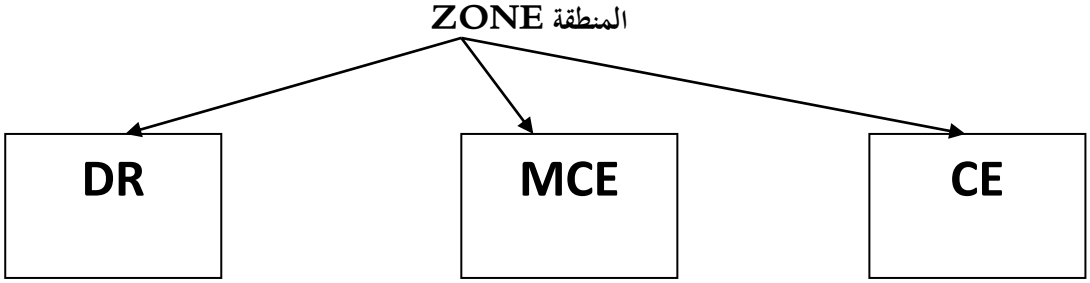

المصدر: مديرية الموارد البشرية

1.CENTRE ENFUTEUR : مركز التعمير 141 لتعمير المواد البترولية والتخزين والتوزيع.

2.MINI CENTRE ENFUTEUR MCE : ملحق مركز تعمير المواد البترولية والتخزين والتوزيع.

3.DEPÔT REILIER DR: مستودع للتخزين والتوزيع المواد البترولية وفي سنة 2000 تم تقسيم المؤسسة إلى قسمين هما:

1- GAZ PETROL LIQUIDE GPL غاز البترول المميع.

2- CARBURANT LIQUIDE PETROL CLP غاز المحروقات والوقود

وفي سنة 2002 تم تقسيم المؤسسة إلى 05 تقسيمات هي:

قسم غاز البترول المميع، قسم المحروقات، قسم الزيوت والعجلات، قسم الزيت، قسم محروقات الطائرات والسفن

الشكل رقم(4): مخطط تقسيم نفطال سنة 2002

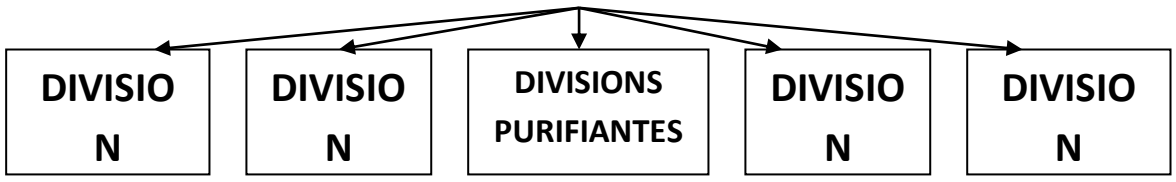

المصدر: مديرية الموارد البشرية

الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

إن المؤسسة عبارة عن نظام مركب ناتج عن تنسيق بين مختلف الإمكانيات المساهمة في النشاط ولكون المؤسسة مسيرة يشكل فعال يجب أن تكون وحداتها أو مصالحها منظمة ومرتبة حسب الوظائف.

الشكل رقم(5): الهيكل التنظيمي للمؤسسة

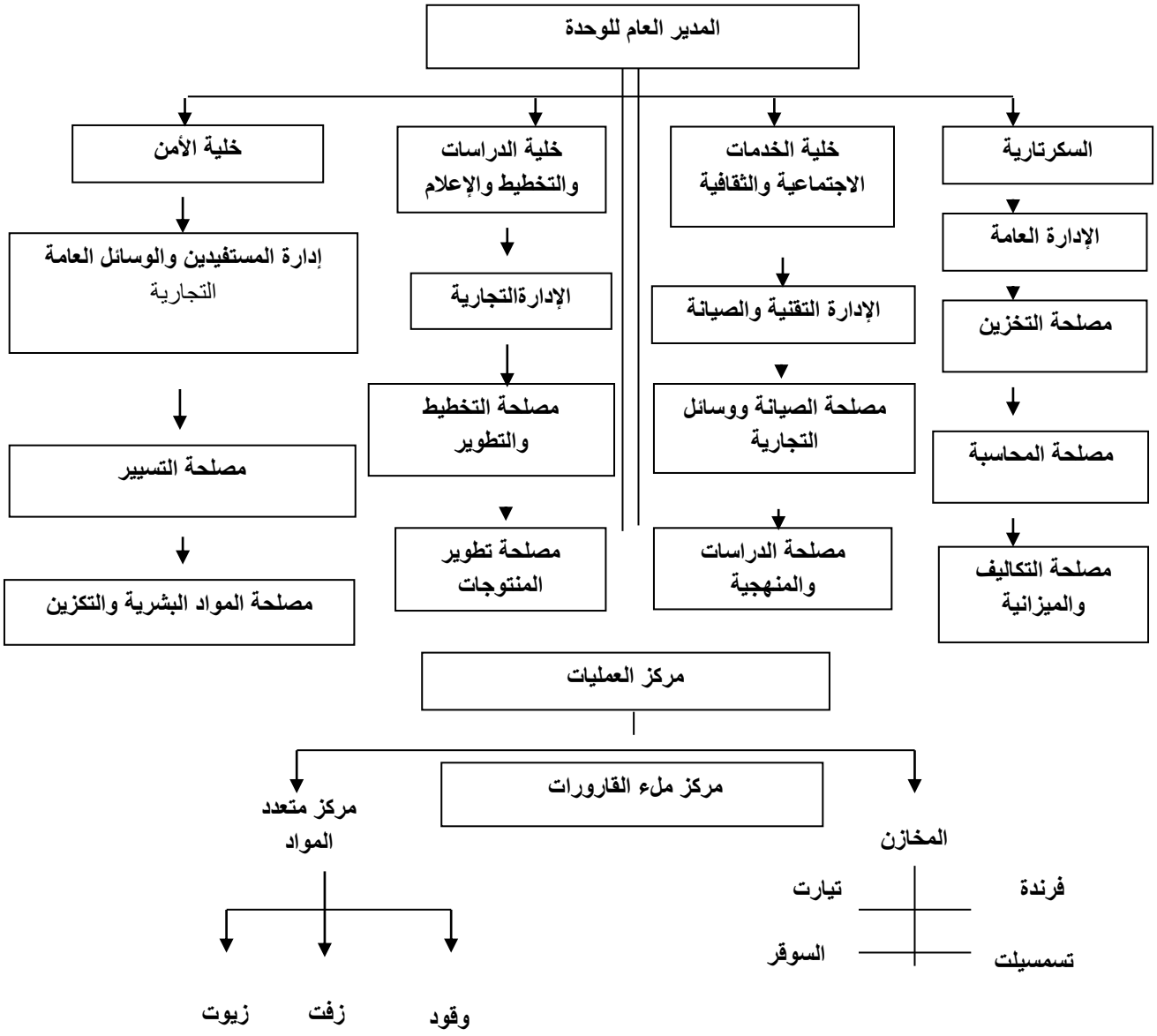

المصدر: مديرية المورد البشرية لشركة نفطال

المطلب الثاني: شرح وتفصيل الهيكل التنظيمي لوحدة نفطال تيارت

أ– مجموعة الدعم:المدير العام ،السكرتارية، خلية الأمن ،خلية Epi مصلحة الخدمات اجتماعية وهناك مديريات .

1– مديرية الموارد البشرية: مكلفة ببلورة ومتابعة سياسة المؤسسة الداخلية وتنظيم كل ما يتعلق بالمستخدمين وتوفير كل متطلباتهم.

2– المديرية التجارية: مكلفة بسياسة التطوير والترويج التجاري لمنتوجات المؤسسة وكذا صيانة واستثمار مراكز وشبكات البيع.

3– المديرية التقنية والصيانة: مكلفة بعمليات الصيانة لكل معدات المؤسسة وتسيير واستغلال العتاد والتجهيزات الموفرة للمؤسسة.

ب– مجموعة قاعدية أو مراكز العمليات

1– مركز الملء. 2– مراكز متعددة المواد.

ويتشكل أيضا من 4 أقسام مساعدة على السير الحسن لنشاطها والتي تتمثل في:

أ– مصلحة المحاسبة. ب– مصلحة الخزينة. ج– مصلحة تكاليف الميزانية

أ– مصلحة المحاسبة: ومن مهام هذه المصلحة نذكر إجراء عمليات المحاسبية اليومية لمراكز التخزين وللمراكز المتعددة المنتجات بتيارت فرندة وكذا مراكز الملأ بوحدة تيارت ومستودعات المناوبة بالسوقر وقصر الشلالة .

– محاسبة سندات الخزينة لمراكز التخزين.

– محاسبة المحطات العمومية Gérance directe المتواجدة في كل من تيارت سوقر –عين الذهب –قصر الشلالة – حمادية وادي ليلي – مديرية عين الحديد .

– تقديم الضرائب والرسوم الواجبة مع العلم أنه أضيف رسم جديد على الموارد البيترولية

– متابعة معالجة لسلسلة الوثائق المتسلسلة .

- محاسبة المشتريات – المقبوضان المبيعات – إفراغ المخازن وحساب الهامش
- حساب مصاريف النقل – التعبئة

ب– مصلحة الخزينة: ومن مهامها :

– وضع الفواتير للمنتوجات المباعة على مستوى المستودعات والمحطات مع احترامها الأسلوب الدفع اليومي respectement du réglement de la journée

- مراقبة التساوي بين blf و قسيمة تسليم الفاتورات

مع العلم أن المداخيل تستعمل لتغطية مصاريف مؤسسة نفطال كدفع أجور العمال وشراء المواد الممونة الاحتياجات مثل الأوراق السجلات

ج– مصلحة التكاليف والميزانيات: وهي معالجة كل التكاليف أو المصاريف التي تحققت خلال العمليات التي قامت بها المؤسسة وكل الميزانيات التي سجلت في عمليات التحليل المالي

2– قسم المستخدمين ووسائل العمل: تتكون من ثلاث مصالح

– مصلحة التسيير

– مصلحة الموارد البشرية و التكوين

– مصلحة الوسائل العامة

مهامه:

- استقبال الملفات الإدارية للمستخدمين.

- مراجعة وتنظيم الملفات
- الإشراف على تسليم العمال للرواتب
- إجراء تكوينات خبرة العمال
- الإشراف على أجور العمال

وهذا القسم مسؤول عن متابعة تسيير المستخدمين الدائمين والمتقاعدين

أ- مصلحة الدراسات والمناهج

ب- مصلحة الصيانة.

ت- مصلحة وسائل النقل.

مهامه:

- صيانة العتاد والآلات
- الإشراف على تموين الوحدة بقطع الغيار
- تجديد الأجهزة والآلات

وتقوم أيضا بدراسة والمتابعة والمراقبة لوسائلها.

3- سكرتارية:

ومن مهامها:

- تنظيم مواعيد المدير – الرد على الهاتف وضبط المواعيد
- استعمال الفاكس للإرسال المراسلات ومختلف الوثائق
- تسجيل الرسائل عند وصولها وكذلك عند البحث بواسطة السجل الصادر والوارد للإثبات أن الوثيقة وصلت وأُسلت ترتيب وتنظيم الوثائق.
- استعمال منهجية مناسبة للحفظ والفهرسة، استعمال الحاسوب لكتابة رسائلها حفظ أسرار المدير والعمل بصفة عامة ومن صفات أمينة المديرية اللباقة والبساطة في العمل واستعمال المجاملات

مع العمال.

4– قسم التجارة: يتكون من ثلاثة مصالح :

أ– مصلحة Programmation approvisionnement distribution

البرمجة – التمويل – التوزيع

ب– مصلحة المبيعات

ج– مصلحة شبكة التوزيع: مهامها:

- برمجة ويعني بها التنبؤ بالكميات التي يحتاج اليها الزبائن
- إبرام العقود مع الخواص
- التوقيع على طلبيات الزبائن بعد الموافقة
- إعداد شبة التوزيع
- الاتصال مع المديرية العامة بالجزائر لتلقي التعليمات فيما يخص النشاطات التالية التخزين–التمويل

د– مسؤول الأمن الصناعي:

مسؤول على كل حركات الأمن على مستوى وحدة نفطال أي أنه مسؤول على النشاط الأمن الصناعي.

هـ– مصلحة معلومات التسيير:

مصلحة معلوماتية دورها حصر المعلومات وتحليلها إرسال المعلومات للمديرية عامة كما له مسؤولية داخل الإدارة وهي تكليف بصيانة دائرة المالية والمحاسبة مكلفة بكل عمليات المحاسبة والمالية تتكون من ثلاثة مصالح:

و– **مصلحة الخزينة:**

تتكفل هذه المصلحة بمحاسبة التحليلية بالإضافة إلى تكلفة الوحدة وتكلفة المجموعة.

ز– مصلحة ميزانية وتكلفة:

معالجة جداول التسيير للمراكز والإدارة وإجراء المحاسبة التحليلية وإعداد الميزانية التقديرية للشركة (الوحدة).

ح– مصلحة المحاسبة العامة: إمساك المحاسبة العامة وكل التسجيلات المحاسبية وتحليلها وإعداد الميزانية والجداول الملحقة.

دائرة التقنية والصيانة: مكلفة بكل العمليات التقنية والصيانة على مستوى الوحدة ولها ثلاث مصالح:

ط– مصلحة الدراسات:تقوم بدراسة أي مشروع يقدم للمؤسسة من ناحية الربح أو الخسارة وهو مكلف بكل المبيعات والمشتريات على مستوى المؤسسة.

ي– مصلحة صيانة: الأجهزة الثابتة (مقر تعمير القارورات تيارت وتيسمسيلت)

ك– دائرة التوزيع: مصلحة مكلفة بكل عمليات التسويق والاستغلال.

ل– مصلحة المبيعات: تتكلف بكل المبيعات على مستوى الوحدة.

م– مصلحة الاستغلال: تتكلف باستغلال وكل ما يتعلق بالعتاد المتحرك والأجهزة الثابتة لتسهيل عملية التسويق.

ت– دائرة المستخدمين والوسائل العامة: تسير شؤون الموظفين.

س– مصلحة الموارد البشرية والتكوين: تتكلف بتكوين الموظفين وتسير كل الموارد البشرية.

ع– مصلحة تسيير الموظفين: كلما يتعلق تسيير الأجور العطل، العلاقات مع ضمان الاجتماعي

ف– مصلحة الوسائل العامة: توفير كل الوسائل من كل الأنواع (مواد ولوازم) لتسهيل مهمة الموظف دائرة الوحدة.

ص– سكرتارية: تنظيم مواعيد المدير الرد على الهاتف وضبط المواعيد واستعمال الفاكس للإرسال المراسلات ومختلف الوثائق تسجيل الرسائل عند وصولها وكذلك عند البحث بواسطة سجل الصادر والوارد اللابثات أن الوثيقة وصلت وارسلت ترتيب والتنظيم الوثائق.

استعمال منهجية مناسبة للحفظ والفهرس استعمال الحاسوب لكتابة رسائلها حفظ أسرار المدير اللباقة والبساطة في العمل واستعمال المجلات مع العمال.

المطلب الثالث: أنواع المنتوجات

تعتبر شركة نفطال من مؤسسات إقتصادية الجزائرية حيث عملت شركة نفطال على تنوع منتجاتها حسب طلبات المستهلكين المتنوعة والمتعددة و تلبية لإحتياجات السوق ومحاولة منها مواكبة تغير والتطور وقد إختصت شركة نفطال في تقديم جملة من المنتجات وفيمايلي تفصيل أكثر عن هذه المنتجات

1–أنواع المنتوجات:

تختص مؤسسة نفطال في توزيع المواد البترولية فإن كل العمليات المستخرجة من عملية تكرير البترول ولكن بعد تقسيم المؤسسة إلى خمسة (05) أقسام قد سبق ذكرها فإن المؤسسة أصبحت تختص بإنتاج غاز البترول المميع. تقوم بتوزيع المواد التالية:

1. B13 قارورة غاز بيتان حجم القارورة تتسع 13 كلغ من الغاز.
2. 03B قارورة غاز بيتان حجم القارورة تتسع 03 كلغ من الغاز.
3. 35B قارورة غاز بيتان حجم القارورة تتسع 35 كلغ من الغاز.
4. p11 قارورة غاز بيتان حجم القارورة تتسع 11 كلغ من الغاز.

- بالإضافة إلى هذه المواد تقوم المؤسسة بتوزيع المواد الثانوية الأخرى الخاصة باستعمال الغاز مثل: صهاريج الغاز
  - ساعات القارورات
  - أنابيب.....إلخ

تقوم الشركة بنقل وتخزين وتوزيع وتسويق سنويا

- 06 ملايين طن من الوقود
- 1.5 مليون طن من الغاز GPL
- 100.000 طن من الزيوت
- 250.000 طن من الزفت
- 500.000 وحدة من المطاط

- **من أهم الزبائن:**

الجيش الوطني – الشرطة – الولايات – البلديات – خواص – المرافق العمومية

التموين مخازن الشركة (وحدة تيارت) من شركة أرزيو بواسطة الشاحنات الشركة أو شاحنات الخواص عبر صهاريج الغاز وبعد التخزين تحول من المخازن إلى ورشات التصنيع لتعبئتها وقارورات الغاز.

تدخل إلى المخازن على شكل منتجات تامة الصنع لتخرج على شكل مبيعات.

2–المخزونات:

هي عبارة عن مجموعة من الاحتياطات الشركة الموجهة للاستهلاك من أجل الاستغلال ومنها:

ح / 30 بضاعة تمثل مواد الشركة الموجهة مباشرة للإعادة ثم البيع ،ح / 31 مواد ولوازم: تمثل مواد الشركة الموجهة للتصنيع ثم البيع ومن بينها أيضا الحسابات التالية،ح/ 33 منتجات غير تامة الصنع ،ح/ 34 منتجات تامة قيد التنفيذ ،ح/ 35 منتجات تامة الصنع ،ح/ 36 فضلات ومهملات ،ح / 37 مخزونات خارج الاستغلال،

ح /38 مشتريات ،ح /39 مؤونة تدني قيمة المخزونات.

3–مهام وأهداف مؤسسة نفطال:

من بين أهداف ومهام المؤسسة نذكر:

- تنظيم وتسيير النشاطات التجارية وتوزيع المواد البترولية

- تخزين ونقل كل مادة بترولية عبر الولاية
- السهر على شروع في تطبيق الأعمال التي تهدف للاستعمال العقلاني للمواد الطاقوية
- تطوير منشآت التخزين والتوزيع لضمان تغطية أفضل لحاجات السوق.
- تطبيق القرارات الحكومية قصد التطوير لتخزين الإستراتجية
- ضمان صيانة التجهيزات والمنشآت ومعدات النقل التابعة لممتلكاتها
- الترقية والمشاركة والسهر على تطبيق الضوابط والمعايير. وكذا مراقبة نوعية المواد المسوقة من طرفها.

المبحث الثاني: المنهج و عينة البحث.

يعتبر إختيار عينة البحث من أهم خطوات البحث بالنسبة للباحث و بهدف تعميم النتائج المتحصل عليها في مجتمع دراستنا الحالية تم إختيار نوع العينة العشوائية حيث تعتبر طريقة جديرة بالثقة للحصول على المعلومات و ذلك من خلال اختيار كل فرد من المجتمع الكلي عشوائياً، وكل فرد يحصل علي نفس الاحتمالية ليتم اختياره ليكون جزءا من العينة و ذلك باتباع الخطوات التالية :

- يتطلب اختيار عينة عشوائية
- تحديد مجتمع البحث
- تحديد او تمييز كل عضو فيه

المطلب الأول: العينة و أدوات الدراسة.

من خلال هذا المطلب ، سوف يتم التطرق إلى الأدوات و الوسائل التي سوف يتم من خلالها جمع البيانات المعتمدة في هذه الدراسة من إختبار صدق و ثبات أداة الدراسة كما سوف يتم التطرق إلى الإطار و الضروف التي تم إعداد الإستبيان فيها

أ.فرضيات البحث:

الفرضية الأولى:تساهم الأساليب والمعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإستثمارية داخل المؤسسة الإقتصادية

الفرضية الثانية:توجد علاقة إرتباط قوية بين نضام المعلومات المحاسبية وإتخاذ القرار في المؤسسة الإقتصادية

1. منهج البحث :

في إطار القيام بدراسة الإشكاليات والموضوعات ذات النزعة الوصفية ومعالجة مشكلة البحث ومن أجل الإلمام بدراستنا في الجانب النظري من خلال التطرق إلى المفاهيم و الأسس النظرية لمتغيرات البحث، قمنا بإستخدام **المنهج الوصفي** في تحليل الأساليب المالية و المحاسبية في إتخاذ القرارات و إختيار الإستثمارات لدى عمال مؤسسة نفطال حيث ساعدنا هذا النوع من المناهج كثيرا في دراسة الظواهر ووصفها كما تحدث تماماً وبشكلٍ دقيق، والتعبير عنها بشكلٍ كميٍّ أو كيفيٍّ، لأنه يُعدُّ من أهم المناهج المستخدمة في مجال البحوث بصفة عامة

2. عينة البحث:

عملية إختيار عينة البحث من أهم خطوات البحث حيث يجب ربطها بالهدف الرئيسي له باعتبارها مجموعة جزئية من الأفراد أو المشاهدات أو الظواهر التي تشكل مجتمع البحث فبدلا من إجراء البحث على أفراد المجتمع بكامله تم إختيار جزء من مفرداته بشرط تكون هذه العينة تمثل جميع المفردات تمثيلا صادقا و عليه فقد اعتمدنا في دراستنا الميدانية على إختيار عينة عشوائية من موظفي مؤسسة نفطال لولاية تيارت.

تم إختيار50 %من مجموع الموضفين المقدر عددهم 100 موظف ، فتحصلنا على عينة تقدر بـ 50 موظف من أصل مجتمع الدراسة، حيث قمنا بتوزيع 50 إستمارة استبيان و تمت الإجابة عن 30 من أصل 50

3. أدوات جمع البيانات:

3 .1. تصميم إستبيان الأساليب المالية و المحاسبية في إتخاذ القرارات و إختيار الإستثمارات:

في هذا البحث تم تصميم استبيان الأساليب المالية و المحاسبية في إتخاذ القرارات و إختيار الإستثمارات من قبل الباحث ، وفي ما يلي إشارة مفصلة عنه:

أ– **محتواه** : – يتكون من 29 عبارة

– يتكون من 3 أبعاد

ب– **تعليماته** :يجري الباحث دراسة حول الأساليب المالية و المحاسبية في إتخاذ القرارات و إختيار الإستثمارات ، حيث يأمل منكم أن تخصصوا جزء من وقتكم للإجابة على الأسئلة الواردة في الإستبيان بكل شفافية و موضوعية من أجل اعتمادها كمصدر للمعلومات في هذه الدراسة و يعلمكم أيضا أن هذه الأخيرة لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي .

ج– **البيانات الشخصية** : الجنس ،السن،سنوات الخبرة ، المستوى التعليمي ، الحالة الإجتماعية ، الوظيفة ، الأجر الشهري

د_ **العبارات و البدائل** :

– تعديل البدائل لتقيس حقيقة درجة الإستخدام و ليس الاتجاه .

صياغة العبارات بصيغة موجبة .

– عدم خلط عبارات الأبعاد

و عليه أصبح الإستبيان يحتوى على 29 عبارة تقيس الأساليب المالية و المحاسبية في إتخاذ القرارات و إختيار الإستثمارات حسب تقدير عمال مؤسسة نفطال موزعة على 3 أبعاد : بعد الخصائص الأساسية الواجب توفرها في الأساليب المالية و المحاسبية ، بعد إتخاذ القرار ، بعد مدى إختيار الإستثمارات في الأساليب المالية و المحاسبية ، حيث تشمل كل عبارة من عبارات البعد الأول لهذا الإستبيان على 5 بدائل (درجة عالية جدا/ درجة عالية / درجة متوسطة /درجة ضعيفة/ درجة ضعيفة جدا) حيث تم وضع القيمة 5 للتعبير عن الدرجة الكبيرة(درجة عالية جدا) ، و القيمة 4 للتعبير عن الدرجة الأقل من الأولى (درجة عالية)،ثم القيمة 3 للتعبير عن الدرجة المتوسطة (درجة متوسطة) ، ثم القيمة 2 للتعبير عن الدرجة الضعيفة و أخيرا القيمة 1 للتعبير عن الدرجة الضعيفة جدا (درجة ضعيفة جدا) ، في حين شملت عبارات البعد الثاني على 5 بدائل أيضا (موافق بدرجة كبيرة جدا / موافق بدرجة كبيرة / موافق / غير موافق / غير موافق إطلاقا) حيث تم وضع القيمة 5 للتعبير عن الدرجة الكبيرة(موافق بدرجة كبيرة جدا) ، و القيمة 4 للتعبير عن الدرجة الأقل من الأولى (موافق بدرجة كبيرة)،ثم القيمة 3 للتعبير عن درجة الموافقة المتوسطة (موافق) ، ثم القيمة 2 للتعبير عن الدرجة الغير موافقة و أخيرا القيمة 1 للتعبير عن الدرجة الضعيفة جدا في الموافقة (غير موافق إطلاقا) ، أما بالنسبة للبعد الثالث فقد تم إستعمال 5 بدائل (شكل كبير جدا / شكل كبير / شكل متوسط/ شكل ضعيف / شكل ضعيف جدا)

جدول 1 : : أبعاد و بنود إستبيان الأساليب المالية و المحاسبية في إتخاذ القرارات و اختيار الإستثمارات

الأبعاد	عدد البنود	أرقام البنود
بعد الخصائص الأساسية الواجب توفرها في الأساليب المالية و المحاسبية	11	11،10،9،8،7،6،5،4،3،2،1
بعد إتخاذ القرار	11	11،10،9،8،7،6،5،4،3،2،1
بعد مدى إختيار الإستثمارات في الأساليب المالية و المحاسبية	7	7،6،5،4،3،2،1

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.26

3 .2. حساب الخصائص السيكومترية لاستبيان الأساليب المالية و المحاسبية في إتخاذ القرارات و إختيار الإستثمارات:

أ- حساب الصدق التميزي لاستبيان الأساليب المالية و المحاسبية في إتخاذ القرارات و إختيار الإستثمارات:

من أجل معرفة مدى صدق إختبار إستبيان الأساليب المالية و المحاسبية في إتخاذ القرارات و إختيار الإستثمارات تمت المقارنة بين متوسط الدرجات الكبيرة و متوسط الدرجات الضعيفة ثم حساب دلالة الفروق بين هذه المتوسطات كما هو موضح في الجدول :

جدول 2 : : نتائج حساب صدق المقارنة الطرفية لإستبيان الأساليب المالية و المحاسبية في إتخاذ القرارات و إختيار الإستثمارات

إختبار ليفانس للتجانس	**F**		1.507	
	SIG (الدلالة الإحصائية)		0.235	
إختبار تجانس الدرجات	**t**		-6.045	-6.045
	درجة الحرية		18	15.742
	(مستوى الدلالة الإحصائية) SIG		0.000	0.000
	متوسط الفرق		-24.80000	-24.80000
	الخطأ المعياري للفرق		4.10230	4.10230
	مجالات الثقة	**الحد الأدنى**	-33.41862	-33.50808

	في حدود %95	الحد الأعلى	-16.18138	-16.09192

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.26

يوضح الجدول أعلاه نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين (Test T indépendant) من أجل المقارنة بين الدرجات العليا لإستبيان الأساليب المالية و المحاسبية في إتخاذ القرارات و إختيار الإستثمارات والدرجات الدنيا له واستعمل لهذا الاختبار (20 فرد بحيث 10 فرد ذات الدرجات العليا و 10 أخرى ذات الدرجات الدنيا) ، و انطلاقا من نتائج إختبارالتجانس حيث SIG=0.235 (قيمةSIG>0.05) فهي دالة إحصائيا ، و بما أن دلالة إختبار تجانس الدرجات (Test T Indépendant) أقل من0.01 فهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الأفراد الضعيفة و متوسطات الأفراد القوية و هذا ما يؤكد صدق هذا الاستبيان لدى العينة

ب– حساب صدق الإتساق الداخلي لاستبيان الأساليب المالية و المحاسبية في إتخاذ القرارات و إختيار الإستثمارات:

بعد التأكد من الصدق الظاهري للدراسة ، يجب حساب الصدق الداخلي لمحاور الإستبانة المقدمة في هذا البحث من أجل معرفة مدى إرتباط كل محور من محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية للاستبيان حيث تم حساب معامل الإرتباط بيرسون بين درجة كل محور و الدرجة الكلية لعبارات الإستبانة و كانت النتائج كالتالي :

جدول 3 : : صدق الإتساق الداخلي لبعد الخصائص الأساسية الواجب توفرها في الأساليب المالية و المحاسبية

البعد الأول	معامل الإرتباط	قيمة الدلالة (SIG)
العبارة 1	0.567**	0.001
العبارة 2	0.620**	0.000
العبارة 3	0.580**	0.001
العبارة 4	0.478**	0.007
العبارة 5	0.543**	0.002

العبارة 6	0.581**	0.001
العبارة 7	0.516**	0.004
العبارة 8	0.502**	0.005
العبارة 9	0.521**	0.003
العبارة 10	0.647**	0.000
العبارة 11	0.594**	0.001

(**) النتائج دالة عند مستوى 0.01

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.26

الجدول أعلاه يوضح معاملات الإرتباط (بيرسون) بين درجة كل عبارة بالدرجة الكلية للبعد الأول (بعدالخصائص الأساسية الواجب توفرها في الأساليب المالية و المحاسبية) حيث أن جميع معاملات الإرتباط ذات دلالة إحصائية على مستوى معنوية 0,01 و ذات إشارة موجبة ، مما يعني وجود علاقة إرتباط طردية بين عبارات هذا البعد مع الدرجة الكلية للبعد نفسه حيث تراوحت بين 0.478 (العبارة 4) كحد أدنى إلى 0.620 كحد أقصى (العبارة 2)

جدول 4: صدق الإتساق الداخلي لبعد إتخاذ القرار

البعد الثاني	معامل الإرتباط	قيمة الدلالة (SIG)
العبارة 1	0.309	0.097
العبارة 2	0.256	0.173
العبارة 3	0.493**	0.006
العبارة 4	0.588**	0.001
العبارة 5	0.751**	0.000
العبارة 6	0.813**	0.000
العبارة 7	0.599**	0.001
العبارة 8	0.655**	0.000
العبارة 9	0.690**	0.000
العبارة 10	0.602**	0.000
العبارة 11	0.584**	0.001

(**) النتائج دالة عند مستوى 0.01

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.26

الجدول رقم (4) يوضح معاملات الإرتباط (بيرسون) بين درجة كل عبارة بالدرجة الكلية للبعد الأول (بعد إتخذ القرار) حيث أن أغلبية معاملات الإرتباط ذات دلالة إحصائية على مستوى معنوية 0,01 و ذات إشارة موجبة ، مما يعني وجود علاقة إرتباط طردية بين عبارات هذا البعد مع الدرجة الكلية للبعد نفسه حيث تراوحت بين 0.493 (العبارة 3) كحد أدنى إلى 0.813 كحد أقصى (العبارة 6)

جدول 5 : صدق الإتساق الداخلي لبعد مدى إختيار الإستثمارات في الأساليب المالية و المحاسبية

البعد الثالث	معامل الإرتباط	قيمة الدلالة (SIG)
العبارة 1	0.678**	0.000
العبارة 2	0.741**	0.000
العبارة 3	0.742**	0.000
العبارة 4	0.829**	0.000
العبارة 5	0.876**	0.000
العبارة 6	0.771**	0.000
العبارة 7	0.839**	0.000

(**) النتائج دالة عند مستوى 0.01 **المصدر**: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.26

الجدول رقم (4) يوضح معاملات الإرتباط (بيرسون) بين درجة كل عبارة بالدرجة الكلية للبعد الأول (بعد مدى إختيار الإستثمارات في الأساليب المالية و المحاسبية) حيث أن جميع معاملات الإرتباط ذات دلالة إحصائية على مستوى معنوية 0,01 و ذات إشارة موجبة ، مما يعني وجود علاقة إرتباط طردية بين عبارات هذا البعد مع الدرجة الكلية للبعد نفسه حيث تراوحت بين 0.678 (العبارة 1) كحد أدنى إلى 0.876 كحد أقصى (العبارة5).

ت– حساب الثبات بطريقة ألفا كرونباخ لاستبيان الأساليب المالية و المحاسبية في إتخاذ القرارات و إختيار الإستثمارات:

ث– ثبات أداة القياس (reliability) هي الحصول على نفس الدرجة عند إعادة تطبيق الاختبار على نفس المجموعة من الأفراد ، وهذا يعنى قلة تأثير عوامل الصدفة أو العشوائية على نتائج الاختبار ،حيث

يوجد عدة طرق إحصائية لقياس الثبات الأكثر شيوعا هي طريقةألفا كرونبداخ(Alpha Cronbach) حيث يعتمد هذا النوع من الإختبار على مدى الموثوقية و ثبات الإتساق الداخلي للإستبيان و ذلك من خلال قياس مدى إرتباط العناصر ببعضها البعض ، و يمكن تفسير نتائج هذا المقياس إنطلاقا من قيمته إذا كانت :

- **إذا كانت $0.9 \leq \alpha$ ، فالقياس ممتاز.**
- **إذا كانت $0.8 \leq \alpha < 0.9$ ، فالقياس جيد.**
- **إذا كانت $0.7 \leq \alpha < 0.8$ ، فالقياس مقبول**
- **إذا كانت $0.6 \leq \alpha < 0.7$ ، فالقياس مشكوك فيه.**
- **إذا كانت $0.5 \leq \alpha < 0.6$ ، فالقياس ضعيف.**
- **إذا كانت $\alpha < 0.5$ ، فالقياس غير مقبول.**

نتائج هذا الإختبار في دراستنا الحالية يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (6): قيمة معامل ألفا كرونباخ لاستبيان الأساليب المالية و المحاسبية في إتخاذ القرارات و إختيار الإستثمارات

عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
29	**0.885**

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.26

يوضح الجدول أعلاه معامل ألفا كرونباخ (alpha cronbach) لاستبيان الأساليب المالية و المحاسبية في إتخاذ القرارات و إختيار الإستثمارات حيث بلغت قيمته 88.5% وهي نسبة جيدة بالنسبة إلى القيم المعيارية المذكورة سابقا و هذا ما يدل على ثبات أداة الدراسة و صلاحيتها.

ج- حساب الثبات بطريقة التجزئة النصفية لاستبيان الأساليب المالية و المحاسبية في إتخاذ القرارات و إختيار الإستثمارات:

جدول 6 : : قيم معامل ثبات التجزئة النصفية لاستبيان الأساليب المالية و المحاسبية في إتخاذ القرارات و إختيار الإستثمارات

فقرات المقياس	معامل ثبات نصف الإستبيان	تصحيح المعامل بمعادلة سبيرمان- براون	N
الأساليب المالية و المحاسبية في إتخاذ القرارات و إختيار الإستثمارات	**0.796**	**0.887**	**29**

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.26

من الجدول أعلاه ، نلاحظ أن معامل ثبات نصف إستبيان الأساليب المالية و المحاسبية في إتخاذ القرارات و إختيار الإستثمارات (التجزئة النصفية) قدره (0.796) في حين كانت قيمة معامل سبيرمان-براون تقدر بـ : (0.887) و كلها قيم كبيرة تتجاوز القيمة المعيارية، وهذا يدل على ثبات أداة الدراسة و صلاحيتها بنسبة كبيرة .

المطلب الثاني : نتائج الدراسة .

في هذا المطلب سوف نقوم بتحليل العناصر الديمغرافية لعينة الدراسة بالإضافة إلى عرض و تحليل مستوى الإجابة على أسئلة البحث باستخدام أدوات الإحصاء الوصفي باسخراج المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري (على مقياس ليكرت الخماسي) بالإضافة إلى التأكد من صحة فرضيات دراستنا الحالية

1-عرض و تحليل نتائج الدراسة

أولا : البيانات الشخصية

1. **الجنس** : يوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

جدول 7 : توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

المتغير	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	18	60 %
	أنثى	12	40 %
المجموع		30	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.26

الشكل(6) : ***توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس***

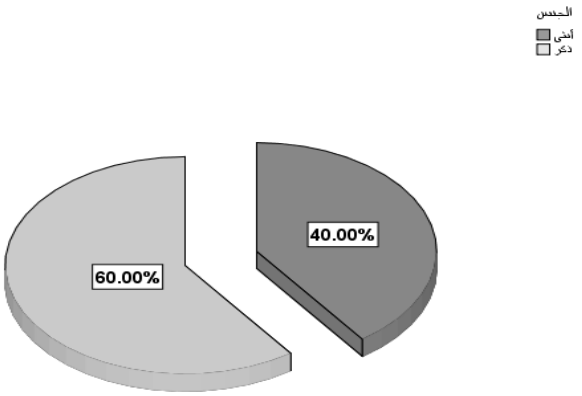

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على المخرجات(spss v26)

إنطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن 60% من أفراد العينة هم ذكور في حين أن نسبة 40% من أفراد العينة هم إيناث و هذا ما يدل على أنأغلبية أفراد العينة هم ذكور و هذا راجع إلى طبيعة العمل التقني الذي يقوم به العامل داخل المؤسسة

2. السن : يوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب متغير السن :

جدول 8 : توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

المتغير	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية

العمر	أقل من 25 سنة	00	% 00
	من25 إلى 35 سنة	08	% 26.7
	من 35 إلى 45 سنة	16	% 53.3
	أكثر من 45 سنة	06	% 20
المجموع		30	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.26

الشكل(7): توزي أفراد العينة حسب متغير العمر

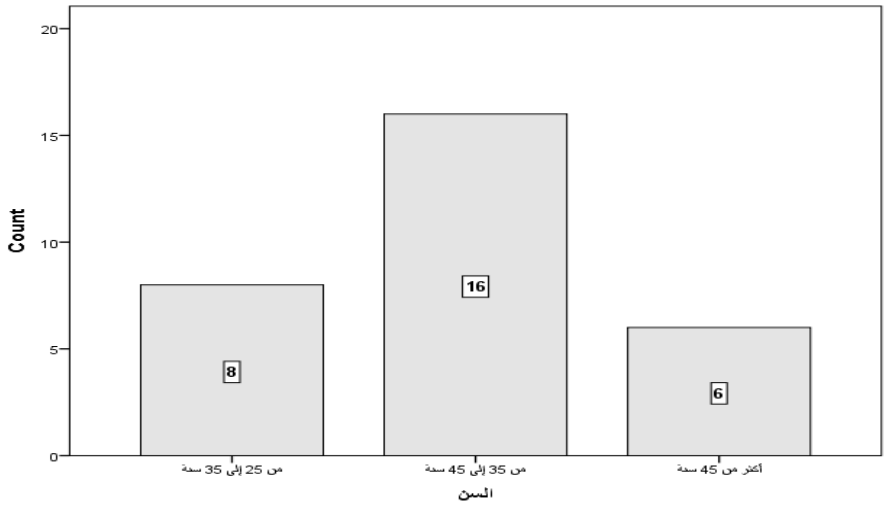

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على المخرجات (Spss v26)

يتضح من خلال الجدول أن الفئة الغالبة في عينة البحث هي الفئة التي تتراوح أعمارهم بين35-45 سنة حيث من أفراد العينة أي ما يقابل 16 فردا ، في حين أن الفئة ما بين 25 – 35 سنة فقد %بلغت نسبتها 53.3 أي ما يقابل 08 فرد ، و يمثل الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 21 – 30 سنة %بلغت نسبتها 26.7 أي ما % أي ما يقابل 9 أفراد ، إلا أن الفئة الأقل هي الفئة أكثر من 45 سنة بنسبة 20 %نسبة 11.9 يقابل6 أفراد فقط

و من هنا نستنتج أن عنصر الشباب غالب بصفة عامة على عينة الدراسة و هذا ما تحتاجه المؤسسة من خبرات جديدة و كفاءات في أنها تحتفظ بعمالها من حيث الأقدمية

3. سنوات الخبرة :يوضح الجدول التالي سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة :

جدول 9: توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

المتغير	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	02	% 6.7
	من5 إلى 10 سنوات	08	% 26.7
	من 10 إلى 15 سنوات	12	40%
	أكثر من 15 سنة	08	% 26.7
المجموع		30	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.26

الشكل(8): : توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

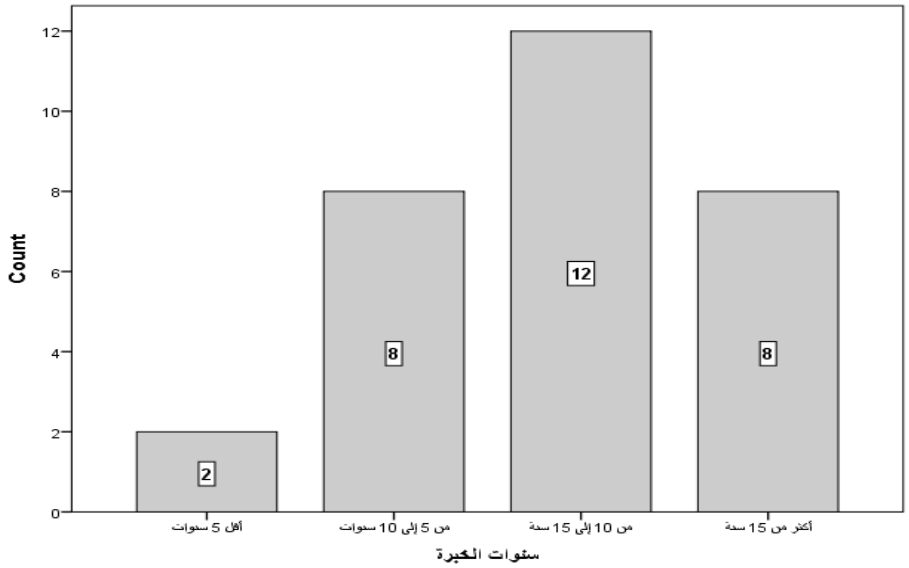

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss v26

يتضح من خلال الجدول أن الفئة الغالبة في عينة البحث هي الفئة التي تتراوح خبرتهم من 10 إلى 15 سنة حيث بلغت نسبتها 40 % من أفراد العينة أي ما يقابل 12 فردا ، في حين أن الفئة ما بين 5 إلى 10 سنوات فقد بلغت نسبتها 26.7 % أي ما يقابل 08أفراد و فئة الخبرة أكثر من 15 سنة تحصلت على نفس النسبة السابقة ، أما الفئة أقل من 5 سنوات فتحصلت على أقل نسبة حيث قدرت بـ 6.7 % أي ما يقابل فردين فقط

4. المستوى التعليمي : يوضح الجدول التالي المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة :

جدول 10 : توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المتغير	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
المستوى التعليمي	ثانوي	07	23.3%
	جامعي	19	63.3%
	دراسات عليا	04	13.3%
المجموع		30	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.26

الشكل(9) : توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

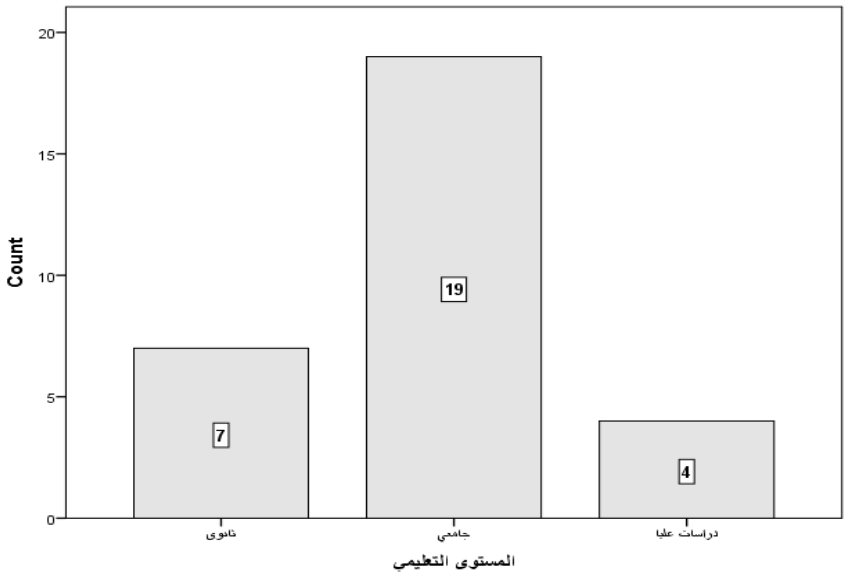

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معظم أفراد العينة مستواهم التعليمي متمثل في المستوى الجامعي حيث بلغ عددهم 26 فردا بنسبة تقدر بـ 76.5 % في حين يليه المستوى الثانوي بنسبة 17.6 % بعدد يقدر بـ 6 أفراد من عينة الدراسة ، أما بالنسبة لفئة المتوسط و الإبتدائي فتحصلا على أصغر نسبة قدرت بـ 2.9 % لكل منهما و هذا راجع لطبيعة نشاط المؤسسة المتعلق بالإتصالات و كذا إحتياج الكفاءات و المستوى تعليمي في المجال الإداري لتسيير المؤسسة

5. **الحالة الإجتماعية** : يوضح الجدول الموالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الحالة الإجتماعية

جدول 11 : توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة الإجتماعية

المتغير	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
الحالة الإجتماعية	أعزب / عزباء	05	% 16.7

	متزوج (ة)	25	83.3%
	مطلق (ة)	00	00%
	أرمل (ة)	00	00%
المجموع		30	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.26

الشكل(10) : توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية.

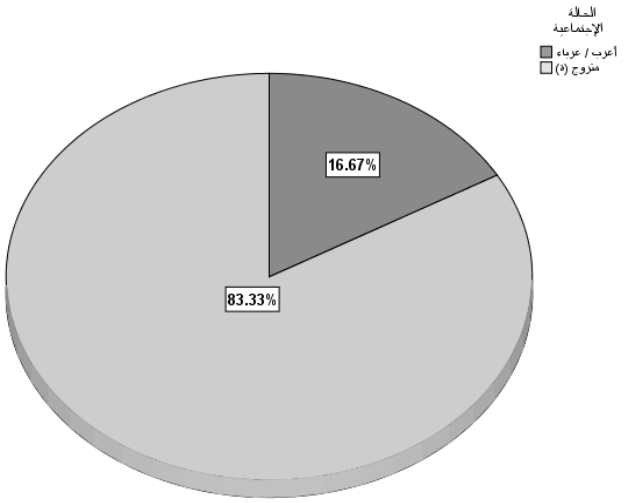

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss v26)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أغلب أفراد عينة الدراسة متزوجون بنسبة 83.3 % بعدد يقدر بـ25 فردا و البعض الآخر أعزب حيث قدرت نسبتهم بنسبة 16.7% بعدد يقدر بـ 5 أفراد من إجمالي أفراد العينة

جدول 12 : توزيع أفراد العينة حسب متغيرالوظيفة

المتغير	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
الوظيفة	سكرتارية	08	26.7%
	أعمالإدارة إشرافية	02	6.7%
	أعمال إدارة غير إشرافية	20	66.7%
المجموع		30	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.26

يتضح من خلال الجدول و الشكل أعلاه أن أغلب أفراد العينة عمال إدارة غير إشرافية بنسبة 66.7 % (20 فرد) يليها فئة السكرتارية بنسبة 26,7 % (08 أفراد) في حين يوجد عاملين إدارة إشرافية فقط في المؤسسة ، و هذا ما يوضح أن نشاط المؤسسة الذي يرتكز معظمه على الجانب الإداري و تسيير المؤسسة

جدول 13 : توزيع أفراد العينة حسب متغير الأجر الشهري

المتغير	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
الأجر الشهري	أقل 40000دج	05	16.7%
	من 40000 دج إلى 50000دج	16	53.3%
	من 50000 دج إلى 60000دج	04	% 13.3
	أكثر من 60000 دج	05	% 6.7
المجموع		30	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.26

الشكل(11) : توزيع أفراد العينة حسب متغير الأجر الشهري

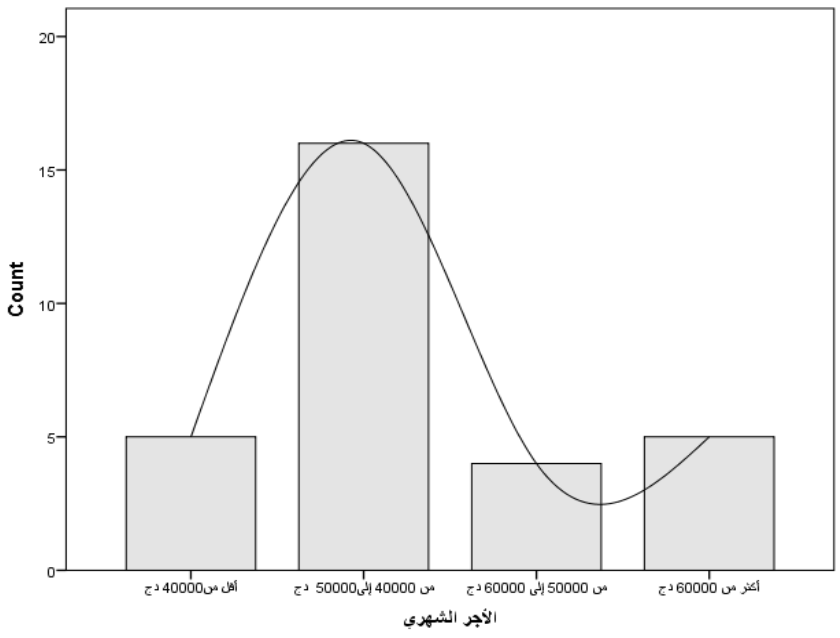

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss v26

يتضح من خلال الجدول و الشكل أعلاه أن أغلب أفراد العينة يتراوح أجرهم الشهري بين 40000 دج إلى 50000 دج بنسبة 53.3 % في حين وجدنا نسبة 16,6 % (5 أفراد) لأصحاب الدخل الشهري أقل من 40000 دج ، تليها أقل نسبة لأصحاب الدخل الشهري الأعلى الذي قدرت 6.7 % (5أفراد)

ثانيا : **الخصائص الأساسية الواجب توفرها في الأساليب المالية و المحاسبية**

للإجابة على السؤال الأول للدراسة و التعرف على مدى أهمية المعلومات المحاسبية في المؤسسة الإقتصادية ، فقد تم حساب قيم المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري بالإضافة إلى التكرار و النسبة المئوية لكل عبارة من عبارات هذا البعد ، كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول 14 : النسب المئوية و المتوسطات الحسابية و الإنحراف المعياري لعبارات البعد الأول

عبارات البعد الأول		درجة ضعيفة جدا	درجة ضعيفة	درجة متوسطة	درجة عالية	درجة عالية جدا	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة
نظام الأساليب المالية و المحاسبة في شركة نفطال	التكرار	00	00	03	16	11	4.27	0.640	5
	%	% 00	00%	10%	53.3%	36.7%			
تتميز الأساليب المالية و المحاسبية بدرجة من الدقة	التكرار	00	00	02	13	09	4.43	0.626	5
	%	% 00	00%	6.7%	43.3%	50%			
تتميز الأساليب المالية و المحاسبية بدرجة من الوضوح	التكرار	00	00	05	13	12	4.23	0.728	5
	%	% 00	00%	16.7%	43.3%	40%			

تتميز الأساليب المالية و المحاسبية بدرجو من الثقة	**التكرار**	00	00	05	16	09	4.13	0.681	4
	%	00%	00%	16.7%	%53.3	30%			
تتميز الأساليب المالية والمحاسبية بدرجة من الملائمة	**التكرار**	00	05	01	17	07	4.87	0.973	5
	%	% 00	16.7%	3.3%	%56.7	23.3 %			
الأساليب المالية والمحاسبية للأشخاص ذو علاقة في الوقت المناسب	**التكرار**	00	00	09	14	07	3.93	0.740	4
	%	% 00	% 00	30%	46.7%	23.3%			
تتميز الأساليب المالية والمحاسبية بخاصية المرونة	**التكرار**	00	00	01	17	12	4.37	0.556	5
	%	00%	00%	3.3%	%56.7	40%			
الأساليب المالية والمحاسبية تتيز بمبدأ المصداقية	**التكرار**	00	04	01	13	12	3.97	1.299	4
	%	% 00	13.3%	3.3%	43.3%	40%			
الأساليب المالية والمحاسبية تمتاز بخاصية المقارنة	**التكرار**	00	02	10	10	08	3.80	0.925	4
	%	% 00	% 6.7	33.3%	33.3%	26.7%			
تستخدم الأساليب المالية و المحاسبية كمدخلات لنماذج تحليل و العوامل الأساسية	**التكرار**	00	02	10	10	10	4.00	0.830	4
	%	% 00	% 5.9	33.3%	33.3%	33.3%			
تعتبر الأساليب المالية والمحاسبية أحد مكونات الرتبة (أي تنظيمية)	**التكرار**	01	03	06	15	05	3.67	0.994	4
	%	3.3%	10%	20%	50%	16.7%			
المتوسط الموزون							4.0606		
الإنحراف المعياري								0.455	

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.26

يتبين لنا من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على الخصائص الأساسية الواجب توفرها في الأساليب المالية و المحاسبية(البعد الأول) بلغ 4.0606 و انحراف معياري قدر بـ: 0.450 وهو أقل من الواحد مما يشير إلى تقارب أراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي

العام للمحور والذي يعتبرضمن مجال الموافقة من 3.40 إلى 4.20؛ أي أن اتجاهات أفراد العينة موافقون أهمية الأساليب المالية و المحاسبية في تلبية إحتياجات المؤسسة

وحسب وجهة نظر أفراد العينة نجد أن إجابة المستجوبين على عبارات البعد الأول موافقون عليها بدرجة مرتفعة فالمتوسط الحسابي لعباراته محصور بين 3.67 و 4.87 حيث أن العبارة رقم 05 (تتميز الأساليب المالية والمحاسبية بدرجة من الملائمة) احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.87 و بانحراف معياري 0.973 ، أما"العبارة رقم 02 (تتميز الأساليب المالية و المحاسبية بدرجة من الدقة)جاءت بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي 4.43 و بانحراف معياري قدر بـ 0.626 ، تليها العبارة رقم 03 ، 04 ، 06 بالمرتبة الثالثة بمتوسطحسابي4.37 (تتميز الأساليب المالية والمحاسبية بخاصية المرونة) ، و بانحراف معيارى 0.556 ، أ ما بالنسبة للعبارات 06 ، 09 و 11 إحتوا المراتب الأخيرة بمتوسط حسابي قدر ب3.93 ، 3.80 ،. 3.67 على التوالي

ثالثا : إتخاذ القرار

للإجابة على السؤال الثاني للدراسة و التعرف على مساهمة المعلومات المحاسبية في عملية إتخاذ القرارات ، فقد تم حساب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع فقرات المحور كما يوضحه الجدول الموالي:

عبارات البعد الثاني		غير موافق إطلاقا	غير موافق	موافق	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة كبيرة جدا	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة
تعتبر عملية إتخاذ القرار من أهم الوظائف في المؤسسة	التكرار	00	00	05	17	08	4.10	0.662	4
	%	% 00	%00	16.7%	56.7%	26.7%			
يتم إتخاذ القرار بناءا على الأساليب المالية التي تقدمها تقارير المراجع الداخلي	التكرار	00	00	15	13	02	3.57	0.626	4
	%	% 00	00%	50%	43.3%	6.7%			
يتم إتخاذ القراربناءا على المعلومات التي تقدمها الموازنات التقديرية	التكرار	05	00	06	17	02	3.37	1.189	3
	%	%16.7	%00	20%	56.7%	6.7%			
طبيعة القرار الإستراتيجي	التكرار	04	04	09	08	05	3.20	1,270	3
	%	13.3%	13.3%	30%	%26.7	16.7%			
طبيعة القرار التشغيلي	التكرار	05	02	01	17	05	3.50	1.333	4
	%	16.7%	6.7%	3.3%	56.7%	16.7%			
طبيعة القرار التكتيكي	التكرار	04	01	05	14	06	3.57	1.251	4
	%	13.3%	3.3%	16.7%	46.7%	20%			
طبيعى القرار الإستراتيجي و التشغيلي و التكتيكي	التكرار	00	00	10	13	07	3.90	0.803	4
	%	00%	00%	33.3%	% 40	% 23.3			
المدير يقوم بإتخاذ القرار	التكرار	01	00	10	12	07	3.80	0.925	4
	%	3.3%	%00	33.3%	40%	23.3%			
يتخذ القرار المراجع الداخلي	التكرار	00	04	07	09	10	3.83	1.053	4
	%	% 00	%13.3	23.3%	30%	33.3%			
يتخذ القرار من قبل المدير و المراجع الداخلي	التكرار	00	00	11	12	07	3,87	0.766	4
	%	% 00	00%	36.7%	40%	23.3%			
يتخذ إتخاذ القرار بإضافة إجراءات جديدة و إنعاشها	التكرار	00	06	11	08	05	3,40	1.003	4
	%	% 00	20%	36.7%	26.7%	16.7%			
المتوسط الموزون							3.6455		
الإنحراف المعياري								0.593	

جدول15 : النسب المئوية و المتوسطات الحسابية و الإنحراف المعياري لعبارات البعد الثاني

يتبين لنا من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على مساهمة المعلومات المحاسبية في عملية إتخاذ القرارات (البعد الثاني) بلغ 3,645 و انحراف معياري قدر بـ: 0.593 وهو أقل من الواحد مما يشير إلى تقارب أراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور والذي يعتبرضمن مجال الموافقة من 3.40 إلى 4.20؛ أي أن اتجاهات أفراد العينة موافقون بدرجة كبيرة على الإعتماد الكبير على المعلومات و الأساليب المحاسبية في إتخاذ القرارات الخاصة بالمؤسسة

وحسب وجهة نظر أفراد العينة نجد أن إجابة المستجوبين على عبارات البعد الثاني موافقون عليها بدرجة كبيرة فالمتوسط الحسابي لعباراته محصور بين 3.20 و 4.10 حيث أن العبارة رقم 01 (تعتبر عملية إتخاذ القرار من أهم الوظائف في المؤسسة) احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.10 و بانحراف معياري 0.662 ، أما العبارة رقم 07 (طبيعى القرار الإستراتيجي و التشغيلي و التكتيكي)جاءت بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي 3.90 و بانحراف معياري قدر بـ 0.803 ، تليها العبارة رقم 10 بالمرتبة الثالثة بمتوسطحسابي3.87 (يتخذ القرار من قبل المدير و المراجع الداخلي) ، و بانحراف معيارى 0.766 ، أ ما بالنسبة للعبارات 04 ، 03 و 05 إحتلوا المراتب الأخيرة بمتوسط حسابي قدر ب3.20 ، 3.37 ،. 3.50 على التوالي

جدول17 : مدى إختيار الإستثمارات في الأساليب المالية و المحاسبية

عبارات البعد الثالث		شكل ضعيف جدا	شكل ضعيف	شكل متوسط	شكل كبير	شكل كبير جدا	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة
حصول مستثمر على عائد مناسب من أجل الإستمرار في مشروع	التكرار	00	00	11	11	08	3.90	0.803	4
	%	% 00	%00	36.7%	36.7%	26.7%			
المحافظة على قيمة رأس مال المستثمر	التكرار	00	00	10	14	06	3,87	0.730	4
	%	% 00	00%	33.3%	46.7%	20%			
توفير الحد المناسب من السيولة	التكرار	00	01	10	12	07	3,83	0.834	4
	%	% 00	3.3%	%33.3	40%	23.3%			
تحديد الهدف الأساسي للإستثمار	التكرار	00	00	07	14	09	4.07	0.740	4
	%	00%	00%	23.3%	%46.7	30%			
تجميع المعلومات اللازمة لإختيار الإستثمار من أجل تحقيق الأهداف	التكرار	00	00	08	16	06	3,93	0.691	4
	%	% 00	% 00	% 26.7	% 53.3	% 20			
إختيار البديل المناسب المتوافق مع الأهداف	التكرار	00	00	11	12	07	3.87	0.776	4
	%	% 00	% 00	36.7%	40%	23.3%			
إختيار البديل المناسب المتوافق في تحديد العوامل الملائمة	التكرار	00	01	06	13	10	4,07	0.828	4
	%	00%	3.3%	20%	% 43.3	33.3%			
المتوسط الموزون							3.9333		
الإنحراف المعياري								0.602	

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.26

يتبين لنا من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على مساهمة المعلومات المحاسبية في عملية إتخاذ القرارات (البعد الثالث) بلغ 3,933 و انحراف معياري قدر بـ: 0.602 وهو أقل من الواحد مما يشير إلى تقارب أراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور

والذي يعتبرضمن مجال الموافقة من 3.40 إلى 4.20؛ أي أن اتجاهات أفراد العينة موافقون بشكل كبير على إختيار إعتماد المؤسسة على المعلومات و الأساليب المحاسبية في في إختيار إستثماراتها

وحسب وجهة نظر أفراد العينة نجد أن إجابة المستجوبين على عبارات البعد الثالث موافقون بشكل كبير فالمتوسط الحسابي لعباراته محصور بين 3.20 و 4.10 حيث أن العبارة رقم 04 ،07 (تحديد الهدف الأساسي للإستثمار) ، (إختيار البديل المناسب المتوافق في تحديد العوامل الملائمة)احتلتا المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.07 ، أما العبارة رقم 05 (تجميع المعلومات اللازمة لإختيار الإستثمار من أجل تحقيق الأهداف) جاءت بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي 3.93 و بانحراف معياري قدر بـ 0.691 ، تليها العبارة رقم 01 بالمرتبة الثالثة بمتوسطحسابي3.90 (حصول مستثمر على عائد مناسب من أجل الإستمرار في مشروع) ، و بانحراف معيارى 0.803 ، أ ما بالنسبة للعبارات 03 ، 02 و 06 إحتلوا المراتب الأخيرة بمتوسط حسابي قدر ب3.83 ،3.87، 3.87 على التوالي

2- نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات :

نتناول في هذا الجزء عرضا للنتائج التي تم التوصل إليها إنطلاقا من فرضيات الدراسة و في ما يلي عرض مفصل لهذه النتائج :

الفرضيةالأولى :أهمية المعلومات المحاسبية في المؤسسة الإقتصادية

تم تحليل محور مدى أهمية المعلومات المحاسبية في شركة نفطال بولاية تيارت و الذي حصل على متوسط حسابي عام (4.0606) و هو أكبر من المتوسط الفرضي الذي قيمته (3) (المتوسط الفرضي : (1+2+3+4+5)/5=3 و هذا يعني أن شركة نفطال تؤكد مدى إستعمالها للمعلومات المحاسبية لتلبية إحتياجات المؤسسة ، و للتأكد من ذلك تم تطبيق إختبار t للعينة (One sample T test) و كانت صياغة الفرضيات إحصائيا كما يلي :

H0 : للمعلومات المحاسبية أهمية كبيرة داخل المؤسسة الإقتصادية

H1 : لا يوجد أهمية للمعلومات المحاسبية داخل المؤسسة الإقتصادية

و يظهر الجدول التالي نتائج هذا الإختبار:

الرقم	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	مستوى المعنوية	نتيجةالإختبار	
						H0	H1
الكلي	4.0606	0.4550	12.766	29	0.000	قبول	رفض

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.26

يتضح من خلال الجدول أن مستوى المعنوية أقل من مستو الدلالة 0.01 (10 %) لذلك يتم قبول الفرضية الصفرية و رفض الفرضية البديلة التي تنص على أن للمعلومات المحاسبية أهمية كبيرة داخل المؤسسة الإقتصادية و ذلك لما تتميز به من خصائص تضعها في هذه المكانة الكبيرة سواء من حيث الدقة أو و درجة الوضوح ، و الملائمة كما أنها تتميز بخاصية المرونة و المصداقية و هذا ما يجعلها عنصر مهم جدا داخل المؤسسة

الفرضية الثانية : مساهمة الأساليب المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات

تم تحليل محور إتخاذ القرار في شركة نفطال بولاية تيارت و الذي حصل على متوسط حسابي عام (3.645) و هو أكبر من المتوسط الفرضي الذي قيمته (3) و هذا يعني أن شركة نفطال تؤكد مساهمة الأساليب المحاسبية في عملية إتخاذ القرارات ، و للتأكد من ذلك تم تطبيق إختبار t للعينة (One sample T test) و كانت صياغة الفرضيات إحصائيا كما يلي :

H0 : تساهم الأساليب المحاسبية في إتخاذ القرارات داخل المؤسسة الإقتصادية

H1 : لا تساهم الأساليب المحاسبية في إتخاذ القرارات داخل المؤسسة الإقتصادية

و يظهر الجدول التالي نتائج هذا الإختبار:

الرقم	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	مستوى المعنوية	نتيجةالإختبار	
						H0	H1
الكلي	3.6455	0.59318	5.960	29	0.000	قبول	رفض

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.26

يتضح من خلال الجدول أن مستوى المعنوية أقل من مستوى الدلالة 0.01 (10 %) لذلك يتم قبول الفرضية الصفرية و رفض الفرضية البديلة التي تنص على مساهمة الأساليب المحاسبية في إتخاذ القرارات داخل المؤسسة الإقتصادية حيث تم التأكد من اعتماد المؤسسة و بشكل كبير جدا على المعلومات المالية و المحاسبية في اتخاذ القرارات سواءا الإستراتيجية أو التشغيلية أو التكتيكية.

الفرضية الثالثة : هل تعتمد مؤسسة نفطال على الأساليب المحاسبية في اتخاذ قراراتها الاستثمارية و التمويلية

تم تحليل محور مدى إختيار الإستثمارات في الأساليب المالية و المحاسبية و الذي حصل على متوسط حسابي عام (3.9333) و هو أكبر من المتوسط الفرضي الذي قيمته (3) ، و للتأكد من ذلك تم تطبيق إختبار t للعينة (One sample T test) و كانت صياغة الفرضيات إحصائيا كما يلي :

H0 : تعتمد مؤسسة نفطال على الأساليب المحاسبية في اتخاذ قراراتها الاستثمارية و التمويلية

H1 : لا تعتمد مؤسسة نفطال على الأساليب المحاسبية في اتخاذ قراراتها الاستثمارية و التمويلية

و يظهر الجدول التالي نتائج هذا الإختبار:

الرقم	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	مستوى المعنوية	نتيجةالإختبار	
						H0	H1
الكلي	3.9333	0.60229	8.488	29	0.000	قبول	رفض

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.26

يتضح من خلال الجدول أن مستوى المعنوية أقل من مستوى الدلالة 0.01 (10 %) لذلك يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة التي تنص على إعتماد المؤسسة على الأساليب المحاسبية في إتخاذ القرارات الإستثمارية والتمويلية

الفرضية الرابعة: توجد علاقة قوية بين نظام المعلومات المحاسبية وإتخاذ القرارات الإستثمارية

لاختبار هذه الفرضية يتم حساب معامل ارتباط بيرسون، لتوضيح العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبية و اتخاذ القرارات الاستثمارية ، كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول 18: يوضح معامل الإرتباط المعلومات المحاسبية وإتخاذ القرارات و خاصة الإستثمارية و المالية

	أهمية المعلومات المحاسبية في المؤسسة الإقتصادية		إتخاذ القرار		مدى إختيار الإستثمارات في الأساليب المحاسبية	
	معامل الإرتباط	قيمة الدلالة	معامل الإرتباط	قيمة الدلالة	معامل الإرتباط	قيمة الدلالة
أهمية المعلومات المحاسبية في المؤسسة الإقتصادية	1.000	/	0.353	0.028	0.456	0.006

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.26

يوضح الجدول أعلاه معاملات إرتباط أهمية المعلومات المحاسبية مع كل بعد من أبعاد هذا الإستبيان حيث نلاحظ وجود علاقة طردية عند مستوى الدالة 0.05 بين أهمية المعلومات المحاسبية في المؤسسة الإقتصادية و إتخاذ القرارات بمعامل إرتباط 0.353 ،و كذلك بين أهمية المعلومات المحاسبية و مدى إختيار الإستمارات في الأسالسب المحاسبية بمعامل إرتباط (0.456)

جدول19 :يوضح معامل الإنحدار بين المعلومات المحاسبة و إتخاذ القرارات الإستثمارية

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	قيمة الدلالة
معامل الإنحدار	1.314	2	0.657	1.783	0.03

يوضح الجدول أعلاه إختبار الإنحدار و نلاحظ أن قيمة الدلالة هي أقل من 5 % و بالتالي فأن الإنحدار معنوي أي أنه يوجد تأثير للمعلومات المحاسبية على إتخاذ القرارات الإستثمارية

ومن هنا يمكن تأكيد الفرضية الرابعة للبحث

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا دراسة الأساليب المالية و المحاسبية في إتخاذ القرارات و إختيار إستثمارات في مؤسسة نافطال وذالك من خلال تقديم العام للمؤسسة حيث تطرقنا فيه إلى إعطاء صورة عن نشأة المؤسسة

وطبيعة نشاطها و أهم وحداتها وقمنا أيضا بدراسة ميدانية من خلال إعداد مجموعة من الأسئلة تضمنتها الإستبانة هذا للوقوف على مصداقية الأساليب المالية و المحاسبية في إتخاذ القرار بالإعتماد على الأدوات

و المعالجة الإحصائية وعرض تحليل النتائج الإستبيان للوقوف على صحة الفرضيات من عدمها بالإعتماد على **spss v26** برنامج الحزم الإحصائية .

خاتمة

خاتمة

على ضوء هذه الدراسة فإن المحاسبة المالية تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية في أي مؤسسة و مهما كانت طبيعة نشاطها فهي المرآة التي تعكس لنا واقع الأحداث الاقتصادية بالمؤسسة كما أن لها دور كبير في تحسين اتخاذ القرارات، و ذلك من خلال التركيز على مخرجات المحاسبة المالية و المتمثلة في القوائم المالية، و ما تحتويه من معلومات محاسبية تساهم في و بشكل كبير في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية.

تعتبر المعلومات الركيزة الأساسية في عملية اتخاذ القرار، و في مجال الأوراق المالية فإن توفير المعلومات الضرورية الموثوقة فيها يعتبر عنصرا مهما في مدى تمشيط سوق رأس المال، فالأشخاص الذين يحصلون على هذه المعلومات يستطيعون التنبؤ بالأسعار المستقبلية و بالتالي تحقيق الأرباح على عكس الأشخاص الذين لا يملكون المعلومات الكافية.

كما يعتبر الاستثمار جوهر عملية التنمية الاقتصادية لما له من أهمية كبيرة في تطوير المجتمع كونه من الوسائل المحددة و الضرورية لترقية مختلف الميادين السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، فهو يعتبر من أهم الوسائل اللازمة لتطوير المؤسسات و توسيعها لما يحققه من زيادة الطاقة الإنتاجية و استغلال الموارد البشرية و المادية.

1. اختبار الفرضيات:

من الطرح المعتمد و محاولة الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، تمكنا من اختبار صحة الفرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى:

نثبت صحة الفرضية و التي تقوم على أن الأساليب المالية و المحاسبية لها أهمية كبيرة داخل المؤسسة الاقتصادية و ذلك لما تتميز به من خصائص نوعية تضعها في مكانة كبيرة من حيث درجة وضوح المعلومات و مرونتها و المصداقية فيها.

الفرضية الثانية:

نثبت صحة الفرضية و التي تقوم على مساهمة الأساليب المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات، حيث أن مؤسسة نافطال تعتمد بشكل كبير جدا على الأساليب و المعلومات المالية و المحاسبية و هذا من خلال حساب النتائج المتوصل إليها من الاستبيان بواسطة التحليل بـ SPSS.

الفرضية الثالثة:

نثبت صحة الفرضية و التي توصلنا من خلال دراستنا و تحليلنا أن مؤسسة نافطال تعتمد على الأساليب المالية و المحاسبية في اتخاذ قراراتها الاستثمارية و التمويلية.

2. نتائج الدراسة:

و على ضوء دراستنا لموضوع الأساليب المالية و المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، توصلنا إلى النتائج التالية:

- المحاسبة المالية هي بمثابة ذاكرة مرنة تمكن من معرفة الماضي و الحاضر و المستقبل؛
- تعتبر القوائم المالية همزة وصل بين المعلومات المحاسبية و اتخاذ القرارات؛
- يحتاج متخذ القرار إلى معلومات محاسبية ليعتمد عليها في اتخاذ قراراته و يجب أن تكون هذه المعلومات حاملة لمجموعة من الصفات تؤوله إلى ذلك؛
- يؤدي توافر المعلومات المحاسبية غلى تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة باتخاذ القرارات مما يساعد على اتخاذ القرار السليم الذي يحقق المنفعة المطلوبة؛
- تستخدم المعلومات المحاسبية كمدخلات لنماذج تحليل العوامل الأساسية و تكون المعلومات المحاسبية في أشكال مختلفة منها النسب المالية و السلاسل الزمنية.

3. الاقتراحات:

- ضرورة الاستفادة من نظم المعلومات الحديثة و الأساليب المحاسبية في عملية إعداد المعلومات المالية المستقبلة؛

- توعية المستثمرين بأهمية المعلومات المالية المستقبلية التي تفصح عنها الشركات و كيفية الاستفادة منها في اتخاذ قراراتهم و ذلك من خلال عقد الندوات و إصدار نشرات التوعية؛
- الاعتماد على إدارات مالية و محاسبية تتمتع الكفاءة العلمية و المهنية التي تسمح لها بإعداد قوائم مالية مستقبلية ملائمة و موضوعية و تكون معلوماتها قابلة لتحقيق، مع التأكد على إتاحة كافة السبل للمكلفين بإعدادها بالحصول على جميع المعلومات و الاتصال بجميع الأطراف داخل و خارج الشركة التي تحقق و تسهل من مهمتهم.

4. آفاق الدراسة

و في ختام هذه الدراسة يتضح أن هناك بعض المحاور التي تستحق المزيد من البحث و الدراسة نذكر منها:

- أهمية تحليل القوائم المالية في اتخاذ االقرارات.
- دور خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات.
- دور المحاسبة المالية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- دور نظام المعلومات المحاسبية في تفعيل اتخاذ القرارات الاستثمارية.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

أولا: الكتب

1- **إبراهيم السعيد مبروك**: المعلومات و دورها في دعم و اتخاذ القرار الاستراتيجي، المجموعة العربية للتدريب و النشر، مصر، 2012.

2- **أحمد سيدمصطفى**: المدير و تحديات العولمة، ط1، دار الكتب المصرية، مصر، 2001.
الأردن، 2009.

3- **أمين عبد العزيز حسن**: إدارة الأعمال، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2001.

4- **جمال الدين لعويسات**: الإدارة و عملية اتخاذ القرار، ط4، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2009.

5- **حسين بلعجوز**: نظرية القرار، مؤسسة الثقافة الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008.

6- **حمود رابحي**: الأنيس في التسيير المالي و المحاسبي_ دروس و تمارين، نوميديا للطباعة و النشر و التوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2008.

7- **حنيفة بن ربيع و آخرون**:الواضح في المحاسبة المالية وفقSCF و المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، ط1، ج2، منشورات كليلك، الجزائر، 2013، ص ص425-444.

8- **خليل محمد العزاوي**: الإدارة لاتخاذ القرار الإداري، ط 1، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2006

9- **رشاد العصار و آخرون**: الإدارة و التحليل المالي، دار البركة للنشر، عمان، ط1، 2001.

10- **عدنان تايه النعيمي و ارشد فؤاد التميمي**:لتحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة،دار اليازوري العلمية لنشر و التوزيع،عمان،2008.

11- **عمار بوحوش**: الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة، ط2، دار البشائر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008.

12- **فرحات غول**: الوجيز في اقتصاد المؤسسة، ط1، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008.

13- **محمد عطية مطر، و آخرون**: نظرية المحاسبة و اقتصاد المعلومات " الإطار الفكري و تطبيقاته العملية"، دار حنين للنشر، الأردن، 1996.

14- **محمد مطر**: مبادئ المحاسبة المالية، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن ط4، ج1، 2007.

15- **منعم زمرير الموسومي**: بحوث العمليات_ مدخل عملي لاتخاذ القرارات، ط1، دار وائل للنشر، عمان.

16- **ناصر دادي عدون و آخرون**: دراسة الحالات في المؤسسة و مالية المؤسسة، ط1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008.

17- **يحيى السقا**: نظام المعلومات المحاسبية، وحدة حدباء للنشر، العراق، 2003.

ثانيا: الملتقيات والمؤتمرات

1. **سمير الصبان و إسماعيل جمعة**: تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1997.

2. **طارق عبد العاليحماد**: تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار و منح الائتمان نظرة حالية و مستقبلية ،الدار الجامعية،الإسكندرية ،2007.

3. **عمر حسنين**: تصميم النظام المحاسبي مع دراسة تطبيقية على البنوك التجارية و شركات التأمين، الإسكندرية

4. **محمود عبد ربه محمد**: طريقك إلى البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

5. **مصطفى يوسف سبسي**: دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات_ دراسة ميدانية على عدد من شركات القطاع الخاص.

6. **ناصر مرزوق، عزام بشكير**: مدخل إلى المحاسبة العامة، الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2008 .

ثالثا: الرسائل والأطروحات

1. **أحمد عبد الهادي شبير**: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات،أطروحة لنيل شهادة الجامعة الاسلامية، فلسطين، أكتوبر، 2006.

2. **سليمة نشنس** : دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي- دراسة حالة الجزائر، مذكرة قدمت ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص تسيير ، فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، 2005.

3. **مصطفى يوسف سبسي**: دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات- دراسة ميدانية على عدد خاص من شركات القطاع الخاص، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2011.

4. **اليمين سعادة**: استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها،رسالة ماجستير،تخصص إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2008 -2009.

5. **صورية كحول**: دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-بسكرة "، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص محاسبة و نظم معلومات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017، 19-20.

رابعا: المقالات العلمية

1. **خانم نوري كاكه حمه العطار**: نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات و أكثرها على نجاح القرارات المالية_ دراسة حالة في شركة أسيا سيل للاتصالات، مجلة الميدان للدراسات الرياضية و الاجتماعية و الإنسانية، العدد 07، المجلد 02، جوان 2019.

2. **عامر الكبيسي**: القرارات الإدارية في خدمتك، المجلة التونسية للإدارة، العدد 26، 1980.

3. **محمد أبو النور**: أسلوب النظم كمدخل استراتيجي لدراسة المعلومات، المجلة العربية للمعلومات، العدد 03، 1979.

4. **محمد العزازي**: التسيير المحاسبي و المالي- السنة الثانية ثانوي، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 2013.

5. **محمد العزازي، بوعلام بن لعور**: التسيير المحاسبي و المالي السنة الثالثة من التعليم الثانوي، الديوان الوطني المطبوعات المدرسية، الجزائر، 2009.

6. **مليكة زغيب و بوشنقير ميلود**:التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية. بن عكنون، ط2، 2002.

7. **ناصر مرزوق**: عزام بشكير: مدخل إلى المحاسبة العامة- دروس و أعمال موجهة مصححة، الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2008.

خامسا: المواقع الإلكترونية

1- **مدونة مالك للمحاسبة**: التحليل المالي باستخدام النسب المالية –شرح بالتفصيل التحليل المالي مع الأمثلة، https://www.malek-accounting.com

2- محمد أبو خليف:تعريف التحليل المالي و أهدافه، https://mawdoo3.com

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01) يمثل استبيان الدراسة

جامعة إبن خلدون –تيارت–

كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية تخصص محاسبة وجباية

استمارة إستبيان حول:

الأساليب المالية والمحاسبية في اتخاذ القرارات واختيار الإستثمارات

(دراسة ميدانية مؤسسة نفطال)

في إطار التحضير لمذكرة نيل شهادة الماستر تخصص محاسبة وجباية نضع بين أيديكم هذه الاستمارة بهدف جمع المعلومات اللازمة حول موضوعنا ولذا يسرني أن أضع بين أيديكم هذه الإستبانة، آملاً منكم التعاون في الإجابة على جميع فقراتها بموضوعية ودقّة، وإذ أشكر وأقدّر تعاونكم معنا، وأؤكد لكم أنّ المعلومات التي تقدمونها ستعامل بمنتهى السرية ولن تستخدم إلّا لغايات البحث العلمي.

و تقبلوا مني فائق الإحترام والتقدير لحسن تعاونكم و مساعدتكم.

إعداد الطالبين:

- بن رحمون عبد الفتاح.
- بوروبة مراد

الأستاذة المشرفة:

أ. زيتوني هوارية.

السنة الجامعية 2022/2021

الجزء الأول: البيانات الشخصية

يرجى وضع إشارة (√) داخل دائرة الإجابة التي تناسبك.

- **الجنس:** أنثى ◯ ذكر ◯
- **السن:** أقل من 25 سنة ◯ [25-35] ◯ [35-45] ◯ أكبر من 45 سنة ◯
- **سنوات الخبرة:** أقل من 5 سنوات ◯ [05-10] ◯ [10-15] ◯ أكثر من 15 سنة ◯
- **المستوى التعليمي:** . ثانوي ◯ جامعي ◯ دراسات عليا ◯
- **الحالة الإجتماعية:** أعزب/عزباء ◯ متزوج/ة ◯ مطلق/ة ◯ أرمل/أرملة ◯
- **الوظيفة :** سكرتارية ◯ أعمال إدارية إشرافية ◯ أعمال إدارية غير إشرافية ◯

المحور الأول: خصائص والمتطلبات الأساسية الواجب توفرها في الأساليب المالية والمحاسبة لتلبية احتياجات المؤسسة.

رقم	الفقرة	بدرجة عالية جدا	بدرجة عالية	بدرجة متوسطية	بدرجة ضعيفة	بدرجة ضعيفة جدا
01	نظام الأساليب المالية والمحاسبة في شركة نفطال					
02	تتميز الاساليب المالية والمحاسبية بدرجة من الدقة					
03	تتميز الاساليب المالية والمحاسبية بدرجة من الوضوح					
04	تتميز الاساليب المالية والمحاسبية بدرجة من الثقة					
05	تتميز الاساليب المالية والمحاسبية بدرجة من الملائمة					
06	الاساليب المالية والمحاسبية للأشخاص ذو علاقة في الوقت المناسب					
07	تتميز الاساليب المالية والمحاسبية تتميز بخاصية المرونة					
08	الاساليب المالية والمحاسبية تتميز بمبدأ المصداقية					
09	الاساليب المالية والمحاسبية تمتاز بخاصية المقارنة					
10	تستخدم الأساليب المالية والمحاسبية كمدخلات لنماذج تحليل والعوامل الأساسية					
11	تعتبر الأساليب المالية والمحاسبية أحد مكونات الرتبة (أي تنظيمية)					

المحور الثاني:خاص باتخاذ القرار

رقم	الفقرة	موافق بدرجة كبيرة جدا	موافق بدرجة كبيرة	موافق	غير موافق	غير موافق اطلاقا
01	تعتبر عملية اتخاذ القرار من أهم الوظائف المؤسسة					
02	يتم اتخاذ القرار بناءا على الأساليب المالية التي تقدمها تقارير المراجع الداخلي					
03	يتم اتخاذ القرار بناءا على المعلومات التي تقدمها الموازنات التقديرية					
04	طبيعة القرار الاستراتيجي					
05	طبيعة القرار التشغيلي					
06	طبيعة القرار التكتيكي					
07	طبيعة القرار الاستراتيجي والتشغيلي والتكتيكي					
08	المدير يقوم باتخاذ القرار					
09	يتخذ القرار المراجع الداخلي					
10	يتخذ القرار من قبل المدير والمراجع الداخلي					
11	يتم اتخاذ القرار بإضافة إجراءات جديدة وانعاشها					

المحور الثالث: مدى إختيار الاستثمارات في الأساليب المالية والمحاسبية

رقم	الفقرة	شكل كبير جدا	شكل كبير	شكل متوسط	شكل ضعيف	شكل ضعيف جدا
01	حصول مستثمر على عائد مناسب من أجل استمرار في مشروع					
02	محافظة على قيمة رأس مال المستثمر					
03	توفير الحد المناسب من السيولة					
04	تحديد الهدف الأساسي للإستثمار					
05	تجميع المعلومات اللازمة لإختيار الإستثمار من أجل تحقيق الأهداف					
06	اختيار بديل مناسب المتوافق مع الاهداف					
07	اختيار بديل مناسب المتوافق في تحديد العوامل الملائمة					

الملخص:

تمثلت هذه الدراسة في تحديد وتباين دور الأساليب المحاسبية والمالية في عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية في مؤسسة نفطال، ولقد هدف هذا البحث إلى إبراز الأساليب المالية والمحاسبية في إتخاذ القرارات ولإختيار الإستثمارات وكيفية لإستفادة منها في المؤسسة الإقتصادية في إتخاذ القرارات اللازمة لابد لها من توفير نضام الأساليب المالية والمحاسبية فعال لدعم عملية إتخاذ القرار فهوا يعمل كمنتج للأساليب المالية والمحاسبية ذات الكفاءة ولفعالية للوفاء بإحتياجات الإدارية اللازمة، للإتخاذ القرارات، وتتمثل أهم مخرجاته في في القوائم المالية وتقارير التي يستفيدو منها مستخدم أساليب المالية في عملية إتخاذهم القرارات، وكذا تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف الأساليب والأدوات المستخدمة لتحليل وإختبار القرارات الإستثمارية بالإضافة إلى تعرف على علاقة الموجودة بين القرارات الإستثمارية والتمويلية في المؤسسة الإقتصادية، كما إستخدمنا المنهج الوصفي والمنهج إستعمال الإستبيان وفي الأخير توصلنا إلى مجموعة من النتائج والفرضيات التي تتعلق بلأساليب المالية والمحاسبية في المؤسسة نفطال حيث أن مؤسسة نفطال تعتمد على الأساليب المالية والمحاسبية في اتخاذ قراراتها الإستثمارية والتمويلية، بالإضافة على أنها تستخدم المعلومات المحاسبية كمدخلات لتحليل نتائجها.

Abstract:

This study represented in defining and contrasting the role of accounting and financial methods in the investment decision-making process in the Naftal Corporation. Accounting is effective to support the decision-making process, as it works as a product of efficient and effective financial and accounting methods to meet the administrative needs necessary for decision-making. The methods and tools used to analyze and test investment decisions, in addition to knowing the relationship between investment and financing decisions in the economic institution, we also used the descriptive approach and the method using the questionnaire. the methods of It uses accounting information as inputs to analyze its results.